صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي

2022

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2022

صندوق النقد العربي

أبريل (نيسان) 2023

للتواصل،
الدائرة الاقتصادية، وفق العنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 2 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على الشبكة الإلكترونية: http://www.amf.org.ae

المحتويات

الصفحة

- تقديم ..... ب
- رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة..... ج
- نبذة عن صندوق النقد العربي 01
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2022 09
- نشاط الصندوق في مجال الإقراض 11
- أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 17
- الأنشطة البحثية والإصدارات 18
- الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل..... 25
- أنشطة الصندوق بإطار المبادرات 34
- أنشطة دعم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية 35
- أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات 37
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 39
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية..... 42
- منصة "بُنى" للمدفوعات 43
- الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2022..... 46
- تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والبيانات المالية الموحدة لعام 2022..... 51
- الهيكل التنظيمي للصندوق 91
- ملاحق التقرير 96

تقديـــــم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشائه، ويُقَدِم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال أنشطة الإقراض والمعونة والمشورة الفنية، وإسهاماته في مجال دعم تطوير القطاع المالي، والنقدي، والمصرفي في الدول العربية ، وبناء وتطوير قدرات الكوادر العربية في الجهات الرسمية بما يشمل وزارات المالية، والتخطيط، والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، والهياكل الإحصائية الرسمية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع له. كما يستعرض التقرير الأنشطة البحثية، بما يتضمن الدراسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والتقارير والنشرات الإحصائية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية. كذلك، يتضمن التقرير الأنشطة الأخرى، والفعاليات، التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والإحصائية، بهدف طرح حلول ومقترحات لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صعيد القطاع المالي والنقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء، وتطوير وتحديث البنية التحتية للأنظمة المالية والنقدية والمصرفية والإحصائية في الدول العربية. يبين التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، وكذلك خلاصة نشاطه في مجال دعم وتعزيز التجارة الخارجية العربية.

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة

شهد النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2022 تباطؤاً واسع النطاق، اقترن بتسجيل مستويات عالية نسبياً للتضخم، ما دفع إلى تشديد الأوضاع النقدية في معظم دول العالم. جاء ذلك على خلفية التداعيات غير المواتية على الساحة الدولية، وانعكاساتها السلبية على سلاسل الإمداد، وأسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية، على وجه الخصوص منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية، فضلاً عن استمرار تداعيات جائحة كوفيد -19 في عدد من الدول.

ما فتئ الاقتصاد العالمي أن يتعافى نسبياً من تداعيات الجائحة، حتى نشبت التوترات في أوروبا، والتي انعكست ليس فقط على القارة الأوروبية بل طالت تداعياتها الاقتصاد العالمي بأسره، ونتج عنها تأثيرات سلبية أدت إلى تباطؤ النمو في عدد كبير من الاقتصادات على مستوى العالم، مع إمكانية أن يشهد بعضها انكماشاً غير محدد مداه. فاقمت التطورات في القارة الأوروبية من الأوضاع غير المواتية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ فترة، حيث شهد عدداً من التحديات أبرزها المستويات العالية نسبياً للتضخم، وما ترتب عليه من موجات متعاقبة من الرفع في أسعار الفائدة بهدف خفضه إلى المستوى المستهدف، فضلاً عن الانعكاسات السلبية للارتفاع في أسعار الطاقة الناتج عن عدم الإدراك لأهمية تعزيز أمن الطاقة، وهو ما يمكن اعتبارة أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انخفاض الإنتاج في عدد من دول العالم وارتفاع أسعار غالبية المنتجات، وخاصة الغذاء، ما يتوقع معه استمرار التضخم لفترة أطول. على صعيد متصل، تكبدت أسواق الأسهم والسندات العالمية خسائر كبيرة نسبياً منذ بداية عام 2022، لم تشهدها منذ ستينيات القرن الماضي، بلغت حوالي 30 تريليون دولار أمريكي، حيث شهدت هذه الأسواق تراجعاً منذ بداية العام، مدفوعاً بحالة عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل التوجهات نحو تشديد السياسة النقدية على نطاق واسع عالمياً.

في ضوء التطورات المتعلقة بأداء الاقتصاد العالي، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6.0 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 3.4 في المائة في عام 2022، بل إنه من المتوقع أن يستمر هذا التراجع في عام 2023 ليبلغ حوالي 2.9 في المائة. من المتوقع تباين تداعيات التطورات العالمية على اقتصادات مجموعات الدول والأقاليم، حيث يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى ذات المساهمة الأكبر في نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي. فيما يخص الدول الصاعدة والنامية، فمن المتوقع استمرار الحاجة لسياسات مالية ونقدية داعمة لعمليات التعافي الاقتصادي، حيث يتوقع أن يتباطأ النمو في تلك الدول من 6.6 في المائة عام 2021 إلى 3.9 في المائة عام 2022، و4.0 في المائة عام 2023 وهي معدلات أقل من معدل النمو الاقتصادي الذي حققته تلك الدول قبل الجائحة والذي بلغ متوسطه نحو 5.5 في المائة خلال العقد الماضي.

فيما يخص التضخم العالمي، فبالنظر إلى الموجة التضخمية التي شهدها العالم خلال عام 2022، والتوقعات باستمرار الضغوط التضخمية خلال النصف الأول من عام 2023 على الأقل، على خلفية استمرار النقص في العرض والإنتاج نتيجة التطورات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى عدم انتظام عمليات توريد بعض السلع الأساسية، وانخفاض المخزون من السلع الاستهلاكية حتى في الدول المتقدمة، ما قد يسفر عن إحداث تحديات هيكلية في العرض، وتأخر عمليات توريد المواد الخام للمنتجين نتيجة لتأخر عمليات الشحن والنقل، بما يؤدي إلى تباطؤ نسبي في الإنتاج، وتراجع قدرة المنتجين عن تلبية الطلب العالمي. في ذات السياق، قد تشكل هذه التحديات تهديداً حقيقياً للدول النامية ومنخفضة الدخل، ويسهم في إضعاف قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، حيث استمر ارتفاع عدد الأفراد الذين يعانون نقصاً في الغذاء على مستوى العالم خلال عام 2022 ليفوق 227 مليون نسمة، يعيش 80 في المائة منهم في دول نامية ومنخفضة الدخل. كذلك، قد تؤدي توجهات السياسات الاقتصادية، التي تتبعها الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، وبوجه خاص السياسات النقدية، لمواجهة أزمة التضخم، إلى نقل الأزمة إلى الاقتصادات النامية مسببة موجة تضخمية مزدوجة لهذه الاقتصادات، خاصة مع التوقعات باستمرار حالة التضخم المشار إليها إلى آجال أطول من المتوقعة.

من جانب آخر، قد يفاقم تشديد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية الأوضاع المالية غير المواتية في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فضلاً عن زيادة تحديات المديونية بتلك الاقتصادات، خاصة في ظل انخفاض هوامش الأمان السيادية إلى حد كبير بعد أكثر من ثلاث سنوات من ظهور جائحة كوفيد-19، وما تطلبه ذلك من إجراءات وترتيبات هدفت لحماية الفئات الضعيفة. من هذا المنطلق، تبرز أهمية تعزيز قدرة الحكومات في الدول ذات الدخل المنخفض على إيجاد حيز مالي مناسب للمساعدة في الحد من آثار التضخم، من خلال تعزيز وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعد أمراً هاماً بإطار العمل على تخفيف التداعيات المترتبة على ارتفاع التضخم، وارتفاع تكاليف التمويل، بما يعزز الاستقرار المالي، ويحافظ على حيز مالي مناسب لمواجهة تداعيات الأزمات، ويوفر الحماية للقطاع العائلي وقطاع الشركات خاصة الصغيرة منها. بهذا الصدد يبرز الدور الحيوي والفعال للسياسات المالية في مجالات تعزيز بيئة الاستثمار، والإنتاجية، من خلال تعزيز رأس المال البشري، والرقمنة، والاستثمارات في إنتاج الطاقة من جميع المصادر خاصة المتجددة، وتنويع سلاسل التوريد، بما يساهم في رفع درجة مرونة الاقتصادات وتعزيز قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمات.

على صعيد مستوى المديونية العالمية، فقد تسببت حالة التوسع في الاستدانة التي يشهدها العالم منذ بداية عام 2020 في وصول الدين العالمي إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بلغت أكثر من 226 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2022، وشكلت ما يزيد عن 256 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما جاء مدفوعاً بصورة أساسية بزيادة الاقتراض الحكومي، حيث ارتفع الدين الحكومي من 70 في المائة إلى نحو 124 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك ارتفع الدين الخاص، وإن كان بمعدلات أقل، من 164 في المائة إلى 178 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022. يلاحظ ارتفاع حدة أزمة الديون في الدول النامية والناشئة، حيث يواجه عدد كبير منها تحديات في خدمة مديونياتها، فضلاً عن أن هشاشة اقتصادات عدد من هذه الدول قد يعزز احتمالات عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية دون تعثر، ويجعل مستوى الديون من أكبر التحديات التي قد تعيق تعافيها الاقتصادي، خاصة مع استمرار الآفاق الاقتصادية غير المواتية، وارتفاع تكلفة خدمة الديون مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

في ضوء ذلك، تبدو الحاجة ملحة لاستحداث آليات مناسبة وفعالة لتسوية الديون، فضلاً عن الحاجة لتكثيف الجهود الدولية والإقليمية لتنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعاملة الديون، وتوسيع نطاق التنسيق بين الدائنين، وزيادة المساهمات المقدمة من الدول المتقدمة للبلدان منخفضة الدخل، لمساعدتها على سد الفجوة التمويلية.

على الرغم من مساهمة تخصيص حقوق السحب الخاصة في عام 2021 في تعزيز الاحتياطيات والتعامل مع الاحتياجات الملحة، إلا أن التطورات الغير مواتية، والآثار غير المباشرة للتطورات العالمية أدت إلى انخفاض الاحتياطيات الوقائية بشكل ملحوظ، وقد يكون هناك حاجة لمزيد من التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة والتمويل الإضافي من المانحين لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الناشئة.

فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فيتطلب الأمر تكثيف الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال الحد من الممارسات التقييدية ورفع القيود المفروضة على تصدير الأغذية والأسمدة، بما يتسق مع الإلتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية، وعلى نطاق أوسع، حماية وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.

يشار إلى أن تزامن أزمة الطاقة مع تزايد الكوارث الطبيعية يمثل تحدياً إضافياً يتطلب تضافر الجهود العالمية والإقليمية، لمساعدة الاقتصادات النامية في جهودها الرامية للحد من الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية لتغيرات المناخ. كما قد يتطلب الأمر تكثيف تدابير التكيف مع آثار تغيرات المناخ، وزيادة الاستثمارات في إنتاج جميع أنواع الطاقة خاصة المتجددة، وفي البنية التحتية، إضافة إلى تصميم خطط عمل وطنية تعطي أولوية للإصلاحات الرامية إلى تعزيز منعة الاقتصادات لمجابهة التحديات المرتبطة بالمناخ في المستقبل، وتوفر المعطيات والمتطلبات الأساسية لتحقيق أمن الطاقة.

مما يؤكد الحاجة الماسة للتضامن العالمي لمساعدة البلدان الأكثر تضرراً من الصدمات وبخاصة البلدان منخفضة الدخل، ما يشهده العالم حالياً من تحديات تتعلق بالأمن الغذائي، وتراجع تدفقات رأس المال للعديد من الأسواق الناشئة، وارتفاع الديون وأسعار الفائدة، وانعكاسات كل هذه العوامل على الاستقرار المالي، حيث يتطلب الأمر الإسراع في مساعدة الدول التي تشهد تحديات لا تملك مقومات مواجهتها، بسبب محدودية الحيز المالي اللازم لتنفيذ السياسات، فضلاً عن الحاجة للدعم في إطار إعادة هيكلة الديون.

جدير بالذكر، أن ما قام به صندوق النقد الدولي من تفعيل للصندوق الإستئماني الجديد للمرونة والاستدامة (RST) واستحداث نافذة تمويلية جديدة للمعونة الغذائية، لتلبية الاحتياجات الملحة والمتزايدة لعدد كبير من دول العالم، بمعاونة عدد من الشركاء الدوليين، سوف تسهم في دعم الدول الأعضاء الذين يواجهون احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات ترتبط بالتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، وهي خطوة قد يكون مفيداً الاهتداء بها من جانب المؤسسات الدولية والإنمائية الأخرى، أخذاً في الاعتبار أن الوقت ليس في صالح البلدان المتضررة، فكلما طال الانتظار، كلما أصبح العمل أكثر تكلفة وقد يكون أقل جدوى.

من المهم أيضاً التنويه إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم وما تبعه من تشديد نقدي من جانب البنوك المركزية قد يتسبب في عدم تحسن المستوى المنخفض للدخول الحقيقية، وقد يصعب معه تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فضلاً عن تزايد

احتمالات اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مستويات غير مواتية من النمو، خاصة إذا لم تؤدي الإجراءات التشديدية من جانب البنوك المركزية إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها على المدى المنظور.

كذلك، من المناسب العمل على تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز القدرات الإنتاجية، والتوسع في الرقمنة، وتعزيز إنتاج الطاقة من كافة المصادر خاصة المتجددة منها، وتنويع سلاسل التوريد، حيث تساهم تلك العوامل في جعل الاقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. من جانب آخر، من شأن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي المساعدة على مواجهة مجموعة واسعة من التحديات، من بينها البطالة والفقر.

أصبحت التقنيات الحديثة وأدوات تحليل البيانات الضخمة من العوامل ذات الأهمية الكبيرة لصنّاع السياسة، والبنوك المركزية عند صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تُمَكنهم من جمع، وتحليل أنواع مختلفة من البيانات الاقتصادية بسرعة وكفاءة، وفهم تطورات الطلب الكلي، والأسعار، والآثار في الوقت المناسب، فضلاً عن دورهما في المساعدة على اتخاذ القرارات الملائمة بطريقة أكثر فعالية.

في ضوء ذلك، قد يكون من المناسب التنويه إلى الأهمية التي تكتسيها البنية التحتية اللازمة لصناعة وتحليل البيانات الضخمة، والدور الهام لبرامج التدريب وتعزيز القدرات للكوادر البشرية لتمكينهم من التعامل مع القضايا المتعلقة بالبيانات الضخمة. في هذا الخصوص، قد يساعد الاستثمار في التقنيات الحديثة على دفع عجلة النمو في الأسواق الناشئة، من خلال اعتماد التقنيات الرقمية، والذكاء الاصطناعي. من المرجح أن تصبح الأسواق الناشئة التي تركز على تحديث البنية التحتية المادية من أجل تسريع اعتماد تقنيات الجيل الخامس، على سبيل المثال، في وضع أفضل للاستفادة من هذه التطورات.

تجدر الإشارة إلى الدور الحيوي والفعال الذي يتوقع أن تلعبه الأشكال غير التقليدية للخدمات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من حلول مبتكرة في الأسواق التي تواجه تحديات تتعلق بعدم كفاية الخدمات المقدمة من جانب البنوك. كما أنه من شأن طرق الدفع الجديدة أن تدفع في اتجاه انتشار قنوات التحويل الرقمي بين الأفراد والشركات والحكومات.

في ذات السياق، هناك حاجة إلى المزيد من اليقظة والتركيز، أكثر من أي وقت مضى، على السياسات الاحترازية الكلية، للحماية من المخاطر النظامية المتزايدة، المرتبطة بارتفاع مديونيات القطاع الحكومي وقطاع الشركات، والقطاع العائلي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، والتوقعات بتراجع النشاط الاقتصادي خلال عام 2023. كما سيكون من المهم الانتباه إلى تقييم مخاطر التقنيات المالية والأصول الافتراضية، بما في ذلك المخاطر التي قد يتعرض لها قطاع الأفراد والمؤسسات المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

تستحوذ مخاطر التغيرات المناخية على حيز غير قليل من اهتمامات متخذي القرار وصانعي السياسات في المنطقة العربية، حيث يواجه عدد من الدول العربية بعض التحديات الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وما ينجم عن تلك التحديات من أضرار من أهمها: انخفاض الإنتاج الزراعي، وارتفاع نسبة التصحر، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. في هذا الصدد، قد يكون من المهم التركيز على الأمور المرتبطة بالتغيرات المناخية، مثل الاحتباس الحراري، وذوبان الجليد في القطب الشمالي، والجفاف والفيضانات، على خلفية زيادة وتيرتها خلال السنوات القليلة الماضية، بما يتطلب تكثيف الجهود للوقوف على أسبابها وتداعياتها الاقتصادية وسبل مواجهتها.

بهذا الصدد، يولي صندوق النقد العربي اهتماماً خاصاً بقضايا الاقتصاد الدائري للكربون وأهميته الاقتصادية، الذي يعد من أهم الحلول المبتكر ة لإدارة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ودعم الجهود الرامية لتحقيق هدف الحياد الكربوني والتصدي لمخاطر تغيّرات المناخ، من خلال تقنيات احتجاز، وتخزين واستخدام غاز ثاني أكسيد الكربون. تسلط أنشطة الصندوق الضوء على التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على الاقتصاد الدائري للكربون، بإطار دعمه لجهود الدول العربية في هذا المجال. تشير بعض الدراسات التي أعدها صندوق النقد العربي في هذا المجال إلى إمكانية تحقيق التحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون من خلال دعم الاعتماد على التقنيات المتقدمة في الاستخدام الفعال لمصادر الطاقة، إضافة إلى تحقيق أمن الطاقة. يذكر أن عدد من الدول العربية قد قطع أشواطاً ذات أثر كبير في مجال الاقتصاد الدائري للكربون.

في ضوء ما سبق، استمر صندوق النقد العربي خلال عام 2022، في ترسيخ نهجه الذي يتبعه منذ إنشائه أن يكون الشريك الأقرب للدول العربية من خلال أنشطته وبرامجه المتنوعة، وما يقدمه لدوله الأعضاء من نوافذ تمويلية، وأنشطة بحثية، وأنشطة بناء قدرات، إضافة للدور المحوري الذي يلعبه في تنسيق السياسات وتبادل الخبرات بين الدول العربية، بما يدعم جهودها الرامية لمواجهة التحديات، حيث يتطلع الصندوق إلى الاستمرار في دعم الدول العربية خلال الفترة القادمة بكل فعالية.

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتنفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسَّد إنشاء صندوق النقد العربي الحُلم الذي راود صُنَّاع القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداعيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة. كما يُطَبِّق الصندوق خططاً استراتيجية ممنهجة لإدارة الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات المنطقة العربية ومواجهة تداعياتها.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية والمالية بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي. تصب هذه الجهود في العمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول العربية بُغْية الوصول لصيغة مشتركة في بناء السياسات النقدية.

كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يسهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر العربية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.
5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في معالجة تلك التحديات.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدداً من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

كذلك، أكدت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الصندوق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، للإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليةً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، حيث يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص في التالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتيح الإطار التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات. على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطَبَّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار.

يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر والوحدات التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، وتتكون من أربعة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قِبَل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه في بداية كل دورة للمجلس. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها، ويهدف إلى مساعدة المجلس على القيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، والمستشار (كبير الاقتصاديين)، وست دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية، ومعهد التدريب وبناء القدرات، والدائرة المالية، ودائرة الاستثمار، ودائرة الخدمات المساندة، ودائرة القانونية والامتثال، إضافة إلى وحدة الاستراتيجية والتقييم، ووحدة إدارة المخاطر. كما تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتبنى أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً لإدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر في قدرته على تحقيق أهدافه الإستراتيجيّة، وتطوير وتحديث ما يطبّقه من إجراءات وتدابير للوقاية أو الحدّ من آثار تلك المخاطر.

ترمي **سياسة إدارة المخاطر** في الصندوق إلى تعزيز إدارة المخاطر، بما يدعم قدرة الصندوق على أداء مهامه، وبلوغ أهدافه، والمبادرة باتخاذ ما يلزم للحدّ من تداعيات المخاطر المحتملة. كما تستهدف سياسة إدارة المخاطر في الصندوق العمل على تدارك الأحداث السلبية المحتملة من خلال تحديد، وقياس، ورصد، ومراقبة، والتقرير عن احتمالية التعرّض لمخاطر ضمن الحدود والمستويات المسموح بها، ورفع التقارير للإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين، وضمان اتساق مهام إدارة المخاطر في الصندوق مع الممارسات الرائدة، مما يساعد على تعزيز الانضباط المؤسسي في التعامل مع المخاطر.

وبغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصندوق، تم إنشاء **وحدة إدارة المخاطر** ضمن البناء المؤسسي، لتعزّيز منظومة الحوكمة في الصندوق لتشمل ثلاثة خطوط دفاع لجهة إدارة المخاطر، تتمثل في الوحدات التنظيمية كخط دفاع أول، يليه وحدة إدارة المخاطر كخط دفاع ثانٍ، ثم مكتب التدقيق الداخلي كخط دفاع ثالث. تهدف الوحدة إلى تأصيل مفهوم "الإدارة الفعّالة" للمخاطر الرئيسة المرتبطة بنشاط الصندوق، من خلال التركيز على محددات مؤسسية لإنجاز الأعمال، وضمان جماعية الأداء، والتأكيد على النهج الاستباقي لإدارة المخاطر في الصندوق.

في هذا الإطار، استمرت وحدة إدارة المخاطر خلال عام 2022 في العمل على تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر من خلال القيام بمراقبة مستقلة وإشراف على المستوى المؤسسي للمخاطر الإستراتيجية، والمالية، والاستثمارية، والتشغيلية، ومخاطر السمعة، فضلاً عن وضع إجراءات ملائمة وفعّالة لإدارتها وفقاً لإطار وسياسة تتناسب مع أنشطة الصندوق وطبيعة عملياته، وتوجهاته الإستراتيجية، أخذاً بالاعتبار ضرورة توافر قدر مناسب من المرونة وبدائل للتعامل مع المتغيرات والأحداث.

شكل رقم (1): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*

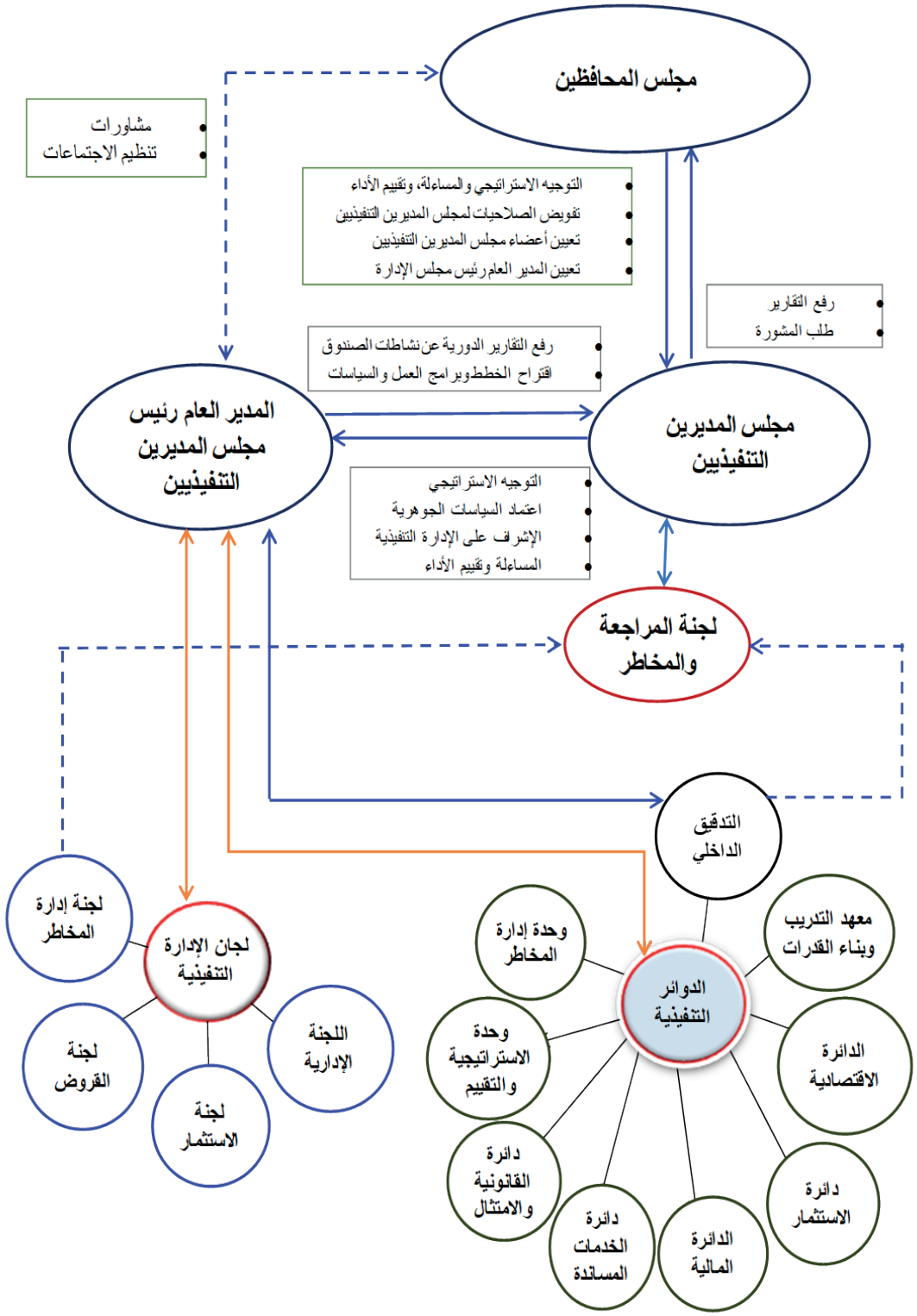

*لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

إطار إستراتيجية الصندوق (2025 – 2020)

الرؤية الاستراتيجية

أن يكون صندوق النقد العربي "الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي"

لتحقيق الرؤية الاستراتيجية "2040" لصندوق النقد العربي، ينطوي البعد الاستراتيجي للصندوق على أربعة خطط استراتيجية خمسية، تبدأ باستراتيجية 2020-2025 وتنتهي باستراتيجية 2035-2040.

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

تؤكد رؤية الصندوق 2040 على كونه "**الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي**". كما تؤطر هذه الرؤية جهوده المستمرة لتحقيق أهدافه المتضمنة باتفاقية إنشائه، والتي تتمحور حول "**إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية**".

اعتمد مجلس المحافظين **رؤية 2040 والخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2020 - 2025**، التي تعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتضمن خططاً للتطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية. كذلك، تأخذ استراتيجية الصندوق بالاعتبار نتائج تقييم المنجزات بإطار استراتيجيته السابقة، إضافة إلى دوره المستقبلي المأمول لاسيما في ظل تباين احتياجات الدول العربيّة الأعضاء، وتزايد التحديات المحلية والإقليمية والدولية، بالقدر الذي يساهم في دعم جهودها في تحديد أولويات العمل المطلوب والسياسات الملاءمة لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية، والمضي قدماً في برامجها التنموية.

أخذت التوجهات الاستراتيجية للصندوق بالاعتبار سبل تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها، لكونه المؤسسة النقدية الإقليمية الوحيدة بالمنطقة العربية، ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب دوره في تقديم المعونة والمشورة الفنية، ودعم الإصلاحات بالموارد الإقراضية للصندوق، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه في مجال بناء القدرات من خلال برامج التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات لكوادر الدول الأعضاء.

بإطار استراتيجيته للفترة (2020-2025)، يولي الصندوق اهتماماً كبيراً باستغلال كافة الفرص المتاحة لتعزيز قنوات التواصل الفعّال مع دوله الأعضاء، وتطوير وتعزيز قدراته ومبادراته بغرض الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجاتها المتزايدة، وتوفير الدعم المالي، وتقديم المشورة والمعونة الفنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تلبية الاحتياجات المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والإحصائية، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي السياسات والباحثين.

منحت مرونة الوسائل المتاحة للصندوق، واتساع نطاق أنشطته ميزة نسبية أخرى تُمَكِنه من التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها اقتصادات الدول العربية، بما يتواكب مع الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، والانعكاسات المحتملة على القطاعات المالية والمصرفية وأسواق المال العربية.

الأهداف الاستراتيجية

يعمل صندوق النقد العربي على تحقيق رؤيته الاستراتيجية من خلال وضع مجموعة من الأهداف، تغطي مجالات متكاملة تشمل: تعزيز فرص النمو الشامل والمستدام، وإرساء مؤسسات اقتصادية ومالية ونقدية فعالة، وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي

العربي، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تطوير قدرات وفعالية بنيانه المؤسسي.

تتمثل أهداف استراتيجية الصندوق للفترة 2020 - 2025 في: تطوير النشاط الإقراضي لدعم جهود إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول العربيّة، وتطوير القطاع المالي بما يدعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية الاقتصادية، وتعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

يحرص الصندوق، بإطار استراتيجيته للفترة 2020-2025، على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي يقوم بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

ومما يميز الصندوق في أداء مهامه، تمتعه بالمرونة بإطار عمله بما يجعله قادر على تحديث وتنويع أنشطته، لمواكبة المستجدات وتغطية المواضيع المطروحة التي تحظى باهتمام مشترك لدى الدول العربية الأعضاء، بما يشمل: الاقتصاد الدائري للكربون، والتمويل الأخضر والمستدام، والعملات الرقمية ورقمنة النظم والخدمات المالية، ومواجهة التهديدات الإلكترونية.

في هذا الإطار، **تتضمن الوسائل، التي يعتمدها الصندوق لتحقيق الهدف الأول الخاص بتطوير النشاط الإقراضي**، مجموعة من النوافذ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، ذلك في إطار النشاط الإقراضي الذي حددته اتفاقية إنشاء الصندوق على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه.

أما بالنسبة للوسائل الأخرى التي يعتمد عليها الصندوق لتحقيق الهدف الثاني لاستراتيجية 2020 – 2025، المتمثل في تطوير القطاع المالي، بما يدعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، فتتضمن القيام بأنشطة عديدة في إطار البرامج والمبادرات التي يتبناها لتقوية القطاعات المالية والنقدية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، حيث تحظى تلك الأنشطة باهتمام نسبي، على خلفية مساهمتها في تعميق القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز دوره في دعم فرص النمو الشامل والمستدام، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

بهذا السياق، اعتمد الصندوق الوسائل التالية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بتطوير القطاع المالي:

- دعم جهود الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، والمساعدة على بناء الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، وتعزيز منظومة الخدمات المالية الرقمية، واستحداث برامج للتوعية والتثقيف المالي، ووضع الأطر اللازمة لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتعزيز القدرات في مجال توفير البيانات والإحصاءات ذات الصلة، خاصة تلك المتعلقة بمدى استفادة المرأة، والشباب، ورواد الأعمال، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من التمويل والخدمات المالية.
- المساهمة في تطوير أسواق السندات بالعملات المحلية في الدول العربيّة، بما يشمل تقديم مشورة فنيّة للدول العربيّة، وتنظيم دورات تدريبية، وورش عمل.
- تبني برامج لتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية.
- دعم برامج تنمية منظومة التقنيات المالية الحديثة، بما يساهم في خلق البيئة الحاضنة الملائمة لنمو صناعة التقنيات المالية الحديثة، وتطوير الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، في إطار بيئة تشريعية ورقابية ملائمة.
- إطلاق مبادرات تختص بتعزيز وتقوية البنى التحتية للقطاع المالي والمصرفي العربي، بما يشمل تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر، ونظم الإقراض المضمون.
- تنفيذ أنشطة ومبادرات تهدف لدعم جهود الدول الأعضاء بإطار تقوية التشريعات الرقابيّة وسياسات الرقابة الاحترازية الكليّة، بما في ذلك تطوير ونشر مؤشر الاستقرار المالي العربي.
- المساهمة في دعم جهود الدول العربية على صعيد تطوير أدوات للتمويل الأخضر، والتمويل المستدام، ودعم تبادل التجارب والخبرات في هذا الشأن.
- إطلاق أنشطة تطوير قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة لتحقيق حزمة من الأهداف، منها: تعزيز أنشطة التمويل الإسلامي، وتطوير وتحديث أسواق

المال الإسلامية، وتبادل الخبرات من خلال تنظيم الملتقيات وورش العمل.

- مساعدة الدول الأعضاء في مجال تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة، وبناء القدرات اللازمة.
- تعزيز الاندماج المالي بين الدول العربيّة ودعم ارتباطها مع تكتلات مالية أخرى، من خلال تنفيذ المدفوعات عبر منصة "بُنّى" للمدفوعات العربية.
- إصدار عدد من الأدلة والأطر الإرشادية، لأغراض توفير الدعم والمشورة الفنية، وتعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة التحديات، ودعم جهود الدول العربية في مجال تطوير القطاع المالي، والتحوّل المالي الرقمي، وتشجيع الابتكارات المالية.

فيما يخص وسائل تحقيق الهدف الثالث للاستراتيجية، المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فقد وفر الصندوق الإطار المناسب للتشاور وتبادل الآراء حول التطورات المتسارعة في مجال اقتصاد المعرفة، والرقمنة، وتباين محركات الاقتصاد، والمنافسة المرتقبة على الموارد. كذلك، عمل الصندوق على تعزيز أطر الشراكة الفعالة مع الدول العربيّة لتنسيق مواقفها في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومواجهة التحديات التي تواجه أنظمتها المالية والمصرفية والنقدية.

بهذا الصدد، ركز الصندوق خلال عام 2022 في سياق عمله لتحقيق هذا الهدف على تعزيز دوره كمركز للحوار والمشورة الفنية على صعيد سياسات المالية العامة في الدول العربية، لدعم جهودها في مجالات تطوير إدارة استراتيجيّات الدين العام، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح منظومة الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم الإصلاح الضريبي، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

كما بذل الصندوق جهوداً حثيثة من أجل تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية والتنموية المحلية والإقليمية والدولية، وتفعيل أطر التعاون في المجالات ذات الأولويّة لصانعي السياسات في الدول العربيّة.

بخصوص وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات، فقد شمل ذلك عدة أنشطة، أهمها: نشاط التدريب لبناء وتعزيز قدرات الكوادر الفنية العربيّة، وتوسيع نطاق الفعاليات وزيادة أعداد المستفيدين من برامج التدريب من خلال التوسع في برامج التدريب، إضافة إلى الأنشطة البحثية والإحصائية التي تدعم صانعي السياسات في الدول العربيّة، فضلاً عن بناء شراكات مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتطوير الموقع الإلكتروني للصندوق وإثراء محتواه الرقمي وتحديثه باستمرار، وتكثيف النشاط الإعلامي للصندوق لإبراز الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الدول العربية.

كما يعتبر نشاط الاستثمار من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن النشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة والمشورة الفنية في مجال إدارة الاستثمارات.

بهذا الصدد، اعتمد الصندوق بإطار سعيه لتحقيق هذا الهدف، مجموعة من الوسائل تسهم في بناء القدرات في مجال إدارة الأموال والاستثمارات، وتنمية نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن توسيع قاعدة الجهات المودعة وتنوعها الجغرافي عن طريق استقطاب أكبر عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات العربيّة، ممّا يسهم في توسيع وتنويع مصادر تمويل هذا النشاط.

كما اعتمد الصندوق خلال فترة الاستراتيجية، مجموعة من الأنشطة تكفل تنمية نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، بما يتضمن تشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات العربية، للاستفادة من إمكانات الصندوق في إدارة احتياطاتها الخارجية، حيث يوفر الصندوق خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية.

كذلك يتولى الصندوق **الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب،** كأحد الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة.

تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة المواضيع التي تتصل مباشرة بأهداف الصندوق، إلى جانب القضايا الراهنة.

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2022

يأتي هدف دعم ومساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية في صدارة قائمة أولويات الصندوق، حيث تتركز أنشطته في المجالات المرتبطة بالتطورات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويين الإقليمي والعالمي، والتي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي العربي، بما يسهم في تعزيز قدرة صانعي السياسات في الدول العربية على تحديد التحديات وسبل مواجهتها، ويوفر أساساً يُمَكِّنهم من رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة.

كذلك، يولي الصندوق اهتماماً بتوفير المعلومات والبيانات والتحليل الاقتصادي الذي يُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، إضافةً إلى تمكين صانعي السياسات في الدول العربية من وضع الاستراتيجيات المستقبلية استناداً إلى أسس علمية وموضوعية.

مع بداية عام 2022، ودخول عدد من الاقتصادات العربية مرحلة التعافي، والعودة مجدداً إلى المسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي واجهت المنطقة العربية كسائر المناطق الاقتصادية في العالم تحديات متعددة الأبعاد أفرزتها التطورات العالمية على مستويات عدة. فمن ناحية شهدت الأسعار العالمية للسلع الأساسية والنفط ارتفاعات متواصلة منذ بداية العام انعكست على موازناتها وموازين مدفوعاتها، وقلصت من الحيز المالي اللازم لمرحلة التعافي خاصة للدول المقترضة، مما أضاف مزيداً من التحديات القائمة بالفعل نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 التي استنزفت جزءً كبيراً من الحيز المالي. من جهة أخرى، واجهت الدول العربية تحديات الارتفاعات المتتابعة في أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية لمواجهة موجات التضخم التي اجتاحت غالبية الاقتصادات المتقدمة منها والنامية، ناهيك عن الأوضاع غير المواتية التي تشهدها سلاسل الإمداد العالمية، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن المدى الذي قد يتطلبه الأمر لبقاء تلك التحديات وتكلفته على الاقتصاد العالمي.

كثف الصندوق من جهوده وتدخلاته لتقديم الدعم إلى دوله الأعضاء بأقصى طاقة ممكنة، دعماً لجهودها في مرحلة التعافي للمساعدة على العودة مجدداً للمسارات الاعتيادية للنمو، ومعالجة الأثار الناشئة عن تلك التحديات.

في ضوء ذلك، تم تفعيل الإجراءات السريعة للإقراض، من خلال إجراء المشاورات للاتفاق مع السلطات المعنية بالدول طالبة الاستفادة من موارد الصندوق حول برامج الإصلاح التي يتم دعمها بالقروض المعمول بها، أو سحب دفعات من قروض متعاقد عليها.

بهذا الصدد، استجاب الصندوق لكافة طلبات الدول العربية، التي تقدمت بها خلال عام 2022، للحصول على تسهيلات مالية لدعم برامج إصلاح في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية، ومواجهة العجز الكلي في موازين مدفوعاتها. كذلك تمت الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على تسهيلات بإطار دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومواجهة المواقف الطارئة بميزان المدفوعات، أو تلك التي تتضمن طلب سحب دفعات قروض قائمة.

كذلك، أولى الصندوق اهتماماً خاصاً بتعزيز قدرات الدول العربية على انتهاج سياسات مالية ترمي لتحقيق الاستدامة المالية، وتتضمن آليات وبرامج للحماية الاجتماعية، لصالح الفئات الأقل دخلاً، وتعزيز إمكانات النمو من خلال الإنفاق الذي يدعم الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز استمرارية الموارد العامة على المدى المتوسط.

كما كان من أولويات الصندوق خلال عام 2022، مساعدة دوله الأعضاء على تنفيذ الإصلاحات الرامية لزيادة التنوع الاقتصادي، وتعميق درجة الشمول المالي، وتهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاضطلاع بدورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل المنتج.

جاء في مقدمة الإصلاحات التي دعمها الصندوق خلال عام 2022، تلك المتعلقة بدعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنفيذ إجراءات تسهل النفاذ للتمويل والخدمات المالية، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الائتماني، وغيرها من الإصلاحات ذات الصلة، ذلك على خلفية الدور الهام الذي تلعبه هذه المشروعات في توفير فرص العمل المنتج، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يراعي العدالة في توزيع الدخل، ويعتمد على شريحة أكبر من المنتجين، خاصة الشباب والنساء.

كما تضمنت الإصلاحات التي تم دعمها بموارد الصندوق، تلك الرامية لرفع كفاءة إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، من خلال تطوير وتعزيز الإدارة الضريبية، وإدارة المشتريات الحكومية، ومنظومة الحماية الاجتماعية، وإدارة الدين العام، إضافة إلى الإصلاحات الرامية لدعم قدرة السلطات في الدول العربية الأعضاء على احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني، لمواجهة تحديات القطاع المالي والمصرفي، الذي يشهد تحولاً كبيراً نحو الرقمنة، والتوسع في استخدام التقنيات المالية والتحديات المرتبطة بها.

في ذات السياق، يدعم الصندوق توجهات الدول العربية للبناء على المكتسبات الناتجة عن هذه الإصلاحات، من خلال تشجيع الابتكارات، ونشر التقنيات، وزيادة المشاركة في سوق العمل، وتعزيز الاستثمارات في التدريب لزيادة فرص العمل.

في إطار **نشاطه الإقراضي**، قدم الصندوق خلال عام 2022 ثلاثة قروض إلى كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية بقيمة إجمالية بلغت نحو 119.6 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 478.5 مليون دولار أمريكي، من أجل تلبية احتياجات التمويل الطارئة ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في ظل التحديات الراهنة.

تتمثل القروض التي تم التعاقد عليها خلال عام 2022 في قرض تعويضي إلى جمهورية مصر العربية بقيمة 87.7 مليون د.ع.ح.، وقرض إلى المملكة المغربية في إطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 12.784 مليون د.ع.ح.، وقرض عادي إلى الجمهورية التونسية بقيمة 19.175 مليون د.ع.ح.

كذلك وافق الصندوق خلال عام 2022 على سحوبات لدفعات من قروض متعاقد عليها، تضمنت سحب المملكة المغربية الدفعة الثانية من القرض المقدم لها في إطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة البالغة 5.1 مليون د.ع.ح.، وسحب المملكة الأردنية الهاشمية الدفعة الثانية من القرض المقدم لها في إطار ذات التسهيل، البالغ قيمتها 5.905 مليون د.ع.ح.

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2022، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتعزيز قدرات الدول العربية على تحقيق الشمول المالي بإطار مبادرة الشمول المال التي يتبناها الصندوق، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية حسب المنهجيات الإحصائية الدولية، بإطار المبادرة العربية للإحصاءات "عربستات"، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

تضمنت المساعدات الفنية، التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2022، الأنشطة المتعلقة بتطوير السياسات، وتصميم البرامج، وتعزيز المهارات، وتقوية القدرات على تطبيق وتنفيذ وقياس كفاءة السياسات، إضافة إلى التطوير المؤسسي، بما يساعد على تحسين جودة تصميم ووضع برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي، من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتوجيه السياسات نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

كما كثف الصندوق نشاطاته المتعلقة بالتوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة في المجالات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية، وتعزيز قدرات الدول العربية في تطبيقها والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، إضافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم من خلال أنشطته الرامية لتطوير الأنظمة المالية في الدول العربية. كذلك، استمر الصندوق خلال عام 2022 في إنجاز المهام المرتبطة بدوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة لتولي الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عنه. كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب.

بالنسبة **لنشاط التدريب وبناء القدرات**، الذي يقوم به الصندوق من خلال معهد التدريب وبناء القدرات، فقد استمر المعهد خلال عام 2022 في نشاطه التدريبي من خلال إرساء التدريب "عن بُعد" واستمرار تفعيل منصة التعلم الإلكتروني""Moodle ، وتوفير المتطلبات الفنية اللازمة لتقديم هذا النوع من التدريب، علماً أن التدريب "عن بُعد" أصبح خياراً استراتيجياً ضمن توجه الصندوق ويسعى المعهد إلى مزيد من التطوير والإرتقاء بمختلف مكوناته الفنية واللوجستية.

تم في عام 2022 عقد 62 دورة تدريبية "عن بُعد"، إستفاد منها 1,850 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية. بذلك، وصل عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق، منذ إنشائه، وحتى نهاية عام 2022 إلى 17,410 متدرباً.

بالنسبة للتقارير، وأوراق العمل والبحوث والدراسات، والنشرات والكتب والكتيبات التعريفية التي تُعنى بزيادة الوعي الاقتصادي والمالي والنقدي لدى النشء العربي، والأدلة الإرشادية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2022، فقد بلغ عددها 69 إصداراً، تناولت قضايا وموضوعات موضوعات متنوعة، هدفت إلى مساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، ومواكبة اهتمامات دوله الأعضاء، في إطار استراتيجيته للفترة (2020-2025).

فيما يخص نشاط الصندوق في **مجال الاستثمار**، فقد حافظ الصندوق خلال عام 2022 على مستوى عالٍ نسبياً لأرصدة الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء لاستثمارها نيابةً عنهم. كما واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، تلتزم بمقررات بازل (III) لإدارة المخاطر، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر والاستمرار في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب مقبولة من المخاطر الاستثمارية.

كما استمر الصندوق ضمن نشاطه الاستثماري في توظيف موارده الذاتية، إضافة إلى نشاطه في استثمار جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المُجمَعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

بخصوص أنشطة **برنامج تمويل التجارة العربية**، الذي يمتلك الصندوق حصة حاكمة في رأسماله، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2022، حوالي 907.31 مليون دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويلها، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 907.16 مليون دولار أمريكي.

بهذا، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه وحتى نهاية ديسمبر 2022، حوالي 20.3 مليار دولار أمريكي، لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 27 مليار دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويل 19.9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال الفترة المذكورة حوالي 19.2 مليار دولار أمريكي.

نشاط الصندوق في مجال الإقراض

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. في هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير.

يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية الأعضاء، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، بهدف المساعدة على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2020- 2025، من خلال تسخير إمكاناته وتطويرها باستمرار لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيستين. تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم إصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية.

تتمثل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط

للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، فيُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

فيما يخص **تسهيل النفط**، فقد تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، الذي تم اعتماده بناءً على توصية مجلس المديرين التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات من بدئها، لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، فيمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لعام 2017، وتمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة تمتد لثلاث سنوات، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل

بصـــفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أمـا **المجموعـة الثـانيـة** التي تتعلق بـالقروض والتسـهيلات المتاحة لدعم الإصـلاحات في عدد من القطاعات الاقتصـادية، فتشـمل تسـهيل التصـحيح الهيكلي، وتسـهيل الإصـلاح التجاري، وتسـهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسـهيل التصـحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصـلاحات التي تنفذها الدول الأعضـاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشـترط لتقديم القروض في إطار هذا التسـهيل، أن يكون العضـو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصـلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسـباً من الاسـتقرار الاقتصـادي الكلي. يُمنح التسـهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه.

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2009/4) تم الفصل بين شقي التسهيل (القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة) ليبلغ الحد الأقصى للاقتراض بإطار كل شـق 175 في المائة من اكتتاب العضـو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسـدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

بخصـوص **تسـهيل الإصـلاح التجاري**، الذي أقره مجلس محافظي الصـندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصـلاحات الضـرورية لرفع قدرتها على الاسـتفادة من القروض التي تقدمها الأسـواق المالية الـدولية، بهـدف تعزيز النمو وخلق فرص العمـل المنتج.

يُقدم التسـهيل بحد أقصـى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضـو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصـلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سـنوات من تاريخ سحبها.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصـغيرة والمتوسـطة**، فقد اسـتحدثه الصـندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشـركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصـادي وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار التسـهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسـدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

التعاقدات على القروض الجديدة والتزامات القروض

تعاقد الصـندوق، في عام 2022، على ثلاثة قروض قدمها لدوله الأعضـاء، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 119.6 مليون د.ع.ح.، تمثلت في: قرض تعويضـي إلى جمهورية مصـر العربية بقيمة 87.7 مليون د.ع.ح.، وقرض إلى المملكة المغربية في إطار تسـهيل دعم البيئة المواتية للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة بقيمة 12.784 مليون د.ع.ح.، وقرض عادي إلى الجمهورية التونسية بقيمة 19.175 مليون د.ع.ح.

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي وافق الصندوق على تقديمها لدوله الأعضـاء في عام 2022 إلى رصـيد القروض المقدمة منذ بداية نشـاطه الإقراضـي في عام 1978، يصـل إجمـالي قيمـة القروض التي وافق الصـندوق على تقديمها لدوله الأعضـاء، حتى نهاية عام 2022، إلى نحو 2.9 مليار د.ع.ح.، تعادل نحو 11.4 مليار دولار أمريكي.

اسـتفادت أربع عشـرة دولة عربية من القروض التي قدمها الصـندوق، خلال الفترة 1978- 2022، والبالغ عددها 199 قرضـاً. يبين الجدول (1)، ضـمن الملحق رقم (1)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة.

يبين الشـكل (2) التوزيع النسـبي للقروض، حسـب أنواعهـا، خلال الفترة 1978- 2022، حيث جـاءت القروض التي تـدعم ميزان المـدفوعـات (القروض التلقائية، والعادية، والتعويضـية، والممتدة) في مقدمة التسـهيلات التي وافق الصـندوق على تقديمها منذ بداية نشـاطه الإقراضـي في عام 1978، وحتى نهاية عام 2022، بحصـة بلغت نحو 58 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تليها قروض تسـهيل التصـحيح الهيكلي بشـقيه الخاصـين بالقطاع المالي والمصـرفي وقطاع مالية الحكومة، بحصـة بلغت نسبتها 33.2 في المائة، ثم القروض المقدمة بإطار تسـهيل دعم البيئة المواتية للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة بنسبة بلغت نحو 5.4 في المائة، ثم تسـهيل الإصـلاح التجاري

بنسبة 2.3 في المائة، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط إلى إجمالي القروض حوالي 1.1 في المائة.

يبين الجدول (2) ضمن الملحق رقم (1) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

شكل رقم (2): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978–2022

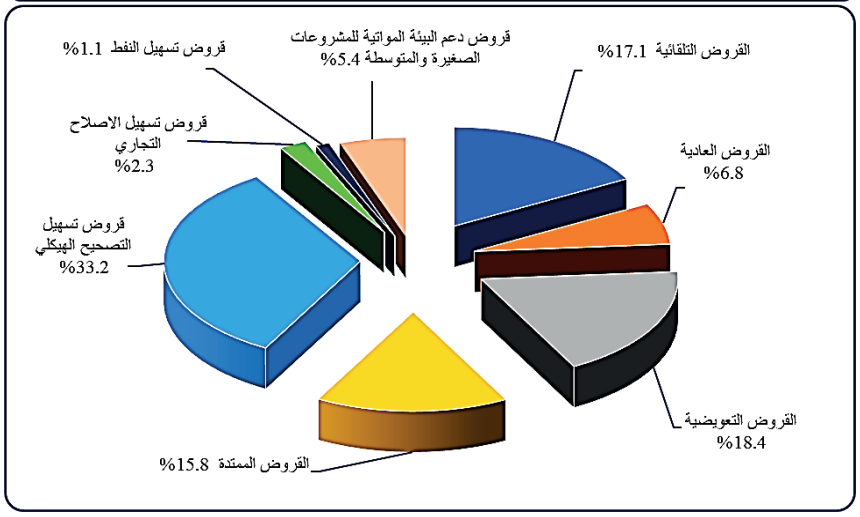

المشاورات الفنية مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات القروض الجديدة، والوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بالقروض القائمة

❖ المشاورات الفنية مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات القروض الجديدة

واصل صندوق النقد العربي خلال عام 2022 تقديم الدعم المالي والفني للدول العربية الأعضاء لمساعدتها على تجاوز التداعيات الناجمة عن التطورات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتغلب على التحديات المرتبطة بمرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث سخَّر كافة الوسائل والأدوات المتاحة لديه، بما يتناسب مع الظروف والمستجدات. بهذا الصدد، استجاب الصندوق لكافة طلبات الدول الأعضاء المتعلقة بتعزيز وضع ميزان المدفوعات، أو تمويل برامج إصلاح تتبناها هذه الدول لتعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الأوضاع المالية وزيادة منعة الاقتصاد، حيث قام الصندوق بدراسة طلبات التمويل التي قدمتها الدول العربية، والاستجابة لتلك الطلبات من خلال تفعيل الإجراءات السريعة والاستثنائية، التي ساهمت في تلبية الاحتياجات التمويلية في الوقت وبالكيفية المناسبتين.

في هذا الشأن، أجرى الصندوق مقابلات ومشاورات مع المسؤولين المعنيين في الدول العربية، للوقوف على تطورات موازين المدفوعات، وتشخيص الحاجة للتمويل، وتطبيق الإصلاحات المختلفة.

مثلت المشاورات أساساً للاتفاق مع الدول المقترضة حول عناصر برامج الإصلاح التي يمكن تمويلها بموارد الصندوق، والتي انطوت على حزم من الإجراءات لتعزيز مِنْعَة اقتصاداتها، بما يؤهلها للعودة إلى المسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

شملت الدول التي تم إجراء مشاورات معها بخصوص طلبات الاستفادة من موارد الصندوق، أو سحب الدفعات المتبقية من القروض القائمة، كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يتعلق بالقروض الجديدة المتعاقد عليها خلال عام 2022، وبالنسبة **لجمهورية مصر العربية**، فقد تم بتاريخ 26 يناير 2022 توقيع اتفاقية تم بموجبها تقديم قرض تعويضي إلى جمهورية مصر العربية بمبلغ 87.7 مليون د.ع.ح.، ما يعادل حوالي 368 مليون دولار أمريكي، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (15) لعام 2021، بالموافقة على تقديم القرض المشار إليه.

تم سحب كامل مبلغ القرض في 28 يناير 2022. هدف القرض إلى تعزيز الوضع الخارجي، في ظل التحديات الطارئة التي واجهتها الدولة متضمنة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، والتحديات على صعيد الصادرات.

فيما يخص القرض الذي قدمه الصندوق إلى **المملكة المغربية** خلال عام 2022، فقد كان بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة بمبلغ 12.748 مليون دينار عربي حسابي، ما يعادل حوالي 54 مليون دولار أمريكي، لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور.

تضمن البرنامج المتفق عليه والمدعوم بموارد القرض ثلاث محاور تمثلت في تعزيز ولوج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز منظومة الضمان، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الإئتماني.

تم توقيع اتفاقيته في 16 يناير 2022، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (23) بتاريخ 12 ديسمبر 2021، بالموافقة على تقديم القرض المشار إليه.

بالنسبة للقرض العادي الذي تم تقديمه خلال عام 2022 إلى **الجمهورية التونسية**، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2022/16) الصادر في 29 سبتمبر 2022 بالموافقة على تقديم قرض عادي للجمهورية التونسية لدعم برنامج إصلاح بقيمة 19.175 مليون د.ع.ح.، يستهدف تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، فقد تم في يوم 04 نوفمبر 2022 توقيع اتفاقية القرض.

كما تم يوم الخميس الموافق 10 نوفمبر 2022، تحويل قيمة الدفعة الأولى من القرض المذكور بمبلغ 9.587 مليون د.ع.ح.، من خلال منصة "بُنّى" للمدفوعات، التابعة للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

❖ **المشاورات الفنية مع الدول الأعضاء للوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بالقروض القائمة تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من القروض.**

أجرى الصندوق خلال عام 2022 مشاورات مع المسؤولين في **المملكة المغربية** في سياق متابعته لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع المملكة المغربية، الذي يغطي الفترة (نوفمبر 2021 - نوفمبر 2022). والمدعوم بالقرض المقدم من الصندوق للمملكة بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (23/ 2021)، الذي نص على سحب مبلغ القرض على دفعتين، الدفعة الأولى بمبلغ 7.648 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 5.1 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه. تم توقيع اتفاقية القرض في 16 يناير 2021، كما تم سحب الدفعة الأولى من القرض المذكور خلال ذات الشهر، بعد توقيع اتفاقية القرض.

تم التواصل مع المسؤولين بالمملكة المغربية للحصول على البيانات والمعلومات والإحصاءات التي تمكن من الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، كما تم عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية "عن بُعْد" لمناقشة التطورات الاقتصادية الكلية، وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي. في ضوء ذلك، أعدت الدائرة الاقتصادية تقريراً حول سير تنفيذ البرنامج، بإطار محاوره الثلاثة التي تمثلت في: تعزيز ولوج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز منظومة الضمان، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الإئتماني. تبيّن للصندوق أن تنفيذ البرنامج، بإطار المحاور المشار إليها مرضياً، حيث كان هناك تقدماً في تنفيذ غالبية الإجراءات.

تم عرض التقرير المشار إليه على لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (5) لعام 2022، حيث أوصت اللجنة باعتبار تنفيذ برنامج الإصلاح محل المتابعة مرضياً، والموافقة على سحب الدفعة الثانية من القرض، البالغة 5.1 مليون دينار عربي حسابي. بعد اعتماد المدير العام رئيس مجلس الإدارة لمحضر اجتماع لجنة القروض، وما تضمنه من توصيات، تم سحب الدفعة المنوه عنها بتاريخ 23 ديسمبر 2022.

كذلك، أجرى الصندوق خلال عام 2022 مشاورات مع المسؤولين في **المملكة الأردنية الهاشمية** في سياق متابعته لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع المملكة، الذي يغطي الفترة (أكتوبر 2021 - أكتوبر 2022)، والمدعوم بالقرض المقدم من الصندوق للمملكة بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (22/ 2021)، الذي نص على سحب مبلغ القرض على دفعتين، الدفعة الأولى بمبلغ 7.385 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 5.905 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

تم توقيع اتفاقية القرض في 9 ديسمبر 2021، كما تم سحب الدفعة الأولى من القرض المذكور، بعد توقيع اتفاقية القرض.

تم استلام معلومات وبيانات من البنك المركزي الأردني في تاريخ 18 ديسمبر 2022 بغرض الوقوف على سير تنفيذ عناصر البرنامج المنوه عنه والمدعوم بموارد القرض المذكور. بهذا الصدد، تم التواصل مع المسؤولين بالمملكة الأردنية الهاشمية وإجراء مشاورات مكنت من الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، فضلاً عن التعرف على التطورات الاقتصادية الكلية، وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي.

في ضوء ذلك، أعدت الدائرة الاقتصادية تقريراً حول سير تنفيذ البرنامج، بإطار محاوره الأربعة بيّن أن تنفيذ البرنامج مرضياً، حيث كان هناك تقدماً في تنفيذ غالبية الإجراءات.

تم عرض التقرير المشار إليه على لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (5) لعام 2022، حيث أوصت اللجنة باعتبار تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مرضياً، والموافقة على سحب الدفعة الثانية من القرض، البالغة 5.905 مليون دينار عربي حسابي. بعد اعتماد المدير العام رئيس مجلس الإدارة لمحضر اجتماع لجنة القروض، وما تضمنه من توصيات، تم سحب الدفعة المنوه عنها بتاريخ 12 ديسمبر 2022.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 110.035 مليون د.ع.ح. خلال عام 2022، مقابل 137.255 مليون د.ع.ح. خلال عام 2021.

فى المقابل قامت الدول المقترضة وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض بتسديد ما قيمته 127.930 مليون د.ع.ح. خلال عام 2022، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 578.540 مليون د.ع.ح.، بنهاية عام 2022، مقابل 596.436 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2021. تجدّر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد بلغ نحو 33.748 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2022، مقابل 24.160 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2021.

يُبيّن الجدول رقم (3) في الملحق رقم (1) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة وإلتزامات القروض للدول العربية في عامي 2021 و2022، في حين يُبيّن الجدول (4) بذات الملحق تفاصيلها للفترة 1978-2022.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخر في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً.

بحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2022، هناك أربع حالات تأخر في السداد، تمثلت في: جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان.

بلغ مجمل المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء المقترضة، المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه الصندوق حوالي 243.709 مليون د.ع.ح. كما في نهاية ديسمبر 2022. تتكون المتأخرات من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 165.589 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 78.120 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ووصلت المتأخرات في نهاية ديسمبر 2022 إلى 74.780 مليون د.ع.ح.

أما بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية السورية**، فقد بدأت منذ ديسمبر 2011، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2022، إلى حوالي 3.617 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **الجمهورية اليمنية**، فقد بدأ التأخير منذ يونيو 2016، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2022، إلى حوالي 72.996 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية السودان**، فقد بدأ التأخير منذ أبريل 2020، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2022، إلى حوالي 92.317 مليون د.ع.ح.

أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

تعتبر اتفاقية إنشاء الصندوق نشاط المشورة والمعونة الفنية أحد أهم الوسائل التي يتم الاعتماد عليها في سبيل تحقيق أهدافه، حيث يقدم الصندوق الدعم الفني للجهات الرسمية في الدول الأعضاء، بغية تعزيز قدراتها في مجالات رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز الأطر الإحصائية.

كما تستهدف أنشطة الصندوق في مجال تقديم المشورة الفنية، تعزيز دوره كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتنسيق مواقف الدول العربية في التعامل مع التحديات التي تواجه اقتصاداتها، بما يحقق مصالحها المشتركة.

بهذا الصدد، يحرص الصندوق على التطوير الدائم للإطار التنفيذي لاستراتيجيته، وتعزيز إمكانيات الوحدات التنظيميّة المختصة في الجوانب الفنية، والاستفادة من التقدّم في تقنية المعلومات، التي باتت أساساً في أساليب العمل الحديثة، بما يُمَكِنه من أداء الدور المتوقع منه كمرجعيّة فنيّة ومركز خبرة في مجالات اختصاصه، إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر واستمراريّة الأعمال، مع مراعاة تطبيق مبادئ حوكمة ملائمة، ونظام رقابة داخلية يتميّز بالفعالية والكفاءة.

يباشر الصندوق تقديم المعونة الفنية لدوله الأعضاء، حسب مرئيات الفنيين في الصندوق، وأيضاً بناءً على نتائج استبيانات استطلاعات الرأي، التي يرسلها الصندوق بصورة دورية، للتعرف على مرئيات وتطلعات دوله الأعضاء لأنشطة الصندوق الحالية والمستقبلية.

كما يُمثل نشاط المشورة والمعونة الفنية أحد الركائز الرئيسة لاستراتيجيته الخمسية (2020-2025)، حيث تضمن إطار الرؤية الاستراتيجية إطلاق مجموعة من الأنشطة والمبادرات، وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة بأسلوب أكثر فعالية وكفاءة، مع التركيز على جوانب المعونة الفنية التي تحظى بأولوية لدى الدول الأعضاء، إلى جانب تعزيز الشراكات ومجالات التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

كذلك، يحرص الصندوق على الارتقاء بالأنشطة التي تُمَكِّن من إرساء مقومات التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية، وتدعم برامج الإصلاح التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزز من منعة الاقتصادات العربية لمواجهة التحديات، وفرص وصول الفئات الواعدة كالشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية.

بإطار المساعدات الفنية المقدمة منه للدول الأعضاء، يركز الصندوق على الأنشطة المتعلقة بتطوير السياسات، وتصميم البرامج، وتعزيز المهارات، وتقوية القدرات على تطبيق وتنفيذ وقياس كفاءة السياسات، إضافة إلى التطوير المؤسسي، بما يساعد على تحسين جودة تصميم ووضع برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي اللازمة، من أجل إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وتوجيه سياساتها نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

تتضمن منهجية الصندوق في تقديم الدعم الفني المباشر، آلية متطورة وسريعة للاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من خبرات الصندوق في مجالات محددة ذات صلة بأنشطته، حيث يتم إيفاد بعثات فنية تضم أعضاء من جهازه الفني، وبمشاركة خبراء خارجيين، عند الحاجة، إلى جانب المعونة الفنية التي يقدمها بإطار بعثات الإقراض.

كما يقدم الصندوق المعونة والمشورة الفنية للدول الأعضاء بصورة غير مباشرة من خلال المبادرات التي يتبناها، وكذلك ورش العمل والندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي ينظمها، بالاعتماد على خبرائه، وبالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، والتي تغطي مجموعة من المجالات، منها: تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وتطوير أسواق السندات الحكومية، وتطوير الإحصاءات الاقتصادية والمالية والنقدية، ودعم التوجهات نحو الاقتصاد الرقمي، والتوسع في الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى المبادرات المعنية بالمساعدة على إعداد الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، ودعم الجهود الحكومية لتهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء نظم وطنية حديثة للاستعلام الائتماني، وغيرها من المبادرات التي تُمَكِّن الدول الأعضاء من تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

كذلك، يتضمن الإطار العام لأنشطة الصندوق في مجال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، المساعدة

على وضع الأطر العامة اللازمة لتأسيس مكاتب لإدارة الدين العام، بما يشمل الإطار التنظيمي لتلك المكاتب وإطار الحوكمة والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بقضايا إدارة الدين العام وأسواق الدين، ومؤشرات قياس أداء إدارة الدين العام، ونماذج تقارير إدارة الدين العام، ومحتوى الموقع الإلكتروني لمكتب إدارة الدين العام، إضافة إلى دعم جهود الدول العربية في توفيق أوضاعها للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وتطبيق المنهجيات المعتمدة دولياً في مجالات الرقابة المصرفية، وأمن المعلومات، وإعداد وتصنيف بيانات ميزان المدفوعات وفق الأدلة الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المتوافق عليها دولياً، وإعداد الحسابات القومية حسب الأدلة والمنهجيات الدولية.

أيضاً، تم تصميم برامج إصلاح لعدد من الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الراهنة في قطاع المالية العامة، والقطاع المالي والمصرفي، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم دعمها بموارد الصندوق، إلى جانب إعداد برامج إصلاح شامل لعدد من الدول العربية الأخرى.

إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988، تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة. تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطِن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له.

تتمثل المنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحّد في:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- المنظمة العربية للطيران المدني.
- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد.

بهذا الصدّد، يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد بأن رصيد صافي الموجودات بلغ نحو 39 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022 وهو تقريباً نفس الرصيد بنهاية سنة 2021.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحّد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحّد. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 11 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2022. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته 25 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تجدّر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقّر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

الأنشطة البحثية والإصدارات

تهدف أنشطة الصندوق في مجالات إصدار التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والكتب والكتيبات التعريفية، والنشرات الإحصائية، لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية والإحصائية، من خلال إلقاء الضوء على الموضوعات الاقتصادية الهامة، ودراستها بصورة تسهم في تحديد الأولويات والوقوف على التحديات والتوصية بسبل مواجهتها.

ركزت أنشطة الصندوق خلال عام 2022 بإطار هذه المجالات على دراسة تداعيات التحديات والتطورات

على المستويين الإقليمي والدولي، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وسبل مواجهتها فضلاً عن دراسة مسارات التعافي والعودة مجدداً للمسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمات.

شملت إصدارات الصندوق خلال عام 2022 مجموعة من البحوث والدراسات، والتقارير والدوريات والنشرات الإحصائية، وأوراق العمل، وأوراق السياسات، والكتيبات التعريفية المعنية بتعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية والنقدية لدى النشء العربي، فضلاً عن الأدلة والأطر الإرشادية. تستحوذ الإصدارات التي تختص بتطوير القطاع المالي والمصرفي على الجزء الأكبر من تلك الإصدارات.

فيما يلي إصدارات الصندوق خلال عام 2022:

أ. الدراسات والبحوث الاقتصادية:

1. دراسة بعنوان **"الأمن الغذائي في الدول العربية التداعيات الإقتصادية والسياسات الكلية":** استهدفت التعرف على أثر مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشر إنتاج الغذاء باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعة من الدول العربية.

2. دراسة حول **"إدارة مخاطر التغيّرات المناخيّة باستخدام المشتقات المالية":** هدفت إلى التعريف بنظام المناخ وأهم مكوناته، وإبراز مخاطر تغيّر المناخ وأثرها على البنوك والشركات والنظام المالي ككل، مع استعراض المشتقات المالية الخاصة بإدارة تغيّر المناخ والوقوف على حجم هذا السوق على المستوى الدولي، وتقديم طرق تسعير هذا النوع الحديث من المشتقات المالية، مع إبراز فرص الاستفادة من هذا المجال في المنطقة العربية والتحديّات المرتبطة بها.

3. دراسة بعنوان **" تداعيات تدفقات رأس المال على الاستقرار المالي في الدول العربية"**، (باللغة الانجليزية)**:** ألقت الضوء على أثر تدفقات رأس المال سواءً كانت على شكل استثمار مباشر، أو استثمار محفظة، أو استثمارات أخرى، على استقرار القطاع المالي في الدول العربية. كما قدمت الدراسة إطاراً تحليلياً يساعد على تحسين الجهود الرامية لتعزيز الاستقرار المالي.

4. دراسة حول **"مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية":** هدفت إلى تحليل مساهمة كل من رأس المال البشري والمادي، ومخزون رأس المال، في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير مرونة معاملات هذين المتغيرين، للوقوف على درجة الارتباط بين مدخلات ومخرجات الإنتاج، باستخدام دالة "كوب دوجلاس" للإنتاج. بينت الدراسة أن قطاع الإنتاج السلعي في الدول العربية يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في النمو الاقتصادي، كما يعد نشاط الصناعات الاستخراجية من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بالصدمات الخارجية.

5. دراسة حول **"التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية: الواقع والتحديات":** تناولت موضوع التحولات الهيكلية الاقتصادية من حيث النظرية والتطبيق، حيث تم التطرق إلى مجموعة من التحولات على المستويين الكلي والجزئي، وعلى المستوى القطاعي، والمنظومة الاقتصادية الداعمة لها، فضلاً عن الدور الذي يلعبه البنك المركزي في هذا الخصوص.

6. دراسة بعنوان **"تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية":** هدفت للوقوف على آثار برامج التصحيح الهيكلي لكل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في عدد من الدول العربي، حيث تضمنت الدراسة مقارنة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة السابقة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وفي مرحلة ما بعد تطبيق البرنامج.

7. دراسة حول **"سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق":** تناولت الاتجاه نحو تعزيز مرونة أسعار الصرف للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول في نظام سعر الصرف في خضم التطورات المتسارعة في النظام النقدي العالمي، نظراً للتحديات التي تشهدها الساحة الاقتصادية من ارتفاع في أسعار الطاقة وأسعار الغذاء وغيرها من المواد الأساسية.

8. دراسة بعنوان **" التجارة العربية البينية ـ الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية":** تطرقت الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للتجارة البينية وأهميتها الاقتصادية، واستعرضت التجربة العربية في مجال سياسات التجارة الخارجية الرامية لتعزيز التكامل التجاري العربي، كما ألقت الضوء على واقع ومؤشرات ومقومات التجارة العربية البينية، إضافة إلى قياس فجوة التجارة الخارجية وتحديات تعزيز التجارة العربية البينية.

9. دراسة بعنوان **"تحديات تطبيق المعايير المحاسبية في العصر الرقمي":** ألقت الضوء على التحديات المتنامية التي صاحبت ظهور الاقتصاد الرقمي وأثرها على البيانات المالية والمحاسبية والقوائم ذات الصلة، للشركات والمؤسسات، وآليات الإفصاح والعرض المناسبة لها، باعتبارها تحديات فريدة، وتداعياتها لازالت مستمرة. تطرقت الدراسة أيضاً إلى العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية والإدارية والمالية وعلى توجيه الموارد وتخصيصها.

10. دراسة حول **"دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية":** تناولت دور وأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد، مما يبرز أهمية تعزيز التمويل الموجه للقطاع الزراعي، وما يتطلبه ذلك من إصدار تشريعات وقوانين خاصة بالتمويل الإسلامي أو من خلال إنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.

11. دراسة حول **" دور الحرية الاقتصادية والحوكمة وبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية"**، (باللغة الانجليزية)**:** اهتمت بتقييم دور مؤشرات الحرية الاقتصادية والحوكمة وبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية.

12. دراسة حول **"محددات كفاية رأس مال المصارف (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية)":** اهتمت بالوقوف على محددات كفاية رأس المال للبنوك السعودية، باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية. قدمت الدراسة تحليلاً للعلاقة ما بين نسبة كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر، وكل من حجم أصول المصارف، ونسبة ربحيتها، ومستويات سيولتها، ودرجة المخاطر التي تتعرض لها.

13. دراسة حول **"محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية":** استهدفت التعرف على تأثير مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، والتضخم، ومتغيرات القطاع المالي (نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي)، ومتغيرات خاصة بالبنك (أصول البنك، وكفاية رأس المال، والعائد على الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، ومضاعف حقوق الملكية)، على الاستقرار المالي للبنوك باستخدام مقياس (z-score).

14. دراسة حول **"توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية":** تطرقت إلى اتجاهات إصدار العملات الرقمية من جانب البنوك المركزية في الدول العربية. كما توفر الدراسة أساساً للرصد الدوري لمستوى تقدم عمليات إصدار العملات الرقمية في الدول العربية، ودوافع البنوك المركزية العربية من إصدارها، وأبرز التحديات التي تواجهها، بالتالي إمكانية تتبع جهود الدول العربية في هذا الإطار عبر الزمن، ومقاربتها مع مثيلاتها من البنوك المركزية الدولية سواءً المتقدمة منها أو النامية.

15. دراسة بعنوان **" مقترحات إصلاح النظام النقدي العالمي: أيها تتناسب مع متطلبات التمويل الإسلامي؟":** استعرضت الاختلالات التي ينطوي عليها النظام النقدي والمالي العالمي القائم على نظام الاحتياطي الجزئي، وأهم الأدوات، والسياسات، لمعالجة تلك الاختلالات. كما تناولت الدراسة أهم مقترحات الإصلاح واستعرضت النظام المصرفي والنقدي الإسلامي وضوابطه، كما راجعت بعض مقترحات الإصلاح وإلى أي مدى يمكن أن تتوافق مع قواعد النظام المصرفي المتوافق مع الشريعة.

16. دراسة حول **"التوجه نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية: تطوير مؤشر لقياس التحول"**، (باللغة الانجليزية)**:** هدفت لتطوير مؤشر إقليمي لقياس مدى انتقال البلدان نحو الاقتصادات الدائرية. يساعد المؤشر المقترح على الوقوف على مستوى الانتقال نحو الاقتصاد الدائري، وبالتالي تحديد السياسات الملائمة للانتقال.

17. دراسة حول **"تحليل المعلومات المتماثلة وغير المتماثلة في هيكل تقلب أسعار الصرف الحقيقية"**، (باللغة الانجليزية)**:** تضمنت تحليلاً لمدى أهمية المعلومات المتماثلة وغير المتماثلة في هيكل تقلبات أسعار الصرف في الدول العربية. توفر الدراسة معلومات مهمة تسهم في اتخاذ قرارات تعزز استقرار أسواق الصرف في الدول العربية.

18. دراسة حول **"محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية"**، (باللغة الانجليزية)**:** ألقت الضوء على المحددات الرئيسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2001 - 2019). كما قدمت الدراسة إطاراً تحليلياً للدول العربية، بما

يساعد على تعزيز الجهود الرامية لزيادة وتحسين كفاءة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

19. دراسة حول **"إدراك الارتباط الديناميكي بين البيتكوين والذهب والنفط ومؤشرات الأسهم في المنطقة العربية"**، (باللغة الانجليزية): تضمنت تحليلاً للعلاقة بين مؤشرات الأسهم العربية وحركة عملة البيتكوين وأسواق الذهب والنفط. اشارت نتائج الدراسة إلى طبيعة الارتباط بين الأصول المالية (بما في ذلك عملة البيتكوين والذهب والنفط)، وعوائد الأسهم في الدول العربية. تساعد نتائج الدراسة على تسهيل مهمة السلطات الإشرافية في مراقبة الآثار المترتبة على التعامل باستخدام العملات المشفرة.

20. دراسة حول **"استهلاك الطاقة في تعدين البتكوين وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمي"**، (باللغة الانجليزية): استهدفت تحليل مستوى الترابط بين حجم استهلاك الطاقة لتعدين البيتكوين، ومؤشر انبعاثات الكربون العالمي خلال الفترة 2012-2021.

21. دراسة حول **" دور أسعار النفط في توقع النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط: أدلة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"**، (باللغة الانجليزية): هدفت إلى توقع النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال نموذج قياسي يتضمن عدداً من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس تأثير الأسعار العالمية للنفط وموقف السياسة المالية في هاتين الدولتين، وذلك بناءً على عددٍ من الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الخارجية للأفق 2021-2023.

22. ورقة حول **"مدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال: من منظور تنظيمي ومالي"**: ناقشت الرموز غير القابلة للاستبدال بشكل مُعمق، واستعرضت حالات استخدامها، وخصائصها، وإطارها القانوني والتنظيمي، والتحديات التي تواجهها، ومخاطر عدم الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وقضايا الاحتيال.

كما قدمت الورقة مراجعة موجزة للعقود الذكية ودورها في إنشاء الرموز غير القابلة للاستبدال، وعملية الترميز، إضافة إلى مستقبل الرموز غير القابلة للاستبدال في القطاع المالي، كما قدمت عدداً من التوصيات لتعزيز الأطر التنظيمية للحد من مخاطر عدم الامتثال وأهمية إنشاء المختبرات التنظيمية.

23. دراسة حول **"الدين العام في العالم العربي: تأثيرات غير متكافئة على النمو الاقتصادي"**، (باللغة الانجليزية): هدفت إلى التعريف بالتأثيرات غير المتكافئة للدين العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية. بحثت الدراسة طبيعة العلاقة بين حجم الدين العام والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان العربية، على المديين القصير والطويل.

24. دراسة حول **" البنوك الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، (باللغة الانجليزية): استهدفت التعرف على مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) في العالم العربي.

25. دراسة حول **" العوامل القطاعية للنمو الاقتصادي في السودان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"**، (باللغة الانجليزية): هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على القطاعات الإنتاجية، التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، مع الأخذ في الاعتبار درجة التباين بين الدول العربية. كما اختبرت الدراسة أثر القيمة المضافة لقطاعات الزراعة، والصناعة، والخدمات، على النمو الاقتصادي بغرض تحديد الدوافع القطاعية للنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال تطبيق نموذج الانحدار الكمي.

26. دراسة حول **" آليات دعم السياسة النقدية لتعزيز الإنتاجية القطاعية في الدول العربية"**: هدفت إلى التحقق من فاعلية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام الأدوات المتاحة للسلطات النقدية مثل سعر الفائدة الإسمي، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، بما يضمن أثر انتقال قرارات البنك المركزي عن طريق السوق المصرفية، كما استعرضت الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز منظومة ضمان القروض المقدمة لدعم القطاعات الإنتاجية، وأبرز التحديات التي تواجه نفاذها للتمويل.

27. دراسة حول **" تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي"**: ألقت الضوء

على أبرز تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي، كما تناولت المخاطر الاقتصادية والمالية الناجمة عن التغيرات المناخية، وأثر الكوارث الطبيعية على النظام المالي. كما تناولت الدراسة تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي وعدداً من تجارب الدول العربية في هذا الخصوص.

28. دراسة حول **"الدروس المستفادة من أزمة كورونا على سياسات البنوك المركزية العربية المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي":** هدفت إلى الوقوف على أثر جائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي بالدول العربية، والتعرف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة للتخفيف من تداعياتها، فضلاً عن توضيح دور القطاع الخاص بالدول العربية في التعامل مع الأزمة.

كما استعرضت الدراسة أهم الخطط والاستراتيجيات التي اتخذتها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في ضوء التقييم المستمر لتداعيات الجائحة، وأهم الدروس المستفادة على صعيد سياسات البنوك المركزية.

29. دراسة حول **"منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف":** هدفت إلى تسليط الضوء على دور منظومة إدارة الودائع في إدارة الأزمات، إضافةً إلى تجارب الدول العربية في هذا الشأن.

30. دراسة حول **" مراجعة خطط التعافي لدى القطاع المصرفي في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (تجربة بنك المغرب)":** تضمنت تقييماً لخطط التعافي في القطاع المصرفي المغربي، من خلال تحليل ثلاث دورات من خطط التعافي بالمملكة المغربية، والفجوات التي تحتاج لمعالجة، وتوضيح لمحتواها، إلى جانب إلقاء الضوء على أبرز التدابير الوقائية في ظل أزمة جائحة كورونا. كما تطرقت الدراسة إلى أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، وتحديد حالات الأزمات والحدود بين مراحل الأزمة الواحدة.

31. دراسة حول **"أثر إطار حوكمة الاستقرار المالي واستراتيجيات التواصل على تذبذب الدورة المالية في المنطقة العربية"**، (باللغة الانجليزية): قدمت تحليلاً للعلاقة بين حوكمة الاستقرار المالي وسياسة الاتصال للبنوك المركزية في المنطقة العربية، ومدى فاعليتها في الحد من تقلبات الدورة المالية في اثني عشر دولة عربية خلال الفترة (2005-2020). كذلك، قدمت الدراسة إطارًا نظريًا لكيفية تقييم المخاطر النظامية من قبل البنوك المركزية، مع قياس أثر وجود خصائص محددة لحوكمة الاستقرار المالي في البنك المركزي جنبًا إلى جنب مع وجود إطار فعال للتواصل للحد من تقلبات الدورة المالية.

32. ورقة عمل حول **"استراتيجيات رقمنة أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية":** تم مناقشتها خلال اجتماع مجلس وزراء المالية العربي المنعقد خلال شهر أبريل 2022، وتناولت التحول الرقمي ودوره في تعزيز كفاءة أسواق الأوراق المالية الحكومية، والأطر التنظيمية ومدى تطور البنية التحتية المالية وسلامتها.

تناولت الورقة أيضاً دور التحول المالي الرقمي كمحور مهم في معالجة تحديات تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية، مثل جوانب تعزيز السيولة في الأسواق وتخفيض الوقت والتكلفة في المعاملات، ورفع كفاءة البيانات والتقارير والامتثال، وجذب مستثمرين جدد، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، فضلاً عن دور التحول الرقمي في تعزيز فرص اندماج الأسواق المالية وتنشيط المعاملات المالية عبر الحدود.

33. دراسة بعنوان **"دور نسبتي القرض إلى قيمة العقار المرهون، والدين إلى الدخل، في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن مديونية القطاع العائلي، وفقاعات الأصول"**، (باللغة الإنجليزية): بحثت التأثير المحتمل لأدوات السياسة الاحترازية الكلية المتعلقة بالأصول (الأدوات المستندة إلى جانب الأصول)، وتحديداً نسب القرض إلى القيمة (LTV)، والدين إلى الدخل (DTI)، على الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن مديونية قطاع الأسر، والأصول العقارية، من خلال قياس أثر تفعيل أو تغيير هاتين الأداتين على نمو الإقراض الأسري (قروض شخصية وقروض سكنية) لمجموعة من الدول العربية بناءً على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة (2014-2020).

34. **دراسة حول "تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية"**، استهدفت رصد مستوى تطبيق معايير بازل في الدول العربية، والجهود المبذولة من جانب البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتطبيقها خلال السنوات السابقة. تناولت الدراسة إصلاحات الرقابة المصرفية في الدول العربية، المتعلقة بتطبيق

مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، على مدار العقود الماضية. استندت الدراسة إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض وتم استيفائه من قبل المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

ب: التقارير والدوريات

1. **العدد الثاني والأربعين من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022"**، الذي تضمن إلى جانب الفصول المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، فصلاً حول التغير المناخي في الدول العربية، أخذاً في الاعتبار الأبعاد العلمية والاقتصادية والاجتماعية لتغيّر المناخ وأسبابه وتأثيراته وبرامج التصدي له، فضلاً عن الجهود المبذولة من جانب الحكومات العربية لمواجهة تداعيات التغيّر المناخي والحفاظ على بيئة مستدامة ومناخ معتدل، في سياق مواكبة خارطة الطريق التي أوصت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ من أجل استدامة الحياة على كوكب الأرض.

2. **تقرير حول "دور التقنيات المالية الحديثة في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا"**: يُلقي الضوء على نماذج متنوعة لأنشطة التقنيات المالية الحديثة والتطبيقات التي تبنتها الدول العربية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا، بما يشمل التحول إلى قنوات غير نقدية، والتقدم في أوضاع إلحاق العملاء عن بُعْد وقواعد "اعرف عميلك الإلكترونية"، وتفعيل الخدمات المالية الرقمية، التي تعزز جميعها فرص الوصول للخدمات المالية، فضلاً عن تعزيز أطر السلامة الإلكترونية. كذلك، يستعرض التقرير جهود الدول العربية في مجال تعزيز أنشطة التقنيات المالية الحديثة استجابةً لتداعيات جائحة كوفيد-19، والنماذج المتنوعة لأنشطة التقنيات المالية الحديثة والتطبيقات التي تبنتها الدول العربية للتخفيف من تداعيات الجائحة.

3. **العدد الخامس من "التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية"**، الذي تناول عدة جوانب اقتصادية ومالية تهم الدول العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. كما تناولت فصول التقرير، التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي في الدول العربية، ومنهجيات وأغراض مؤشرات الاستقرار المالي.

4. **التقرير السنوي حول "إنجازات مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية"**، بهدف التعريف بأنشطة المبادرة، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية.

5. **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**، الذي يصدر بدورية نصف سنوية، ويتضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية بهدف تزويد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية على عدة أصعدة تتمثل في: البيئة الاقتصادية الدولية، والنمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

6. **العدد الخامس من تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية"**، الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، ويلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

7. **تقرير "نافذة على طريق الإصلاح"**، الذي تطرق إلى موضوع "إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية"، حيث استعرض التقرير الإصلاحات التي تتبناها الدول العربية في مجال أنظمة الدعم السلعي، كجزء من إصلاحات المالية العامة، ما من شأنه توسيع الحيز المالي بما يُمكّن الحكومات من المزيد من الإنفاق الداعم للنمو والتشغيل ومواجهة التحديات الاقتصادية.

8. **تقرير مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) لدى صناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية"**: هدف لقياس مدى التقدّم الذي أحرزته صناديق التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية، من خلال إدراج أبعاد المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة، وجوانب زيادة المواءمة بين مسؤولياتهم الائتمانية، وتحديد الأولويات لتعظيم العوائد وتقليل المخاطر المالية، من خلال دمج أبعاد المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة في قراراتهم الاستثمارية، والعمل على الحفاظ بنفس الوقت على قيمة الأصول على المدى الطويل.

9. سلسلة بحثية بعنوان **"موجز سياسات"**، تستهدف دعم عملية صنع القرار في الدول العربية من خلال توفير إصدارات بحثية موجزة تتطرق

لأبرز الأولويات والموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة للدول الأعضاء، مصحوبةً بتوصيات لصناع السياسات. في هذا الصدد، أصدر الصندوق خلال عام 2022 ستة أعداد ضمن هذه السلسلة، تناولت الموضوعات التالية:

- سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19.
- تحديات وخيارات السياسة المالية في الدول العربية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.
- استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية.
- التداعيات الاقتصادية الإقليمية والدولية للتطورات الراهنة.
- واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية.
- استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية.

ج. الكتب والنشرات.

1. **كتاب حول "الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي":** تناول مجموعة من الموضوعات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالصكوك، التي يتوقع أن تفيد صانعي السياسات، المعنيين بآليات التصكيك ودورها في أسواق رأس المال. استعرض الكتاب أهم أساسيات الصكوك وعملية التصكيك، وأطرافها، وتقسيماتها، إضافة إلى مجموعة من دراسات الحالة بغرض تقديم مجموعة من الرؤى التطبيقية والعملية التي تساعد على فهم آلية عمل الصكوك، وإمكانية وضعها حيز التنفيذ، حيث تم تناول معظم التطبيقات المعروفة للصكوك كتمويل مشروعات البنية التحتية، أو دعم رأس مال، أو تمويل مشروع تجاري، أو غيرها، باستخدام أنواع الصكوك المختلفة (صكوك مضاربة، صكوك مشاركة، صكوك إجارة).

2. **"نشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية ربع السنوية"** التي ترصد تطور أهم المتغيرات الاقتصادية، بما يشمل القطاع الحقيقي، والقطاع النقدي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي.

3. **العدد التاسع من "نشرة تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية"**، التي تتضمن قياساً لحجم التجارة الإجمالية والبينية لعدد 99 سلعة حسب نظام التصنيف المنسق لعام 2017، إضافة إلى احتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للصادرات السلعية، وحصة الصادرات السلعية للدول العربية في الأسواق العالمية، وحصة الصادرات السلعية البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (2014-2020).

كذلك، تشمل النشرة عرضاً مفصلاً للتجارة الخارجية السلعية للدول العربية فرادى للأعوام من 2014 إلى 2020، متضمناً فصول وأبواب المستوى الثاني من تصنيف النظام المنسق للتجارة الدولية، وكذلك التجارة البينية حسب هذه الفصول والأبواب لكل دولة عربية مع الدول العربية الأخرى كمجموعة خلال الفترة ذاتها.

كما تحتوي النشرة على بيانات التجارة السلعية العالمية وبيانات التجارة الخارجية السلعية للدول العربية مجتمعة وحصتها في الأسواق العالمية.

4. **العدد الرابع من "نشرة أسعار الصرف التقاطعية"**، غطت الفترة من يناير 2015 إلى ديسمبر 2021، وكذلك أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي ونسبة متوسط تغيرها السنوي، كما تتضمن ترتيبات الصرف في الدول العربية.

5. **"النشرة الفصلية عن أداء أسواق المال العربية"**، التي تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط أسواق المال العربية، إضافة إلى التغيرات في الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لها، بهدف تعريف المستثمرين بالتطورات الحاصلة في هذه الأسواق وأدائها، وتطور تعاملات المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق.

6. **"النشرة الشهرية لأسواق المال العربية"**، التي تهدف إلى تتبع إجمالي حركة التداولات الشهرية في هذه الأسواق.

7. **"النشرة الأسبوعية لأسواق المال العربية"**، التي تهتم برصد أهم التطورات في أسواق المال العربية استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية، وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية.

8. **"نشـرة التمويل الإسـلامي بالدول العربية"** التي ترصـد أنشـطة صـندوق النقد العربي في قطاع الصـناعة المالية الإسـلامية، كما تتناول واقع وآفاق الصناعة المالية الإسلامية بالدول العربية.

د. **سلسلة الكتيبات التعريفية، التي تستهدف زيادة الوعي الاقتصـادي والمالي لدى النشء العربي، وتمكينه من فهم أساسيات القضايا الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية.**

أصـدر الصـندوق 17 كتيباً تعريفياً خلال عام 2022، تناولت العديد من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والمالية بما يشمل:

1) البيع على المكشوف والشراء بالهامش.
2) الابتكار وريادة الأعمال.
3) التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية.
4) التخطيط لوظائف المستقبل.
5) بورصات السلع.
6) مبادئ الاستثمار في السندات.
7) التمويل الأخضر.
8) الجودة في الأداء المؤسسي.
9) السجلات الموزعة وسلسلة الكتل.
10) صانع السوق.
11) التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية.
12) مؤسسات التمويل الإسلامي.
13) لماذا تقترض الدول من الخارج؟
14) الاستثمار الأجنبي المباشر.
15) المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة.
16) التداول في الأسهم.
17) المشتقات المالية.

من جانب آخر، استمر الصـندوق خلال عام 2022 في تحديث المحتوى المتضـمن في **"نافذة تدخلات صـندوق النقد العربي لدعم جهود الدول العربية في مواجهة جائحة فيروس كورونا المُسـتجد"** على الموقع الإلكتروني للصـندوق، بما يشـمل التدخلات على عدد من الأصـعدة، من بينها: الدعم المالي والفني، والتدخلات على صعيد تعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور والتلاقي لصناع السياسات، لمناقشة الأولويات على صـعيد السـياسـات ذات الصـلة بالتخفيف من أثر الجائحة، ودعم التعافي الاقتصادي، وكذلك التدخلات التي تبنتها وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسـسـات النقد العربية، علاوة على أنشطة الصـندوق في مجال الرصـد الدوري وتحليل التطورات الاقتصادية ذات الصلة.

الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل

يحرص الصـندوق على تعزيز قنوات التشـاور مع السـلطات العربية لمناقشـة التطورات على كافة الأصعدة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وما يتطلبه الأمر من اجتماعات وورش عمل وندوات ومؤتمرات يدعى إليها كافة الجهات المعنية بالدول العربية بهدف نقل الخبرات والتجارب بين الدول العربية وبعضـها البعض، فضـلاً عن تجارب الدول المختلفة في العالم في المجالات الاقتصـادية والنقدية والمالية، وغيرها من المجالات التي تهم متخذي القرار، وصانعي السياسات في الوطن العربي.

في هذا السياق، تم خلال عام 2022، تنظيم اجتماعات حوارية رفيعة المسـتوى، وورش عمل ومؤتمرات وندوات لمناقشـة سـبل مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات على الصـعيدين الإقليمي والعالمي على القطاعات الاقتصـادية العربية. تمثلت الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل التي نظمها الصندوق خلال عام 2022 فيما يلي:

❖ **اجتماعات حوارية رفيعة المستوى، نظمها الصـندوق لمناقشـة تداعيات التطورات الإقليمية والدولية على القطاع المالي والمصـرفي في الدول العربية، تمثلت في:**

- **الاجتماع السنوي السابع عشر عالي المستوى حول "الاسـتقرار المالي والأولويات التشـريعية والرقابية"**، تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: "المخاطر والاتجاهات الراهنة في القطاع المصـرفي"، و"الإصـلاحات التشـريعية والرقابية ذات الأولوية في برامج صـانعي السياسات في المنطقة العربية". كما تطرق النقاش خلال الاجتماع إلى الموضـوعات المرتبطة بتطبيقات العملات الرقمية في الدول العربية، وكيفية تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر المرتبطة بإصدار العملات الرقمية، وانعكاسات ذلك على الاستقرار المالي والنقدي.

كذلك، ناقش الاجتماع دور منظومة إدارة الأزمات في تعزيز الاسـتقرار المالي، ومدى الحاجة إلى مراجعة إطار إدارة الأزمات المصـرفية لدى المصـارف المركزية في ضـوء المخاطر والتحديات المحيطة بالقطاع المالي، ومتطلبات

خطط التعافي لدى البنوك ذات الأهمية النظامية، إضافةً إلى مناقشة موضوع اضطرابات أسواق السلع والتبعات الرقابية والتنظيمية، ودور السياسات الاقتصادية في احتواء الموجة التضخمية.

كما تناولت المناقشات، تحديات مواجهة تغيرات المناخ ودور الرقابة الاحترازية في معالجة مخاطر التحول، حيث جرى التطرق إلى أثر تغيرات المناخ على الإستقرار المالي والمتطلبات الرقابية والاحترازية لاحتواء تلك المخاطر، ودور التمويل المستدام في دعم إستراتيجيات وبرامج الدول في مواجهتها. إضافة إلى ما تقدم، ناقش الاجتماع دور المتطلبات الرقابية والسياسات الإحترازية الجزئية والكلية في الحد من المخاطر الجزئية والنظامية التي يتعرض لها النظام المالي، بما في ذلك إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية ومتطلبات رأس المال والسيولة.

- **الاجتماع الاستثنائي للحوار على مستوى رؤساء مؤسسات مجموعة ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي[2]**، لمناقشة الخطوات المتخذة لإعادة البناء بشكل أفضل بعد أزمة جائحة كوفيد-19، لدعم التعافي المستدام، إضافة إلى المبادرات المقترحة والدروس المستفادة من شبكة ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي، لتعزيز دورهم كفاعلين أساسيين في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة. كما تطرق النقاش إلى موضوع تعزيز مرونة النظام المالي العالمي في مواجهة المخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ، وإعادة هيكلة أطر التمويل لدعم الانتقال نحو اقتصاد مستدام والنهوض بالمسؤوليات الاجتماعية للقطاع المالي.

- **اجتماع رفيع المستوى مع هيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية**، تركزت النقاشات خلاله حول موضوع "التأمين الأخضر والمستدام في ظل مخاطر تغيرات المناخ وتداعيات ما بعد جائحة كوفيد 19"، حيث ناقش الاجتماع قضايا الإشراف والتنظيم والتشريع المرتبطة بالتأمين الأخضر والمستدام. كذلك، تطرق الاجتماع إلى عدد من الموضوعات ذات الصلة، من أبرزها: "دور السلطات الرقابية في تعزيز وتطبيق مبادئ التأمين الأخضر والمستدام"، و"سبل وضع آليات لتحديد وتقييم تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية على مستوى شركات التأمين"، و"أهمية تعزيز الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية، وقضايا الحوكمة وإدارة المخاطر"، و"تطوير الحلول في سوق التأمين". كذلك، جرى استعراض تحديات تطوير منتجات التأمين الأخضر والمستدام، وفرص استخدام التقنيات المالية الحديثة في قطاع التأمين، فضلاً عن استعراض التجارب العربية والعالمية في مجال تطبيق مبادئ التأمين الأخضر والمستدام.

❖ **ورشات عمل نظمها الصندوق في إطار جهوده لدعم التحوّل المالي الرقمي، وتشجيع الابتكار في مجال الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز فرص الشمول المالي والتنمية المستدامة:**

- **ورشة عمل تم تنظيمها "عن بُعْد" بعنوان "تقوية السياسات: تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية"**، لمناقشة عدد من المواضيع، منها: "مقومات دعم البيئة المواتية لشمولية الخدمات المالية الرقمية"، و"دور القطاع المالي غير المصرفي من خلال تقديم خيارات بديلة لتقديم الخدمات المالية الرقمية"، و"تعزيز الوصول إلى الحسابات الرقمية أخذاً بالاعتبار متطلبات حماية المستهلك". كما شملت المناقشات القضايا المتعلقة بدور الخدمات المصرفية المفتوحة في المنظومة الشاملة للخدمات المالية الرقمية، ودور حماية البيانات والخصوصية في المنظومة الشاملة للخدمات المالية الرقمية.

- **ورشة عمل بعنوان "الأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية"**، سلطت الضوء على واقع وآفاق منصات التمويل الجماعي في الوطن العربي، وطبيعة التحديات التي تواجهها، إضافة إلى تبادل التجارب والخبرات فيما يتعلق بالأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي استناداً إلى أفضل التجارب الإقليمية والدولية، بما يُساعد على تفعيل دورها في تمويل الفئات المستهدفة، المتمثلةً بالأساس في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **ورشة عمل حول "البنوك الرقمية: الفرص والتحديات وأُطر العمل التنظيمية"**، ناقشت المفاهيم والفرص الكامنة من وراء تعزيز الرقمنة

[2] تتضمن عضوية مجموعة ترتيبات التمويل الإقليمية، إضافة لصندوق النقد العربي، كلاً من: الصندوق الاحتياطي لدول أمريكا اللاتينية، ومكتب البحوث الاقتصادية الكلية، وآلية الاستقرار الأوروبي، والصندوق الأوروبي الآسيوي للاستقرار والتنمية، والترتيبات الاحتياطية لمجموعة "بريكس"، والمفوضية الأوروبية، بمشاركة صندوق النقد الدولي.

البنكية، ودورها في تعزيز الشمول المالي، فضلاً عن مناقشة المتطلبات التنظيمية والتشريعية اللازمة لإطلاق الخدمات الرقمية في البنوك. كما تناولت الورشة دور السلطات الإشرافية في تحقيق التوازن بين المزايا التي توفرها خدمات البنوك الرقمية، ووسائل التحوط ضد مخاطرها.

- **ورشة عمل حول " العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل النظام النقدي"**، ناقشت ثلاثة مواضيع رئيسة، تمثلت في: "اعتبارات التصميم والمتطلبات التقنية والتنظيمية المتعلقة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية وتداعياتها"، و"دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي"، و"تطبيقات العملات الرقمية للبنوك المركزية في المدفوعات عبر الحدود".

❖ **ورشات عمل ركزت على تداعيات تغيرات المناخ على القطاع المالي والخدمات المصرفية، ودعم التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أدوات التمويل الأخضر والمستدام:**

تحظى مواضيع تداعيات تغيرات المناخ على القطاع المالي والخدمات المصرفية، وقضايا التمويل الأخضر، باهتمام الصندوق، حيث يحرص على تناول هذه المواضيع في الفعاليات التي ينظمها. في ضوء ذلك، نظم الصندوق خلال عام 2022 الورشات التالية:

ورشة عمل رفيعة المستوى تحت عنوان "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمستثمر المؤسسي في الدول العربية: الفرص والتحديات"، تناولت متطلبات تبني الخطط المناسبة لدمج هذه المعايير في السياسات الاستثمارية، بما يخدم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديات موائمتها مع السياسات الاستثمارية للمؤسسات المالية والمصرفية والمستثمرين المؤسسين في الدول العربية.

كذلك، تم التطرق إلى ارتباط المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة بأهداف التنمية المستدامة، واستعراض نتائج التقرير المشترك لصندوق النقد العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية لصناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية.

كما تناولت المناقشات، خلال الورشة، احتياجات البنية التحتية اللازمة لنجاح التطبيق، إضافة إلى الأسواق والبيانات والمهارات المطلوبة، وجوانب توثيق دمج المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية، فضلاً عن توضيح متطلبات تنفيذ هذه المعايير، والدروس المستفادة من التجارب الإقليمية والدولية ذات الصلة، وأنشطة مجموعة العشرين لدعم تطبيقها.

- **ورشة عمل رفيعة المستوى حول "تمويل المناخ والتّنمية المستدامة في الدول العربية"**، تم تنظيمها في إطار الجهود لدعم الحوار حول متطلبات التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أدوات التمويل الأخضر والمستدام، بغرض تعزيز فرص الشمول المالي والتنمية المستدامة.

تم خلال الورشة، مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: "السياسات المناسبة لمواجهة تحدّيات تمويل المناخ"، و"دور السلطات الإشرافية المالية في تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتمويل المناخ"، و"آليات تطوير سوق الاستثمارات المتعلقة بالمناخ"، و"الاتجاهات المستقبلية لتمويل المناخ والاستدامة"، و"فرص الاستثمار المستدام لدعم الابتكارات في خدمات تمويل المناخ"، وتمويل المشروعات والأصول المتوافقة مع الأنشطة الخضراء المستدامة من خلال إصدارات الأوراق المالية من قبيل السندات والصكوك، سواءً للقطاع الخاص أو الجهات السيادية".

- **ورشة عمل تحت عنوان "تحديات ومتطلبات تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات على الاستقرار الاقتصادي والمالي ودور السياسات الاقتصادية الكلية"**، جرى خلالها مناقشة موضوع الأمن الغذائي من أبعادٍ مختلفة، تتضمن أثر التغيرات المناخية، وسلاسل التوريد الغذائي، والسياسات الاقتصادية لمواجهة تبعات مخاطر الأمن الغذائي على الاستقرار الاقتصادي والمالي، والسياسات الداعمة لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ونفاذ المجتمعات الزراعية للتمويل لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودور التقنيات الحديثة في تحقيق الأمن الغذائي، وغيرها من المواضيع المهمة ذات الصلة بالأمن الغذائي.

- **ورشة عمل حول "الاقتصاد الدائري للكربون"**، تم تنظيمها بالتعاون مع وزارة المالية والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون في المملكة

العربية السعودية، لمناقشة عدد من الموضوعات، أبرزها: "تداعيات تغيرات المناخ على السياسات والإنتاج الزراعي"، و"آليات عمل نظام الغذاء العالمي"، و"اتجاهات سلاسل الإنتاج الغذائي العالمي". كما تطرقت النقاشات خلال الورشة لتداعيات مخاطر نقص الأمن الغذائي على الاستقرار الاقتصادي والمالي، ودور السياستين المالية والنقدية، في تطوير آليات عمل أسواق السلع الغذائية للحد من الضغوط التضخمية. كما تناولت الورشة متطلبات وسياسات الأمن الغذائي في الدول العربية، وفرص تعزيز وصول الأفراد والشركات في المجتمعات الزراعية للتمويل والخدمات المالية، ودور المؤسسات المالية والمصرفية، إلى جانب دور التقنيات الحديثة في تحقيق الأمن الغذائي.

❖ **اجتماعات في إطار أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه:**

يتولى صندوق النقد العربي أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة.

تضمنت أنشطة الأمانة الفنية للمجلس خلال عام 2022، تنظيم اجتماعات المجلس واللجان والفرق المنبثقة عنه، وإعداد الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم واللجان وفرق العمل المنوه عنها، إضافة لنقل مرئيات السلطات الإشرافية وأعضاء اللجان في المؤتمرات، واجتماعات اللجان الدولية ذات العلاقة، بما يساهم في عكس مرئيات الدول العربية في صناعة المبادئ والإرشادات الدولية، وتبادل الأفكار والتجارب.

في هذا الإطار، تمثلت الاجتماعات التي نظمها الصندوق في إطار توليه الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه في التالي:

- **اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:** هدف للإعداد لاجتماع الدورة السادسة والأربعين للمجلس، حيث تضمن جدول أعمال الاجتماع، إضافة إلى مناقشة تقرير أمانة المجلس، تقارير عن أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، فضلاً عن مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا الهامة الراهنة.

- **اجتماع الدورة السادسة والأربعين للمجلس:** تركزت النقاشات خلال الاجتماع حول ثلاث موضوعات رئيسة، هي: "الموجة التضخمية العالمية وتداعياتها على السياسة النقدية في الدول العربية"، و"مخاطر تداعيات تغيرات المناخ على القطاع المالي والخدمات المصرفية وتحديات التحول نحو التمويل الأخضر"، و"متطلبات وتحديات إعادة بناء هوامش رأس المال والسيولة لدى القطاع المصرفي بعد رفع حزم الدعم".

- **اجتماع رفيع المستوى لنواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،** ناقش تحديات تعزيز الاستقرار المالي في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19. تم في الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والمواضيع، أبرزها: "قضايا الاستقرار المالي الراهنة على المستوى الدولي"، و"اتجاهات الاقتصاد العالمي في مرحلة التعافي الاقتصادي وأثرها على وضع الاستقرار المالي العالمي"، و"تقييم فرص تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر الناتجة عن الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة"، و"أثر الترخيص للبنوك الرقمية على نماذج أعمال البنوك التقليدية"، و"دور الاقتصاد الرقمي في المرحلة المقبلة"، و"كيفية الحد من مخاطر الأمن السيبراني"، و"أثر استخدام العملات الرقمية على فعالية السياستين النقدية والاحترازية الكلية"، و"دور الاقتصاد الأخضر في المرحلة المقبلة"، و"سُبل الحد من المخاطر الناشئة عن الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ".

- **خمس اجتماعات للجنة الفنية المنبثقة عن لجنة الإشراف المصغرة المُشكَّلة من قبل أصحاب المعالي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للإشراف على سير تنفيذ مشروع إنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، ومنصة "بُنى" للمدفوعات التابعة لها،** حيث جرى مناقشة التطورات بشأن العملات العربية المضمنة في المنصة، والتقدم في ربط البنوك بالمنصة، وزيادة عمليات التحويل من خلالها.

بالنسبة للاجتماعات التي نظمها الصندوق خلال عام 2022، في إطار أمانة اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومكتبه الدائم، فقد شملت:

- **اجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية:**

نظم الصندوق ثلاث اجتماعات للجنة، حيث جرى مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "الأطر التنظيمية لمخاطر تغيرات المناخ والتمويل الأخضر"، و"البنوك الرقمية وخدماتها"، و"أثر جائحة كورونا على جودة الأصول في البنوك".

كما ناقشت اللجنة المراجعات والتحديثات التي دعت إليها تداعيات الجائحة على التشريعات الرقابية والمصرفية، وتقييم مدى كفاية عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر، إلى جانب متطلبات الإشراف لدعم التمويل المفتوح للمنطقة العربية، لتطوير نطاق الخدمات المالية.

كذلك، تم خلال الاجتماعات التطرق إلى آخر التطورات التشريعية والرقابية في الدول العربية، فضلاً عن مناقشة موضوعات "الرقابة والإشراف على شركات التقنيات المالية الحديثة"، و"الاحتيال المالي ودور البنوك المركزية في حماية العملاء"، و"تطبيق إختبارات الضغط الجزئية"، و"الرقابة المصرفية المبنية على المخاطر"، و"التعليمات الناظمة للضوابط الواجب توفرها لشغل المناصب القيادية للمصارف"، و"شروط ومحددات تملك البنوك للأسهم وللحصص في رؤوس أموال الشركات".

- **اجتماعات اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية:**

نظم الصندوق اجتماعين للجنة، تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع أبرزها: "الاتجاهات الحديثة في مجال نظم الدفع والبنية التحتية المالية في إطار أعمال مجموعة العشرين"، و"آفاق ومستقبل غرف المقاصة الآلية ودورها في عصر المدفوعات السريعة"، و"الاتجاهات الحديثة بشأن بوابات الدفع التجارية والمحافظ الرقمية، ودور وسطاء قبول الدفع". كذلك، ناقشت اللجنة موضوعي "دور البنوك المركزية على صعيد تطوير نظم الدفع، ومتطلبات تنفيذ المُعَرِّف للكيان القانوني (LEI) في عمليات الدفع"، و"تأثير التقنيات الحديثة في أنظمة الدفع من وجهة نظر البنوك المركزية".

إضافة لما تقدم، ناقشت اللجنة مواضيع أخرى من أبرزها: "المرونة الإلكترونية وتحديات الأمن الإلكتروني في البنية التحتية للدفع وتأثيرها على الاستقرار المالي"، و"التطورات الأخيرة المرتبطة بآليات الرقابة على نظم الدفع وتوافقها مع المتطلبات الدولية"، و"تعزيز كفاءة أنظمة مقاصة وتسوية وإيداع الأوراق المالية المركزية: تسوية معاملات المشتقات خارج البورصة"، و"الاتجاهات الحديثة على صعيد استخدام البيانات الكبيرة، في عمليات الدفع والتسوية"، و"تداعيات ترتيبات العملات المستقرة والعملات الرقمية على نظم الدفع عبر الحدود وسبل الرقابة عليها"، و"إطار عمل مكافحة غسل الأموال في الأصول الافتراضية والعملات المستقرة"، و"تحليل ومعالجة قضايا السياسات الناشئة عن الابتكارات في المدفوعات الرقمية والفورية".

- **اجتماعات اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية:**

نظم الصندوق في عام 2022 اجتماعين للجنة، تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، أهمها: "استخدام التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الإئتمانية في تعزيز الوصول إلى الإئتمان"، و"دور الرقمنة في صناعة المعلومات الإئتمانية"، و"طرق التعامل مع البيانات الإئتمانية السلبية في صناعة المعلومات الإئتمانية".

كما ناقشت اللجنة مواضيع: "أهمية توفير منصة معلومات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، و"كيفية استفادة القطاع المالي غير المصرفي من المعلومات الائتمانية"، و"دور شركات المعلومات الإئتمانية في تسجيل المشتقات المالية"، و"دور الرقمنة في صناعة المعلومات الائتمانية".

كذلك، ناقشت اللجنة: "تأثير جائحة كوفيد-19 على نظم المعلومات الإئتمانية والاستفادة من الدروس"، و"دور صناعة المعلومات الإئتمانية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي"، و"تحديد شمولية المخاطر في صناعة المعلومات الإئتمانية"، إلى جانب موضوع "طرق الإبلاغ عن الشيكات المعادة في التقارير الإئتمانية وتجارب الدول العربية في هذا الصدد". كما تم التطرق خلال اجتماعات اللجنة إلى موضوعي: "استخدام التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الإئتمانية

وتعزيز الوصول إلى الإئتمان"، و"صناعة المعلومات الإئتمانية في ظل التقنيات المالية الحديثة".

- **اجتماعات فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية:**

نظم الصندوق اجتماعين للفريق، حيث جرى مناقشة عدد من المواضيع أبرزها: "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي"، و"الاستعداد لمرحلة سحب الدعم في مرحلة ما بعد الأزمة"، و"الدروس المستفادة للتعامل مع أزمة فيروس كورونا، والتحضير لمرحلة التعافي".

كما جرى خلال الاجتماعين مناقشة مواضيع: "تداعيات تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي"، و"طرق تعزيز منظومة إدارة الأزمات لدى المصارف المركزية"، و"دور اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية، ومدى الحاجة إلى تطويرها مستقبلاً، وتجارب الدول العربية في هذا الخصوص"، و"التقنيات الرقابية والتقنيات التنظيمية من منظور الاستقرار المالي"، و"الأثر المتوقع لنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد رفع تدابير الدعم المتخذة من البنوك المركزية"، و"مخاطر القطاع المالي غير المصرفي"، و"إطار تقييم وتخفيف المخاطر المتعلقة بقطاع التأمين". كذلك، تم مناقشة موضوعات أخرى، أبرزها: "متطلبات تصميم أنظمة الإنذار المبكر لدى القطاع المصرفي"، و" تداعيات العملات الرقمية على الاستقرار المالي"، و"تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية في ضوء التطورات العالمية الراهنة"، و"أثر ارتفاع المديونيات العامة على الاستقرار المالي"، و"منظومة إدارة الأزمات المصرفية وخطط التعافي"، و"تجربة البنك المركزي العُماني في تطبيق مؤشر الاستقرار المالي"، و"منظومة ضمان الودائع". إضافة إلى ما تقدم، جرى استعراض تجارب عدد من الدول العربية، في مجال منهجيات إعداد مؤشر الاستقرار المالي.

- **اجتماعات فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:**

نظم الصندوق اجتماعين للفريق، حيث جرى مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: " بناء السلامة والصحة المالية لتطوير قطاع مالي شامل ومرن ومستقر"، و"تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية وتطبيق متطلبات التمويل المسؤول"، و"إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأثيرها على الشمول المالي".

كذلك، جرى خلال الاجتماعين مناقشة موضوعات متخصصة ذات صلة، منها: "المستهلك المالي ودوره في تحقيق استقرار النظام المالي، وتعزيز الشمول المالي لدى الشباب"، و"المدفوعات الرقمية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي". كما تناولت المناقشات آفاق وتحديات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وأثرها على الشمول المالي في المنطقة العربية، وتجارب الدول العربية في هذا المجال.

من ناحية أخرى، تناولت المناقشات، خلال الاجتماعين، موضوعات تتعلق بالتمويل الأخضر ودور المؤسسات المالية والمصرفية في توجيه رواد الأعمال إلى مشاريع واستثمارات مستدامة وتشجيع المنتجات التي تأخذ في الاعتبار البعد البيئي، من خلال استعراض تجارب عدد من الدول العربية والاتجاهات العالمية في هذا الشأن. كما شملت النقاشات دور القطاع المالي في إدماج القطاع غير الرسمي وتعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني.

إضافة لما سبق، تم خلال الاجتماعين مناقشة تحضيرات ومقترحات الدول العربية المتعلقة بأنشطة وفعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وأولويات برنامج عمل المبادرة الإقليمية للشمول المالي في الدول العربية لعام 2023. من جانب آخر، وفي إطار أعمال الأمانة الفنية، نسق الصندوق مع الفريق فعاليات اليوم العربي للشمول المالي الذي تم إحياؤه يوم 27 أبريل 2022 تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي"، بالتعاون مع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، واتحادات المصارف في الدول العربية، وأعضاء الفريق.

- **اجتماعات مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة:**

نظم الصندوق اجتماعين للمجموعة، لمناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "التقنيات المالية الحديثة والتمويل المُستدام"، و"التمويل اللامركزي والرموز المُميزة غير القابلة للإستبدال"، فضلاً

عن مناقشة إرشادات المجموعة حول إنفاذ إلتزامات العقود الذكية والأطر القانونية والتنظيمية لها، ونماذج "اشتري الآن وادفع لاحقاً" والأطر التنظيمية المصاحبة لها. كما ناقشت المجموعة الأطر التنظيمية لمُختلف الإبتكارات المالية، مثل شركات التقنيات المالية الضخمة، وحوكمة البيانات المالية والبيانات المفتوحة، وكفاءة عمل المختبرات التنظيمية وقياس مؤشرات الأداء ذات الصلة.

كذلك، ناقشت المجموعة مواضيع:"الأصول المالية الرقمية والأطر التنظيمية والتشريعية المصاحبة"، و"تقنيات الميتافرس (العالم الخيالي)"، و"مخاطر ربط نماذج التمويل التقليدي والتمويل اللامركزي"، و"توازن أدوات التقنيات المالية الحديثة الخضراء"، و"استراتيجيات التمويل المفتوح"، و"الأطر التنظيمية لتشجيع الابتكارات المالية".

❖ **اجتماعات في إطار أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب:**

تضمنت إنجازات الصندوق خلال عام 2022، في إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، تنظيم اجتماعات المجلس والوكلاء، وإنجاز الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس.

من جانب آخر، أرسل الصندوق الرسالتين السنويتين لمجلس وزراء المالية العرب إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، في إطار ترتيبات الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين. تناولت الخطابات احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسستين، استناداً إلى القضايا التي سبق التفاهم حولها في اجتماع الدورة الاعتيادية الثالثة عشر للمجلس، ومقترحات أصحاب المعالي الوزراء التي تسلمها الصندوق بشأن هذه القضايا.

شملت الاجتماعات وورش العمل والمنتديات التي نظمها الصندوق ضمن أنشطته في إطار الأمانة الفنية للمجلس، ما يلي:

- **اجتماع الدورة الاعتيادية الثالثة عشرة لمجلس وزراء المالية العرب:**

تركز جدول أعمال الاجتماع حول مناقشة التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية خلال مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، خاصة في ظل التحديات الإضافية الناجمة عن التطورات العالمية الراهنة، وانعكاستها السلبية على أسواق المال والسلع، ومتطلبات العودة مجدداً للمسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي.

جرى خلال الاجتماع مناقشة عدة أوراق عمل وتقارير تناولت موضوعات عدة، من بينها: "تحديث دور الدولة لتحفيز النمو المدفوع من القطاع الخاص"، و"تحديات تعثر قطاع الصحة على التحولات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية"، و"إستراتيجيات التحول الرقمي في أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية"، و"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية". ناقش المجلس كذلك قضايا إصلاحات الضرائب الدولية وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة والدول النامية، والسياسات المالية لدعم مرحلة التعافي من تداعيات الجائحة.

- **اجتماعات وكلاء وزارات المالية في الدول العربية:**

نظم الصندوق **الاجتماع السابع لوكلاء وزارات المالية للدول العربية**. تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات، من أهمها: "إستراتيجيات التحول الرقمي في أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية"، و"أهمية رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، و"إصلاحات ضرائب الشركات"، و"تحديث دور الدولة لتحفيز النمو المدفوع من القطاع الخاص"، إضافة إلى استعراض تجارب عدد من الدول العربية على صعيد رقمنة المدفوعات والتحويلات الحكومية، ونشر إحصاءات المالية العامة.

كما ناقش الاجتماع، السياسات المالية المقترحة لدعم مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19 في الدول العربية، والتحديات التي تعيق عمل قطاع الصحة على التحولات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية.

- **ورشة العمل الثانية حول "تحسين كفاءة إدارة الدين العام في الدول العربية":**

ناقشت الورشة آفاق إقتصادات المنطقة وتفاعلات الدين العام، وممارسات إدارة الدين العام وشفافية عمليات الدين. كذلك، تضمنت الورشة حلقة نقاشية حول الأدوات السيادية المتوافقة مع المعايير البيئية

والاجتماعية والحوكمة، ودليل إصدار الأدوات السيادية المُستدامة للدول العربية.

- **المنتدى الإقليمي للضرائب في الدول العربية:**

نظم الصندوق المنتدى الإقليمي الرابع للضرائب في الدول العربية تحت عنوان "السياسات الضريبية لتعزيز التعافي الاقتصادي ودفع عجلة النمو الشامل والمستدام في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا"، حيث تم مناقشة فرص تعزيز التعافي الاقتصادي بالتركيز على خيارات السياسات الضريبية الملائمة لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في ظل التحديات والمخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ناقش المنتدى إصلاحات الضرائب غير المباشرة في الدول العربية من حيث فرص توسيع وتنويع نطاقها لتعزيز إستدامة الإيرادات الضريبية، والجهود الدولية لإصلاح الضرائب الدولية في إطار تنفيذ ترتيبات مجموعة العشرين، وتحديداً على صعيد معالجة تحديات تطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي، وفرص الاستفادة من التطبيقات الرقمية في تطوير الإدارة الضريبية وتحديث الخدمات الضريبية ونمذجة المخاطر لتعزيز الامتثال الضريبي.

❖ **الأنشطة والاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات التي نظمها الصندوق في إطار أنشطته الرامية لتعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية:**

في إطار حرصه على توطيد علاقته مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، أنجز الصندوق خلال عام 2022 ما يلي:

أ- الشراكات ومذكرات التفاهم:

✓ **التوقيع على مذكرة تفاهم مع آلية الاستقرار الأوروبي،** حول تعزيز الأنشطة المشتركة بما في ذلك الحوار السنوي رفيع المستوى بين مؤسسات مجموعة ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي. تتضمن المذكرة التعاون في مجال المعونة الفنية، والدراسات والأبحاث المشتركة، والتدريب وبناء القدرات، وتبادل المعلومات.

✓ **توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)،** هدفت لتنسيق جهود الصندوق والبرنامج في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال تحسين مستويات الشمول المالي، وتعزيز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الزراعي صغير الحجم، ودعم التحول المالي الرقمي، بما يساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص عمل في المنطقة العربية، إضافة إلى تعزيز قدرات السلطات التشريعية والاشرافية على القطاع المالي بما يشمل قطاع التمويل الأصغر في كافة المجالات ذات الصلة.

كما يسهم توقيع مذكرة التفاهم المشار إليها في تعميق الشراكة بين الصندوق، والبرنامج بما يعكس استراتيجية كل من صندوق النقد العربي وبرنامج الخليج العربي للتنمية في بناء الشراكات، والتعاون لدعم الإصلاحات التي تساعد الدول العربية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال إطلاق مبادرات مشتركة لتوفير المشورة الفنية وبناء القدرات، في مجالات تطوير البنية التحتية المالية، والتمويل التقليدي والمبتكر، بما في ذلك دعم التمويل الأخضر والتمويل المسؤول والمستدام، وقطاعي التأمين الأصغر، والتأمين الزراعي، إضافة إلى التعاون في تنظيم المؤتمرات والمشاركة المتبادلة في نشاطات وفعاليات الطرفين، والتعاون في المجال البحثي وإعداد تقارير ودراسات مشتركة.

✓ **الانضمام إلى التحالف العالمي لتعزيز المدفوعات الرقمية التابع للأمم المتحدة (Better than Cash Alliance):** يعزز الانضمام إلى التحالف، الذي يضم في عضويته أكثر من 80 عضواً من الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، مسارات عمل الصندوق الرامية إلى دعم جهود الدول العربية الرامية لتوسيع نطاق استخدام المدفوعات الرقمية المسؤولة، بهدف تحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية، والشفافية، والكفاءة في الأنظمة المالية العربية، فضلاً عن كون الانضمام إلى التحالف يمثل فرصة لإطلاع أعضائه على أنشطة الصندوق ذات الصلة، وتبادل التجارب والخبرات مع الأعضاء الآخرين.

كما يأتي الانضمام للتحالف متسقاً مع أولويات الصندوق بالمساعدة على جذب المزيد من فئات

المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة إلى النظام المالي، بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات هذه الفئات، فضلاً عن دعم جهوده لرقمنه المدفوعات، بما يدعم تحقيق النمو المستدام، وخلق فرص العمل، وتعزيز المساواة والاستقرار المالي في الدول العربية.

ب- المشاركة في اجتماعات اللجان الدولية:

شارك الصندوق في اجتماع **اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية**، الذي نوقشت فيه آخر التطورات المتعلقة بأنشطة اللجنة، وجهود الدول على صعيد تطوير صناعة المعلومات الإئتمانية، بما يحد من مخاطر الإئتمان ويعزز من الإستقرار المالي، إضافة إلى مناقشة ما يُمكن القيام به خلال الفترة القادمة في هذا الشأن.

من جانب آخر، شارك الصندوق في اجتماع **المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية**، لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بأنشطة اللجنة، والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية المرتبطة بالرقابة المصرفية، وكذلك أهم التحديات والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي.

ج - المشاركة في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين:

شارك الصندوق في **اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين**، إلى جانب المشاركة في اجتماع محافظي المجموعة العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، إضافة إلى المشاركة في اجتماع رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق مع البنك الدولي. كما شارك الصندوق في الاجتماع الوزاري لمجموعة الأربع والعشرين (G-24)، والاجتماع الوزاري للجنة التنمية الدولية، حيث ركزت النقاشات على مواضيع السلامة والصحة المالية لتعزيز الاستدامة. كذلك، شارك الصندوق في اجتماع محافظي المصارف المركزية لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا.

كذلك، شارك الصندوق على هامش هذه الاجتماعات في **الاجتماع الدوري السابع على مستوى رؤساء الترتيبات المالية الإقليمية وصندوق النقد الدولي**، لتبادل وجهات النظر حول الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، وسبل تعزيز النظام المالي العالمي وشبكة الأمان المالي العالمية.

في إطار الشراكة مع البنك الدولي، أنجز الصندوق النسخة المحدثة من وثيقة المشاورات العميقة على صعيد تطوير القطاع المالي، تناولت الأنشطة والمبادرات المشتركة بين المؤسستين في إطار مبادرة المشاورات العميقة بين البنك الدولي ومؤسسات مجموعة التنسيق العربية.

د - تنظيم والمشاركة في مؤتمرات وفعاليات إقليمية ودولية:

- **تنظيم الاجتماع الاستثنائي للحوار بين مؤسسات مجموعة ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي**، بمشاركة رؤساء وكبار المسؤولين في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأعضاء في المجموعة. ناقش الاجتماع الخطوات المتخذة لإعادة البناء، ودعم التعافي المستدام خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، إضافةً إلى مناقشة المبادرات المقترحة والدروس المستفادة من شبكة ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي، لتعزيز دورهم كفاعلين أساسيين في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة. كما تطرق النقاش خلال الاجتماع إلى موضوع تعزيز مرونة النظام المالي العالمي في مواجهة المخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ، وإعادة هيكلة أطر التمويل لدعم الانتقال نحو اقتصاد مستدام والنهوض بالمسؤوليات الاجتماعية للقطاع المالي.

- **تنظيم جلسة حِوارية حول الضرائب الدولية**، بالتعاون مع وزارة المالية في دولة الامارات العربية المتحدة، إلى جانب المشاركة في ندوة مغلقة حول تداعيات تغيرات المناخ، وذلك على هامش **مشاركة الصندوق في اجتماعات القمة العالمية للحكومات.**

- **المشاركة في اجتماعات "مجموعة عمل إدارة المعرفة والتواصل" المنبثقة عن اللجنة الدولية للمعلومات الإئتمانية**، حيث تم مناقشة مسودة المبادئ الدولية حول الإستخدام المسؤول للتقنيات في التقارير الإئتمانية التي أعدتها المجموعة.

- **المشاركة في الاجتماع الدوري لمدراء العمليات لمجموعة التنسيق العربية، الذي عقد في المملكة العربية السعودية.** تضمنت المشاركة تقديم عروض حول " سياسات مواجهة تداعيات

تغيرات المناخ – دور المؤسسات الإقليمية"، و"نمو فرص أدوات التمويل المستدام: السندات والصكوك الخضراء"، و"تطورات منصة "بنى" للمدفوعات، إضافة إلى استعراض ملخص التقرير المُحدَّث حول المشاورات العميقة مع البنك الدولي بخصوص جوانب تطوير القطاع المالي.

- **المشاركة في أعمال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27)**، والاجتماع الدوري لمدراء العمليات لمجموعة التنسيق العربية. كذلك، شارك الصندوق في **الاجتماع المشترك بين مجموعة التنسيق للصناديق العربية ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.**

- **المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاجتماع العاشر للمنتدى الدولي للمدفوعات، واجتماع اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والإتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع (IADI).**

- **المشاركة في منتدى صندوق الأوبك للتنمية الدولية**، المنعقد في فيينا، على هامش الاجتماع السنوي لرؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق العربية. ناقش المنتدى، تحديات التنمية مع التركيز على قضايا الأمن الغذائي ومواجهة تداعيات تغييرات المناخ.

- **المشاركة في الاجتماع الثاني والتسعين لبنك التسويات الدولية**، المنعقد في مدينة بازل، حيث تم في اطار هذه المشاركة عقد اجتماعات ثنائية بغرض تعزيز التعاون، شملت اجتماعات مع لجنة بازل، واللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية، ومجلس الاستقرار المالي، ومعهد الاستقرار المالي، ومركز التقنيات المالية الحديثة، إضافة للاجتماع بعدد من محافظي المصارف المركزية العربية والعالمية.

أنشطة الصندوق في إطار المبادرات

- **أنشطة الصندوق في إطار مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات":**

يحظى مجال توفير الإحصاءات الشاملة والموثوقة عن الاقتصادات العربية بأولوية ضمن اهتمامات الصندوق، إدراكاً منه لأهمية توفير تلك البيانات لتعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية. في ضوء ذلك، تمثلت أنشطة الصندوق بإطار المبادرة خلال عام 2022 فيما يلي:

- **تنظيم الاجتماع التاسع للمبادرة**، بحضور أكثر من (147) مشاركاً من المراكز الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول العربية، وعدد من الخبراء الدوليين والإقليميين في المجالات الإحصائية.

تناول الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية بما يتوافق مع أهداف المبادرة، وأولويات الدول الأعضاء، من بينها: إحصاءات تحويلات العاملين، ودور التقنيات الحديثة في تطوير الإحصاءات الرسمية، وإحصاءات المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجه الإحصاءات في فترات الجوائح. إضافة إلى إحصاءات الدين العام، ومؤشرات السلامة المالية، وإعداد الحسابات المالية القطاعية المندمجة، وإحصاءات القطاع غير المصرفي. في هذا الإطار، قدم الصندوق عدداً من العروض التقديمية حول الموضوعات المشار إليها، والمستجدات في تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية في الدول العربية.

- **تنظيم ورشة عمل مشتركة مع صندوق النقد الدولي، وبالتنسيق مع كل من بنك التسويات الدولية، ومؤسسة اليوروستات حول "احتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية التجارية في الدول العربية"**، شارك في فعالياتها ممثلين عن البنوك المركزية، وأجهزة الإحصاء الوطنية، ووزارات المالية في الدول العربية. تناولت جلسات الورشة عدداً من الموضوعات الفنية ذات الصلة بمنهجيات قياس

مؤشر أسعار الأصول العقارية التجارية في الدول العربية .

- **تنظيم ورشة عمل مشتركة مع البنك الدولي حول "إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية"**، شارك فيها 82 ممثلاً عن البنوك المركزية، ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، والأجهزة الإحصائية، والوزارات المكلفة بشؤون المرأة، ووزارات التجارة، وممثلين عن مؤسسات التنسيق العربية. ناقشت الورشة واقع إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية، كما رصدت تجارب الدول في إنتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي، إضافة إلى تطبيقات هذا النوع من الإحصاءات في مجال سياسات الشمول المالي.

- **أنشطة الصندوق بإطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية**

بإطار حرصه على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات، بإطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ارتكزت جهود الصندوق خلال عام 2022 على أربعة محاور رئيسة تمثلت في مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية، وتعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي، وبناء القدرات، وتعزيز ونشر المعرفة المالية والمصرفية.

فيما يلي أهم الأنشطة التي تضمنتها جهود الصندوق بإطار المبادرة:

- **تنظيم فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام 2022، الذي يوافق السابع والعشرين من أبريل في كل عام، تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي"**، حيث تضمنت الفعاليات إطلاق حملة إعلامية للتوعية باليوم العربي للشمول المالي، تم خلالها نشر وتوزيع البيان الصادر عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية، إضافة إلى المؤتمر الصحفي الذي تم عقده بهذه المناسبة، حيث تم تقديم عدة عروض، حول: "متطلبات تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في أعمال المؤسسات المالية والمصرفية "، و"مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية: الإنجازات، وبرنامج العمل"، و" الإفصاح عن مخاطر تغيّر المناخ كآلية لخفض تكلفة الوصول للتمويل "، و"أدوات التمويل الأخضر والمستدام".

- **تنظيم ورشة عمل تحت عنوان "تقوية السياسات: تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية**، حيث تم مناقشة عدد من المواضيع، منها: "مقومات دعم البيئة المواتية لشمولية الخدمات المالية الرقمية"، و"دور القطاع المالي غير المصرفي من خلال تقديم خيارات بديلة لتقديم الخدمات المالية الرقمية"، و"تعزيز الوصول إلى الحسابات الرقمية أخذاً بالاعتبار متطلبات حماية المستهلكين". كما شملت الورشة نقاشات حول القضايا المتعلقة بدور الخدمات المصرفية المفتوحة في المنظومة الشاملة للخدمات المالية الرقمية، ودور حماية البيانات والخصوصية في المنظومة الشاملة للخدمات المالية الرقمية.

- **تنظيم ورشة عمل حول " دور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "**، تم فيها مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بدور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، منها: "النظام البيئي لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، و"تقييم أولويات السياسات الاقتصادية للدول العربية"، و"خطط ضمان القروض المساعدة في تعزيز المرونة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، و"دور الرقمنة في تعزيز تقاسم المخاطر وآثارها على مؤسسات ضمان القروض"، و"فرص التعاون الإقليمي بين صناديق وبرامج ضمان القروض".

أنشطة دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً لدعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز مقومات الاستقرار المالي في الدول العربية، وتوفير فرص تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بشأن سبل مواجهة التطورات والتحديات التي أملتها جائحة كوفيد-19 والتطورات على الصعيدين

الإقليمي والدولي على القطاع المالي، إلى جانب متطلبات مرحلة التعافي والعودة مجدداً إلى المسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي. بهذا الصدد، كثّف الصندوق مشاوراته مع صانعي السياسات في الدول الأعضاء، خلال عام 2022، فضلاً عن إصدار عدد من الأدلة والأطر الإرشادية، والأوراق المرجعية التي تُعْني بالسياسات والأدوات المتعلقة بقضايا التمويل المستدام، والاستقرار المالي، ودعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية في هذه المرحلة، إلى جانب مواصلة إصدار أوراق بحثية ودراسات تناولت مختلف محاور القطاع المالي.

تضمنت جهود الصندوق خلال عام 2022، في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي، إصدار مبادئ وأدلة إرشادية، بالتعاون والتشاور مع السلطات الإشرافية، وغيرها من السلطات المعنية في الدول العربية، هدفت لتوفير الدعم والمشورة الفنية في مرحلة التعافي، وتعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة تداعيات الأزمات، فضلاً عن دعم التحوّل المالي الرقمي، وتشجيع الابتكارات المالية في الدول العربية.

اشتملت المبادئ والأدلة الإرشادية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2022 بغرض دعم جهود الدول العربية في مجال تطوير القطاع المالي على ما يلي:

1. **مبادئ إرشادية حول "تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات المصرفية لدى المصارف المركزية"**: تضمنت مجموعة من الجوانب التي تهم المصرف المركزي كسلطة حل للأزمة المالية، كتلك المتعلقة بتزويد المصرف المركزي بخطة الإنعاش المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. أكدت المبادئ على أهمية إنشاء مؤسسة ضمان الودائع كشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، كونها ركن أساسي في منظومة إدارة الأزمات المصرفية. كما بينت المبادئ أهمية وجود لجنة إدارة أزمات مصرفية، ولجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي، وإطار حوكمة فعّال لهذه اللجنة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي.

2. **"دليل مصطلحات التمويل الإسلامي"**: يعكس إعداد الدليل استجابة الصندوق للاهتمام العالمي المتزايد بالمعاملات المالية الإسلامية، بجانب اهتمام الصندوق بتطوير قطاع التمويل الإسلامي، في الدول العربية، وتعزيز دوره في تحقيق الشمول المالي العربي. يتضمن الدليل ما يزيد عن 270 مصطلحاً باللغتين العربية والإنجليزية موزعة على أربعة أبواب رئيسة، هي: الأسواق المالية، والتكافل الإسلامي، والصيرفة الإسلامية، والوقف، إضافة إلى باب للمصطلحات العامة المتداخلة في الصناعة المالية الإسلامية.

3. **أدلة إرشادية تختص بدعم التحوّل المالي الرقمي، وتشجيع الابتكارات المالية في الدول العربية.**

واصل الصندوق خلال عام 2022 جهوده في دعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية والانتقال للخدمات المالية الرقمية وتشجيع الابتكارات المالية، حيث تم إصدار عدد من المبادئ الإرشادية في هذا الخصوص، تمثلت في:

- **دليل إرشادي حول "إصدار العملات الرقمية"**: يُسلط الدليل الضوء على مجموعة من السياسات التي يمكن صياغتها عند تصميم العملة الرقمية وفقًا للظروف الخاصة بكل دولة، يتضمن مجموعة من القرارات المقترحة لدعم المصارف المركزية العربية في عملية صنع القرار، أثناء مراحل دراسة وتقييم عملية إصدار العملات الرقمية، بدءًا من مرحلة تحديد الدوافع لإصدارها، ووصولاً إلى مرحلة اختيار التصميم الأنسب للعملة الرقمية التي تتوافق مع أهداف وموارد البنوك المركزية.

- **دليل ارشادي حول " الهوية الرقمية، وقواعد إعرف عميلك الإلكترونية وإلحاق العملاء عن بُعد" :** قدم الدليل مجموعة من السياسات الإرشادية اللازمة لدعم عملية الانتقال إلى اعتماد الهوية الرقمية، والإجراءات التي يتم اتباعها للانتقال التدريجي نحو التطبيق الكامل للهوية الرقمية وقواعد "اعرف عميلك الإلكترونية"، بما يشمل: بناء الإطار القانوني والتشريعي لدعم تطبيقات الهوية الرقمية، وتحديد المخاطر المرتبطة وكيفية التعامل معها، ووضوح الإجراءات بالنسبة للعملاء ومتطلبات التوعية، وأهمية التنسيق والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، إضافةً إلى متطلبات إنشاء إطار فعّال للإشراف والرقابة.

- **دليل إرشادي حول "تبني العقود الذكية والإنفاذ القانوني لها في الدول العربية"**: يتضمن الدليل متطلبات التعامل مع بعض المخاطر التي لا تغطيها التشريعات الحالية، مثل عدم الكشف عن هوية أطراف العقود الذكية أو عن هويتها

المستعارة. كما يتناول الدليل جوانب تعزيز العناية الواجبة بالعملاء، وتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأطر حماية البيانات وتحسين حماية المستثمرين. كما تطرق الدليل إلى صلاحية بروتوكول العقد الذكي اللامركزي كوسيط، والطرف الذي يتحمل المسؤولية القانونية عن عملياته.

من جهة أخرى، أبرز الدليل أهمية تطبيق اللوائح والقوانين المالية والمدنية والمعايير القائمة عند إنفاذ أنشطة العقود الذكية في القطاع المالي. تضمن الدليل إيضاً حالات دراسية حول تطبيقات العقود الذكية من قبل الحكومات والمنظمات، ومجموعة من التوصيات وخارطة طريق مصحوبة بمجموعة من خطوات العمل من أجل التبني السليم للعقود الذكية.

- **دليل إرشادي بعنوان "مدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال: من منظور تنظيمي ومالي":** يُقدم الدليل موجزاً حول العقود الذكية ودورها في إنشاء الرموز غير القابلة للإستبدال، وعملية الترميز وعلاقتها بالرموز غير القابلة للإستبدال. كما يناقش الدليل خصائص الرموز غير القابلة للاستبدال، وحالات استخدامها، والأطر القانونية والتنظيمية والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى مستقبل الرموز غير القابلة للاستبدال في القطاع المالي، والحاجة إلى بنية تحتية مالية قائمة على أنظمة التمويل اللامركزي. كما تضمن الدليل بعض التوصيات للسلطات التنظيمية والإشرافية، تتعلق بالأطر التنظيمية للحد من مخاطر عدم الامتثال، ومنصات وأسواق الرموز غير القابلة للإستبدال، وسبل الحفاظ على الإستدامة البيئية.

على صعيد أخر، واصل الصندوق في عام 2022 إصدار **مؤشر الاستقرار المالي العربي**، الذي يقيس مستوى الاستقرار المالي للدول العربية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث يساعد متخذي القرار وواضعي السياسات للتعرف على إمكانية ظهور أزمات مالية محتملة قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية واستباقية.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

يحرص معهد التدريب وبناء القدرات على تعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات، من خلال تنمية وتعزيز بناء القدرات للكوادر العربية في القطاعات الإقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية. في ضوء ذلك، وضع الصندوق في مقدمة أولوياته مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي للبرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في الأنشطة والبرامج التدريبية مع التركيز على المواضيع ذات العلاقة بالتحديات التي تواجه الإقتصادات العربية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

بهذا الصدد، إستمر معهد التدريب وبناء القدرات في نشاطه التدريبي خلال عام 2022 من خلال التدريب "عن بُعد"، الذي أصبح خياراً استراتيجياً ضمن توجه الصندوق، حيث تم تقديم كافة الدورات التدريبية المخططة للعام المذكور "عن بُعْد". اعتمدت خطة العمل لعام 2022 على منصة التدريب الإلكترونية، بما يتماشى مع المواصفات وأفضل الممارسات العالمية، ويلبي احتياجات التدريب الراهنة والمستقبلية.

في ضوء ما سبق، شهد عام 2022 تنظيم 62 دورة تدريبية، تناولت موضوعات تواكب تطلعات الدول الأعضاء وتلبي احتياجاتهم، مع التركيز على ورش العمل التطبيقية والحالات الدراسية. بلغ عدد المشاركين من الكوادر العربية في البرامج التدريبية التي عقدت خلال العام المذكور 1,850 متدرباً، مقارنة بعدد 1,521 مشاركاً خلال عام 2021، (شكل رقم 3).

شكل رقم (3) : تطور أعداد الدورات والمشاركين بأنشطة معهد التدريب وبناء القدرات
خلال الفترة (2011 - 2022)

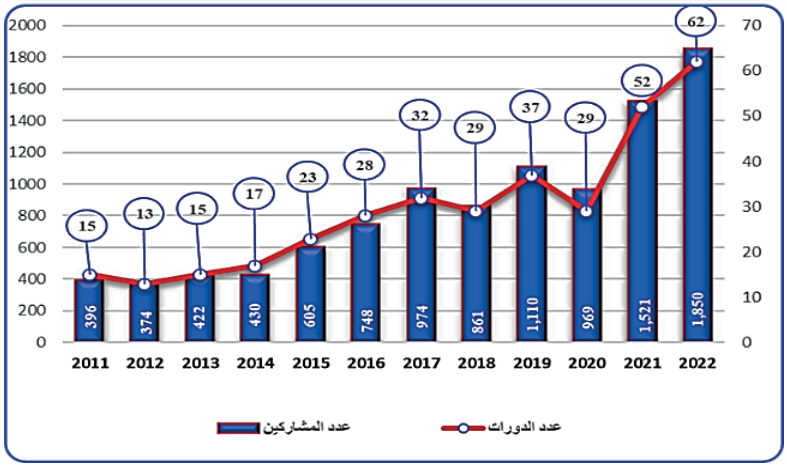

بهذا، يصـــل عدد المشـــاركين من الكوادر العربية الرسـمية في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي نظمها المعهد منذ إنشـائه وحتى نهاية عام 2022، إلى 17,410 مشارك، (ملحق رقم 3).

إضافة للدورات التدريبية التي قدمها الفنيون بالصندوق خلال عام 2022، وعددها 48 دورة، تعاون المعهد في تقديم 14 دورة تدريبية، مع مجموعة من المؤسـسـات الدولية والإقليمية، شـملت 7 دورات بالتعاون مع صـندوق النقد الدولي، ودورة مع البنك الإسـلامي للتنمية، ودورة مع البنك المركزي الألماني، ودورة مع بنك التسـويات الدولية، ودورة مع البنك الدولي، ودورة مع جايكا، ودورة مع هيئة المحاسـبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (أيوفي).

فيما يلي قائمة بالموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2022، ومواعيد انعقادها:

1. الإستخدامات الاقتصادية لبرنامج Eviews: دورة تمهيدية، 10 - 13 يناير 2022.
2. التوازنات العامة الاقتصادية والمالية، 17 - 20 يناير 2022.
3. الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، 24 - 27 يناير 2022.
4. إحصاءات الأسعار، 24 - 27 يناير 2022.
5. الرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، 31 يناير - 3 فبراير 2022.
6. التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة، 7 - 10 فبراير 2022.
7. تحليل سياسة المالية العامة، 7 - 17 فبراير 2022.
8. تشخيص القطاع النقدي، 14 - 17 فبراير 2022.
9. المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، 14 - 16 فبراير 2022.
10. الإصلاحات في قطاع المالية العامة في الدول العربية، 21 - 24 فبراير 2022.
11. إدارة المحافظ الاستثمارية، 21 - 24 فبراير 2022.
12. إحصاءات ميزان المدفوعات، 28 فبراير - 3 مارس 2022.
13. الاستقرار المالي، 1 - 3 مارس 2022.
14. سياسة المالية العامة والاستقرار والنمو: حالة البلدان العربية، 7 - 10 مارس 2022.
15. تنافسية التجارة الخارجية، 14 - 17 مارس 2022.
16. مؤشرات السلامة المالية 14 - 17 مارس 2022.
17. إطار الاقتصاد الكلي، 21 - 24 مارس 2022.
18. الاقتصاد القياسي، 28 - 31 مارس 2022.
19. تشخيص الاقتصاد الكلى، 16 - 26 مايو 2022.
20. إدارة المخاطر في محافظ السندات، 16 - 19 مايو 2022.
21. سياسات وأدوات التمويل الأخضر، 16 - 19 مايو 2022.
22. تحليل الأسواق والأوراق المالية، 23 - 26 مايو 2022.
23. الاقتصاد الرقمي والسياسات الاقتصادية، 23 - 26 مايو 2022.
24. السياسات الرامية إلى الاستقرار المالي والإقتصادي، 30 مايو - 2 يونيو 2022.
25. الإمتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 6 - 8 يونيو 2022.
26. أطر المالية العامة، 6 - 16 يونيو 2022.
27. النمذجة الاقتصادية الكلية، 13 - 16 يونيو 2022.
28. الجوانب الفنية للسياسة النقدية والسياسة الإحترازية، 20 - 23 يونيو 2022.
29. إدارة الأزمات الإقتصادية، 27 - 30 يونيو 2022.
30. الأطر التنظيمية والتشريعات لصناعة التقنيات المالية الحديثة، 5 - 8 سبتمبر 2022.
31. تشخيص مواطن الضعف في المالية العامة، 12 - 15 سبتمبر 2022.
32. إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، 12 - 15 سبتمبر 2022.
33. السلع والخدمات الحكومية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، 19 - 22 سبتمبر 2022.
34. حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، 26 - 29 سبتمبر 2022.
35. الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: دورة تمهيدية، 26 - 29 سبتمبر 2022.
36. تحليل البيانات متعددة الأبعاد، 3 - 6 أكتوبر 2022.
37. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية، 3 - 6 أكتوبر 2022.
38. البدائل الاستثمارية في إدارة الاحتياطيات، 3 - 6 أكتوبر 2022.
39. إحصاءات دين القطاع العام، 10 - 13 أكتوبر 2022.
40. تطبيقات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، 17 - 20 أكتوبر 2022.
41. التخطيط الاستراتيجي، 24 - 27 أكتوبر 2022.
42. الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تحليل السلاسل الزمنية، 24 - 27 أكتوبر 2022.
43. المعايير المتعلقة بالصكوك، 24 - 27 أكتوبر 2022.
44. الاقتصاد القياسي المتقدم، 31 أكتوبر - 3 نوفمبر 2022.

45. مؤشرات أسعار العقارات السكنية، 7- 10 نوفمبر 2022.
46. إدارة الاستثمارات العامة، 7- 10 نوفمبر 2022.
47. استراتيجيات إدارة الدين وتنمية أسواق الدين المحلية، 7- 10 نوفمبر 2022.
48. الاستقرار المالي وأدوات السياسة الاحترازية الكلية"، 14- 17 نوفمبر 2022.
49. مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية: الواقع، والتحديات، والآفاق، 21- 24 نوفمبر 2022.
50. الاندماج والتكامل المالي، 21- 24 نوفمبر 2022.
51. الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ، 21- 24 نوفمبر 2022.
52. تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية، 21- 24 نوفمبر 2022.
53. النمو الشامل، 5 - 15 ديسمبر 2022.
54. معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)، 5- 8 ديسمبر 2022.
55. تحليل البيانات الأولية باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) - مستوى متقدم، 6 - 8 ديسمبر 2022.
56. الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تحليل البيانات الزمنية المقطعية، 12- 15 ديسمبر 2022.
57. سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 12 - 15 ديسمبر 2022.
58. الجوانب العملية للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، 19 - 22 ديسمبر 2022.
59. التنبؤ بالإيرادات العامة، 19- 22 ديسمبر 2022.
60. الرقابة والإشراف على قطاع التأمين التكافلي، 19- 22 ديسمبر 2022.
61. أساسيات التنبؤ الاقتصادي باستخدام برمجية (R)، 19- 22 ديسمبر 2022.
62. مساندة للدول العربية التي هي في طور الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، 7- 9 فبراير 2022.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسة في الصندوق، بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، الذي وجه بوضع الإطار العام لسياسة النشاط الاستثماري.

كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لتلك السياسات والضوابط والمعايير الرئيسة لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة وسبل التحوط ضد مخاطرها. في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة، وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية تنموية إقليمية.

ترتكز السياسة الاستثمارية المعتمدة في الصندوق على أربعة معايير رئيسة تتمثل في: تعزيز سبل حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتوفير السيولة، وحرية التحويل، وتحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي، مع مراعاة الحد من المخاطر الاستثمارية ومعالجتها، لتبقى في الحدود المقبولة على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط الاستثماري بالصندوق، بصورة أساسية، استثمار الموارد المالية الذاتية للصندوق والمُكوَنة من رأس المال والاحتياطيات، وتوظيفها بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق عائد يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. يشمل النشاط الاستثماري أيضاً تنفيذ عمليات من شأنها تعزيز أطر التعاون مع السلطات الرسمية، والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن تنفيذ عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

جدير بالذكر، أن النشاط الاستثماري بالصندوق يتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالتطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهو ما يتم أخذه بالاعتبار عند إعداد الاستراتيجية الاستثمارية ضمن الاستراتيجية العامة للصندوق.

في هذا السياق، شهد عام 2022 تذبذبات وتقلبات كبيرة في الأسواق المالية، وحالة من عدم اليقين، نتيجة السياسات النقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية العالمية للحد من ارتفاع مستويات التضخم على خلفية التحديات التي تواجهها سلاسل التوريد العالمية، والتطورات غير المواتية في القارة الأوروبية، وانعكاساتها على أداء الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، ارتفع مستوى التضخم إلى أعلى مستوياته منذ عقود، مما حث بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعدد من البنوك المركزية الأخرى للقيام بسلسلة من الزيادات في

أسعار الفائدة، تسببت في إحداث تراجع في مؤشرات أسواق السندات والأسهم في غالبية الأسواق العالمية.

فيما يخص السياسة النقدية، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة الرسمية سبع مرات خلال عام 2022 بمقدار 425 نقطة أساس لتصل إلى معدل يتراوح بين (4.25 - 4.5) في المائة، وهذا أعلى مستوى لها منذ 15 عاماً، إضافة إلى تصريح رئيس مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأن المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة سيكون ضرورياً لمواجهة الزيادات السريعة في الأسعار.
كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر الفائدة الرسمية أربع مرات خلال عام 2022، لتصل إلى 2.5 في المئة في نهاية العام المذكور، وهو ما يمثل أعلى مستوى له منذ 14 عاماً، فضلاً عن تصريح رئيسة البنك المركزي الأوروبي بأنه من المتوقع أن ترتفع معدلات الفائدة أكثر، في المستقبل القريب، بسبب استمرار الاتجاهات التصاعدية للتضخم.

أما بنك إنجلترا، فقد قام برفع سعر الفائدة الرسمية، ثمان مرات خلال عام 2022، بمقدار 325 نقطة أساس لتصل إلى 3.5 في المئة في نهاية العام، وذلك على خلفية الارتفاع الكبير في مستوى التضخم، بما تجاوز مستوى 11 في المئة في شهر أكتوبر 2022. كذلك، حذر رئيس بنك إنجلترا من أن المملكة المتحدة تواجه تحديات اقتصادية قد تمتد لمدة عامين.

في اليابان، أبقى البنك المركزي الياباني على سعر الفائدة الصفري دون تغيير، واستمر في إجراءات التيسير الكمي ضمن برنامج شراء السندات، ولكنه أدخل تعديلاً على سياسة التحكم في منحى العائد على السندات الحكومية (استحقاق عشر سنوات)، حيث سمح البنك بتحديد معدل العائد بإطار مدى يبلغ 50 نقطة أساس حول النسبة الصفرية المستهدفة، مقارنة بمقدار 25 نقطة أساس سابقاً، مما أعتبره المستثمرون استعداداً من بنك اليابان للتخلي عن سياسته النقدية التيسيرية، على خلفية ارتفاع التضخم في البلاد إلى نسبة 3.8 في المئة في شهر نوفمبر 2022.

أما بالنسبة للصين، فقد خفض البنك المركزي الصيني نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف للمرة الثانية، لغرض دعم الاقتصاد المتباطئ، ودخل التخفيض حيز التنفيذ في 5 ديسمبر 2022، ومن المتوقع أن يسفر هذا الإجراء عن ضخ نحو 500 مليار يوان (70 مليار دولار أمريكي) من السيولة في الاقتصاد.

من المتوقع استمرار السياسات النقدية المتشددة في الولايات المتحدة الأمريكية، وغالبية الاقتصادات المتقدمة، على خلفية التوقعات باستمرار معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً، وبما قد يتوقع معه القيام بالمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة حتى يصل التضخم إلى المستوى المستهدف.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق خلال عام 2022 في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أولوية لتوافر عنصر الأمان في استثماراته، حيث حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع المراقبة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات.

يقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسة للاستثمارات، منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار الأموال المستلمة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 4.05 مليار دينار عربي حسابي، تعادل حوالي 16.16 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

أما استثمارات المحفظة، فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

بلغت نسبة الودائع المصرفية في المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2022 حوالي 35.4 في المائة، في حين مثلت الاستثمارات في السندات والأوراق المالية نسبة 62.75 في المائة، وتمثل الاستثمارات في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية نسبة 1.85 في المائة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة بالصندوق، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع لدى المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ

حالياً نحو 100 مصرفاً ومؤسسةً مالية عربية وأجنبية. يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، والتي يتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، وتخضع البنوك المدرجة بالقائمة للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، فيستثمر الصندوق في أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع. تمّ استثمار نسبة 55 في المائة من محفظة السندات في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية، كما بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة AA وأعلى حوالي 83 في المائة، ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة A حوالي 13 في المائة من قيمة محافظ السندات.

من جانب آخر، بهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، استمر الصندوق في توجيه استثماراته والالتزام بتحقيق التوزيع الجغرافي الملائم لجميع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالصندوق واستثمارات الودائع المقبولة ضمن حدود سياسة الاستثمار المعتمدة.

أما بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية في الدول العربية، فقد بلغ 1,166 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل نحو 4,653 مليون دولار أمريكي، يمثل حوالي 30 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2022، ويتضمن ما قيمته 715 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 2,855 مليون دولار أمريكي، مستثمَرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 450 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 1,798 مليون دولار أمريكي، مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية، بما يشمل إصدارات حكومية بما مجموعة 285 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 1,140 مليون دولار أمريكي، تُمثل نسبة 63 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، في حين يمثل الرصيد المُتبقّي من المبالغ المستثمرة، والبالغ نسبته 37 في المائة، استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية.

فيما يخص الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 89 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 355 مليون دولار أمريكي، في نهاية عام 2022.

بالنسبة للتقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن نحو 80 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني A وأعلى، أما النسبة المتبقية فتمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني يتراوح ما بين الفئتين BBB وB.

جدير بالذكر، أنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين، في اجتماعه السنوي لعام 2012، بدعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين عدَّة قرارات تمّ بموجبها زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية، المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B.

بهذا الصدد، تم تخصيص جزء من موارد الصندوق الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية العربية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB، بلغت قيمته 115 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 459 مليون دولار أمريكي)، وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين الذي أتاح إضافة عدد من الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية.

يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق الاستثمار في إصدارات سندات الدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، ذلك ضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ومنها سوق السندات، وعليه استمر الصندوق في دعم جهود هذا النشاط.

فيما يتعلق بنشاط قبول الودائع من الدول والمؤسسات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها، عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض

لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط.

أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة، منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية، كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، إضافة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز الثقة.

كذلك، تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية إضافة إلى وضع أُسس محافظه في إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتمتع الصندوق بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بإدارة المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2022 نسبة 31.06 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة متضمناً رأس المال المسمى بـ Counter Cyclical and Capital Conservation Buffers.

كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 1,196.84 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2019، وسجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة نسبة 1,645.31 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة.

كذلك، سجل معدل الرافعة المالية نسبة 8.19 في المائة، مقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب. تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر نشاط الاستثمار، والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء.

ساهمت هذه الميزات مجتمعة في نمو حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، واستمرارها عند مستويات عالية نسبياً، حيث سجلت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، ليصل حجم الودائع المقبولة، في نهاية عام 2022، إلى ما قيمته 3,376 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 13,479 مليون دولار أمريكي، تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية. جدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة، ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتحقيق معدلات أداء إيجابية ومستقرة على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار التحديات في الأسواق المالية العالمية بالآونة الأخيرة.

كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف والمتابعة على الجزء المُدار من أطراف خارجية لمحفظة برنامج تمويل التجارة العربية.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية.

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ترتكز آلية عمل البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد الغير قابلة للإلغاء أو المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

كذلك، يوفر البرنامج تسهيلات ممولة بخلاف التسهيلات ضمن خطوط الائتمان من خلال عمليات السوق الثانوي بالتعاون مع مصارف ومؤسسات مالية إقليمية ودولية مثل عمليات خصم المستندات التجارية وتمويل قروض الاعتمادات المستندية. كما قام البرنامج مؤخراً بتفعيل خدمات التمويل المباشر والتي تتيح للبرنامج تمويل الشركات العربية بالتعاون مع الوكالات الوطنية للبرنامج.

تساهم الوكالات الوطنية في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث وصل عددها كما في نهاية نوفمبر 2022 إلى 217 وكالة وطنية منتشرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2022، حوالي 907.31 مليون دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويلها، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 907.16 مليون دولار أمريكي.

بهذا، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 20.3 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 27 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 19.9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 19.2 مليار دولار أمريكي. يوضح الشكل رقم (4) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة

شكل رقم (4): التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية (2022 - 1991)

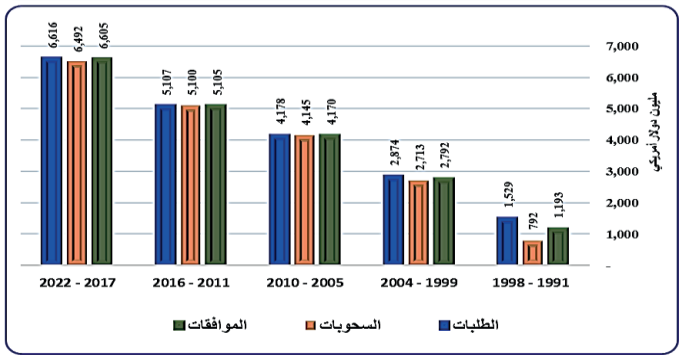

منذ العام 1991 وحتى نهاية ديسمبر 2022.

فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، يواصل البرنامج تطوير وتحديث قاعدة بيانات شبكة معلومات التجارة العربية وإتاحتها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث توفر الشبكة معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال الموقع الرسمي للبرنامج على الشبكة الإلكترونية.(atfp.org.ae)

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء، والتشييد.

منصة "بُنى" للمدفوعات

استكمل الصندوق خلال عام 2022 جميع الخطوات المتعلقة بإنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، وتشغيلها وإدارتها، كان آخرها استكمال تشكيل لجنة الإشراف على المؤسسة من المصارف المركزية للعملات المؤهلة، ومجلس إدارة المؤسسة، ليكون الصندوق بذلك قد نفذ كل متطلبات إنشاء المؤسسة، المحددة بموجب نص قرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية رقم (2017/10)، الذي تم اعتماده بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (4 / 2018).

كما واصل الصندوق دعم جهود (منصة "بُنى" للمدفوعات) المتعلقة بتطوير وتوسيع نطاق الاستفادة من خدماتها المبتكرة. بهذا الصدد، تمثلت أهم الإنجازات المحققة خلال عام 2022 فيما يلي:

- **تعزيز ربط البنوك بمنصة "بنى":** دعم الصندوق خلال عام 2022 جهود تعزيز مشاركة البنوك العربية في المنصة، حيث وصل عدد البنوك التي تم التواصل معها إلى (241) بنك مع نهاية عام 2022، منهم 147 باشروا إجراءات الاختبارات، و(94) استكملوا الجهوزية التقنية، بينما وصل عدد البنوك التي أتمت الربط بالمنصة إلى 77 بنكاً. تجدر الإشارة إلى أن عدد البنوك التي وقعت اتفاقية الربط بلغ 98 بنكاً مع نهاية ديسمبر 2022.
- **تضمين العملات العربية والدولية وتعزيز مشاركة البنوك المركزية:** مع نهاية عام 2022،

تم ربط خمسة بنوك مركزية عربية بمنصة بُنى للمدفوعات، كمشاركين مباشرين، هم: البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي التونسي، وبنك الجزائر، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي المصري، وهناك مشاورات جارية مع عدد من البنوك المركزية العربية الأخرى لربطهم بالمنصة كمشاركين مباشرين. كذلك، تم خلال عام 2022 استكمال تضمين كل من الدينار الأردني واليورو، كعملات تسوية بالمنصة، إلى جانب الدرهم الإماراتي، والريال السعودي، والجنيه المصري، والدولار الأمريكي، التي سبق تضمينها، ليصل بذلك عدد العملات المدرجة إلى ست عملات عربية ودولية. وهناك جهود جارية لتضمين عملات عربية ودولية أخرى.

- **بدء تنفيذ عمليات التحويل:** باشرت المنصة خلال عام 2022، تنفيذ عمليات التحويل التي شهدت تطور نسبي متصاعد في عددها. تُظهر البيانات أن نحو 73.3 في المائة من عدد التحويلات الإجمالية التي تمت خلال عام 2022، كانت بالدرهم الإماراتي، وحوالي 24.9 في المائة بالجنيه المصري، ونحو 1.4 في المائة بالريال السعودي، حوالي 0.3 في المائة بالدولار الأمريكي.

- **متابعة توسيع التواصل مع القطاع المصرفي:** تم خلال عام 2022 تنظيم 12 ورشة عمل، ليصل بذلك عدد الورش التي تم تنظيمها إلى 39 ورشة، شارك فيها عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية من المنطقة العربية وخارجها، بما في ذلك مؤسسات مالية دولية ومصارف مركزية وشركات خدمات مالية عالمية. هدفت تلك الورش لتعزيز التواصل والتشاور مع المؤسسات المالية والمصرفية، والتعريف بمختلف خدمات منصة "بُنى" للمدفوعات، فضلاً عن مناقشة القضايا ذات الصلة.

من جانب آخر، واصلت منصة "بُنى" للمدفوعات خلال عام 2022، عقد اجتماعات فنية مع العديد من البنوك المركزية العربية، والبنوك العاملة في عدد من الدول العربية، لتعزيز جهوزيتهم للربط مع المنصة.

- **بناء شراكات استراتيجية:** واصلت منصة "بُنى" للمدفوعات مساعيها في بناء شراكات إستراتيجية مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ومقدمي الخدمات المالية العالميين، بما يعزز من تطور الخدمات التي تقدمها المنصة وانتشارها واستجابتها لاحتياجات المؤسسات المالية والمصرفية، وهناك تقدم في مسارات الشراكات الإستراتيجية مع عدد من المؤسسات وأنظمة الدفع الدولية في إطار مذكرات التفاهم الموقعة، إضافة إلى تقدم جهود الربط بين المنصة، ونظام (NPCI) في الهند، ونظام "بابس (PAPSS)" الأفريقي، ونظام (CIPS) في جمهورية الصين الشعبية.

- **استكمال منظومة الدفع الفوري:** استكملت منصة "بُنى" للمدفوعات خلال عام 2022 تجهيز وإتاحة استخدام خدمات نظام الدفع الفوري للبنوك، الذي يمثل قيمة مضافة، تعزز من خدمات المنصة. في هذا السياق، تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع كل من شركة بنوك مصر للتقدم التقني، وشركة "جوباك" في الأردن، وشركة "بينفت" البحرينية. تهدف هذه المذكرات إلى الربط التوافقي بين منصة "بُنى" للمدفوعات وشبكات المدفوعات اللحظية لدى هذه الشركات لتحقيق قابلية الوصول إلى خدمات الدفع المختلفة من خلال حلول ابتكارية لاستقبال وإرسال المدفوعات العابرة للحدود بشكل فوري على مدار (24) ساعة يومياً، وطوال أيام السنة، بما يواكب أعلى معايير الامتثال العالمية. من شأن التعاون الاستراتيجي بين منصة "بُنى" وهذه الشركات، دعم العديد من الاستخدامات مثل الحوالات الشخصية والتجارة الرقمية، بما يساهم في زيادة المنافع لقطاعي الأفراد والمؤسسات ويعزز فرص التكامل الاقتصادي والمالي للدول العربية.

- **توافق نظام منصة "بُنى" للمدفوعات مع المعايير الدولية:** تجري منصة "بنى" للمدفوعات بصفة دورية تقييماً ذاتياً لقياس مدى توافقها مع المبادئ الدولية لنظم الدفع والبنى التحتية المالية (PFMIs) الصادرة في أبريل 2012 من قبل اللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية (CPMI) لدى بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). تم في شهر يوليو 2022 إجراء التقييم الثالث الذي كان أكثر شمولاً بإتباع إطار الإفصاح ومنهجية التقييم الموضوعة لمبادئ البنى التحتية المالية. تُبرز النتائج توافق منصة بنى مع المبادئ الدولية. كما يتم النظر للمنصة على أنها نموذج يعكس توجهات مجموعة العشرين على صعيد تطوير وتحسين كفاءة نظم الدفع عبر الحدود.

- **إطلاق مبادرات للمدفوعات الحكومية:** تم في شهر ديسمبر 2022، إطلاق مبادرة، باشر بإطارها البنك المركزي العراقي دفع رواتب المتقاعدين العراقيين المقيمين في الدول العربية الأخرى باستخدام منصة "بُنى" للمدفوعات. يفتح إطلاق هذه المبادرة آفاقاً جديدة لتحسين كفاءة المدفوعات الحكومية في استخدامات متعددة مثل مخصصات الطلاب المبتعثين، ومخصصات متلقي العناية الصحية، وتحويلات البعثات الدبلوماسية وغيرها من المدفوعات الحكومية بهدف تعزيز الجهود في مجال العمل العربي المشترك وتفعيل المدفوعات البينية العربية باستخدام العملات العربية.

- **التحديات الراهنة:** رغم الزيادة المطردة لعدد البنوك المرتبطة بمنصة "بُنى" للمدفوعات وعدد عمليات التحويل، إلا أن العدد لا يزال أقل من التوقعات والآمال، ولا يتناسب مع ما توفره المنصة من مزايا وخيارات وخدمات مبتكرة للدفع. يعكس ذلك مجموعة من التحديات، أبرزها أهمية استكمال ربط البنوك الكبيرة من مختلف الدول العربية، وإدراك البنوك للأبعاد الاستراتيجية للمنصة في تطوير القطاع المالي والمصرفي العربي. كما أن هناك حاجة لنظرة استراتيجية وشاملة لتعزيز الاستفادة من الخدمات التي توفرها المنصة، من خلال استكشاف فرص تعزيز الاستفادة من منصة "بُنى" للمدفوعات كعامل نجاح لتحقيق الربط البيني العربي بشكل فعّال.

الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2022

تُعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى.

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم الموجودات والمطلوبات وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

فيما يلي ملخص لأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تتكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيسه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين.

قرّر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق.

كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف دينار عربي حسابي.

بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2013، تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي (د.ع.ح.) ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ح.. كما تضمن نص القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ح.، ليرتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ح..

تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ح. بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 883,025 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 16,975 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى حصة دولة فلسطين المؤجل سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2022 ما مجموعه 517,708 ألف د.ع.ح.، مقارنة مع 540,809 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021. بلغت نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال المدفوع حوالى 59 في المائة، في نهاية 2022 ، مقارنة مع 61 في المائة في نهاية 2021.

تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ. بلغ رصيد **الاحتياطي العام** 322,708 ألف د.ع.ح.، بنهاية عام 2022، شاملاً مخصص التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 350,809 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021.

أما **احتياطي الطوارئ**، فقد بلغ رصيده 195,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنة برصيد بلغ 190,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021. تم تكوين احتياطي الطوارئ بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، لتحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من الدخل التشغيلي(صافي الدخل) سنوياً، أيهما أكبر، إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً.

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء

بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء، المتمثل في رأس المال والاحتياطيات 1,400,733 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنة بمبلغ 1,423,834 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021، أي بانخفاض مقداره 23,101 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 2 في المائة. يوضح الشكل رقم (5) أدناه تطوّر صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء بصندوق النقد العربي، منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2022.

شكل رقم (5): تطور صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء
(2022 - 1977)

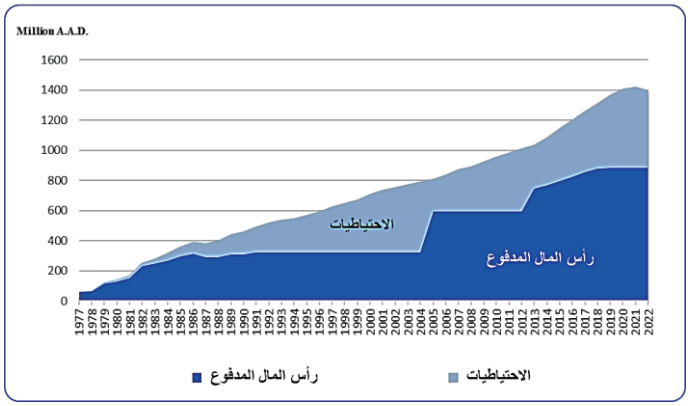

أما صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يمثّل حصصهم في رأسمال واحتياطيات البرنامج، فقد بلغ 130,089 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنة مع 122,143 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021، بزيادة قدرها 7,946 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 6 في المائة. تعود غالبية تلك الزيادة إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي. بذلك، بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين 1,530,822 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنة مع 1,545,977 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثماراتٍ ماليّةٍ، وأصول أخرى، على النحو المبين أدناه:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 578,540 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2022، مقارنة برصيد قيمته 596,436 ألف د.ع.ح. في 31 ديسمبر 2021.

أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، فقد بلغت 612,288 ألف د.ع.ح. كما في 31 ديسمبر 2022. تمثّل التزامات القروض أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض المتعاقد عليها وغير المسحوبة البالغة 33,748 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

خطوط الائتمان

يقدم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط ائتمان مقوّمة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 182,579 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 731 مليون دولار أمريكي)، مقارنة برصيد قيمته 182,641 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 769 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2021.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق، سُددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأُودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة

بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدّد من قِبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية عامي 2021 و2022.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحّدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية. بلغت قيمة هذه المحفظة 4,150,263 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنةً بمبلغ 3,833,351 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021.

بلغ رصيد الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 3,376,101 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022 مقارنةً برصيد 3,097,798 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021. في حين بلغت الاستثمارات من الموارد الذاتية للصندوق 774,162 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنةً مع 735,553 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2021.

عقود تبادل عملات آجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. بلغ صافي القيمة العادلة للعقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة الدفع 9,233 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2022، في حين بلغ رصيد صافي العقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة القبض 35,854 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021.

المساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يُمثّل هذا البند مساهمة الصندوق المقوّمة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 8,301 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، في حين بلغت قيمتها 7,987 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2021. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابةً عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. ثم أتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، وبقيمة تعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمة الصندوق إلى 10,148 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل.

موجودات أخرى

بلغ رصيد إجمالي الموجودات الأخرى 35,433 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، مقارنةً برصيد 22,025 ألف د.ع.ح. كما في نهاية 2021. يتضمّن رصيد الموجودات الأخرى كما في نهاية عام 2022 موجودات غير ملموسة بمبلغ 6,784 ألف دينار عربي حسابي (2021: 7,459 ألف دينار عربي حسابي) تمثّل القيمة الدفترية للنظام التقني "منصة بُنى" الذي تُديره المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

نتائج الأعمال

بلغ الدخل التشغيلي الموحّد المحقّق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 شاملاً حقوق المساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية ما مجموعه 18,364 ألف د.ع.ح.، مقارنةً بمبلغ 33,890 ألف د.ع.ح. لسنة 2021. بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغ الدخل التشغيلي 14,989 أ ألف د.ع.ح.، مقارنة بمبلغ 31,960 ألف د.ع.ح. لسنة 2021. يتمثل الدخل التشغيلي بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسات التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية، مبلغ 29,054 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مقارنةً بمبلغ 39,579 ألف د.ع.ح. لسنة 2021.

المصروفات الإدارية والعمومية

يتضمّن هذا البند المصروفات العمومية والإدارية لصندوق النقد العربي، والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية).

تشمل المصروفات الإدارية والعمومية بنود الإنفاق المتمثلة في: نفقات العاملين، ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، ومصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات، والمصروفات البنكية والاستشارات، إضافةً إلى مصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

بنهاية 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية 10,653 ألف دينار عربي حسابي، مقارنةً بمبلغ 5,649 ألف دينار عربي حسابي لسنة 2021.

نفقات المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2022 ما مجموعه 65 ألف د.ع.ح.، مقارنة بنحو 108 ألف د.ع.ح.، في عام 2021.

بلغت المساهمة العينية للجهات المشاركة في المعونة الفنية المقدمة 28 ألف د.ع.ح. في عام 2022 (ما نسبته 43 في المائة)، مقابل 68 ألف د.ع.ح. في عام 2021 (ما نسبته 63 في المائة). أي أن مساهمة الصندوق في نفقات المعونة الفنية قد بلغت 37 ألف د.ع.ح. في عام 2022 (ما نسبته 57 في المائة)، مقابل 40 ألف د.ع.ح.، (ما نسبته 37 في المائة) في عام 2021.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. تُوَظّف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة.

يبين الجدول رقم (1) أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية عامي 2021 و2022، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 أغسطس 2022.

جدول رقم (2): تطور أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة
(2016 - 2022)

العملة	أوزان العملات			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة	
	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	01 أغسطس 2022	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
دولار أمريكي	%43.44	%41.62	%43.38	1.331	1.400
يورو	%29.81	%31.29	%29.31	1.254	1.236
جنيه إسترليني	%7.33	%8.25	%7.44	1.103	1.042
ين ياباني	%7.62	%7.44	%7.59	176.623	159.966
الرينمينبي	%11.80	%11.40	%12.28	9.317	8.922
	% 100	% 100	% 100		

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ عام 2002.

بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (6) لسنة 2022 الصادر عن اجتماعه السنوي الخامس والأربعين، الذي انعقد في المملكة العربية السعودية بتاريخ 07 أبريل 2022، على التخصيص العشرين، الذي بلغت قيمته 3.196 مليون د.ع.ح. (ما يعادل حوالي 13.4 مليون دولار أمريكي).

وصل بذلك مجموع التخصيصات التي أقرّها مجلس المحافظين، للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 62 مليون د.ع.ح.، (ما يعادل حوالي 570 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يُوجّه لها الدعم الإنساني، بناءً على منهجيّةٍ مُتفقٌ عليها مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، تتمثّل في اعتماد اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهةٍ، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولويّة للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني .

توزّعت التخصيصات على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسة، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني كما يلي:

1. **قطاع التعليم**، مِثل إنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز المدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم القطاع حوالي 108.2 مليون دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 40 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

2. **قطاع الخدمات الصحية**، بما يتضمن إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة للقطاع حوالي 33.2 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 12 في المائة من إجمالي التخصيصات.

3. **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية**، مِثل دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 28.8 مليون دولار أمريكي، بنسبة تبلغ حوالي 11 في المائة من إجمالي التخصيصات.

4. **قطاع التنمية الريفيّة المندمجة والتمكين الاقتصادي**، بما يشمل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه، والطرق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المُنتجة، ودعم الأُسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 94.2 مليون دولار أمريكي، بنسبة 35 في المائة من إجمالي التخصيصات.

5. **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخيّة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات للقطاع 5.5 مليون دولار أمريكي، بنسبة 2 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في دولة فلسطين فُرص للتدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق، وفق برامج سنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، يُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية.

بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 769 متدرباً، حتى نهاية شهر ديسمبر 2022.

تقرير مدققي الحسابات الخارجيين
والبيانات المالية الموحدة
كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صنـدوق النقــد العربـــي
البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

المحتويات **صفحة**

تقرير مراقب الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	37 - 8

إرنست و يونغ الشرق الأوسط
(فرع أبوظبي)
صندوق بريد 136
الطابق 27، نايشن تاور 2
كورنيش أبوظبي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4400 417 2 971+
فاكس: 3383 627 2 971+
abudhabi@ae.ey.com
ey.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسسات التابعة له، برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (يشار إليها معاً بـ "الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ويشمل ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً *للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين*، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين (*بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)* ("قواعد المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين") إلى جانب متطلبات السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. باعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً للأحكام المعنية من اتفاقية تأسيس الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس محاسبي، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة، ككل، خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن مستوى عالي من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء المادية عند وجودها. قد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تم اتخاذها بناءً على تلك البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ المادي الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم حول نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى موضوعية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. إذا توصلنا إلى استنتاج أن هناك حالة جوهرية من عدم التأكد، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكلٍ يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل الصندوق بغرض إبداء رأيٍ حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإنجاز عملية التدقيق للصندوق. ونتحمل المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة، والتي تتضمن نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافةً إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات اتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق، نفيدكم بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

(2) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية طبقاً للأحكام السارية للقواعد المالية للصندوق.

(3) أن الصندوق قد احتفظ بسجلات محاسبية سليمة وفقاً للقواعد المالية للصندوق وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات.

(4) أن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ضمن الحدود في الميزانية الإدارية المعتمدة من مجلس المديرين التنفيذيين، كما هو مطلوب بموجب القواعد المالية للصندوق.

(5) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الصندوق قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 أياً من الأحكام السارية لاتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2022.

بتوقيع:
رائد أحمد
شريك
إرنست ويونغ
رقم القيد 811

21 مارس 2023
أبوظبي

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	ايضاح	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	3	**382,572**	467,708
ودائع لأجل لدى البنوك	3	**1,086,885**	742,436
الإستثمارات المالية	4	**2,680,806**	2,623,207
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	5	**-**	35,854
خطوط الإئتمان	6	**182,579**	182,641
قروض للدول الأعضاء	7	**578,540**	596,436
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	8	**5,336**	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	9	**8,301**	7,987
حسابات مدينة وموجودات أخرى	10	**35,433**	22,025
مجموع الموجودات		**4,960,452**	4,683,630
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**3,376,101**	3,097,798
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة الدفع	5	**9,233**	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**44,296**	39,855
		3,429,630	3,137,653
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	13	**883,025**	883,025
الإحتياطيات	13	**517,708**	540,809
		1,400,733	1,423,834
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	13	**130,089**	122,143
إجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين، والمطلوبات		**4,960,452**	4,683,630

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 16 آذار (مارس) 2023.
تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	إيضاح	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
إيرادات القروض وخطوط الإئتمان			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**6,198**	4,249
فوائد ورسوم على خطوط الإئتمان		**5,214**	2,169
		11,412	6,418
إيرادات الإستثمارات			
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالتكلفة المُطفأة		**20,064**	11,854
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة		**17,103**	6,898
الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية	*14*	**9,071**	13,499
الفوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**23,048**	6,379
		69,286	38,630
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**(51,724)**	(5,581)
		17,562	33,049
إيرادات أخرى		**80**	112
إجمالي الدخل		**29,054**	39,579
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*15*	**(10,653)**	(5,649)
معونة فنية	*16*	**(37)**	(40)
		(10,690)	(5,689)
الدخل التشغيلي قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**18,364**	33,890
عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين			
التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة	*17*	**(35,539)**	(6,998)
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني		**(3,196)**	(4,123)
مصاريف إنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية		**-**	(4,279)
تغيرات أخرى	*18*	**5,216**	1,961
مجموع التغيّرات الأخرى في صافي الموجودات		**(33,519)**	(13,439)
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**(15,155)**	20,451
الدخل التشغيلي قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**14,989**	31,960
• *المساهمين غير المسيطرين*		**3,375**	1,930
		18,364	33,890
التغير في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**(23,101)**	16,560
• *المساهمين غير المسيطرين*		**7,946**	3,891
		(15,155)	20,451

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	رأس المـال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	اجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
	ألف دينار عربي حسابي				
2021					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	883,025	339,249	185,000	118,252	**1,525,526**
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين	-	16,560	-	3,891	20,451
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**883,025**	**350,809**	**190,000**	**122,143**	**1,545,977**
2022					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	883,025	350,809	190,000	122,143	**1,545,977**
التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين	-	(23,101)	-	7,946	(15,155)
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**883,025**	**322,708**	**195,000**	**130,089**	**1,530,822**

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	إيضاح	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
• **أنشطة التشغيل**			
(الانخفاض) / الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**(15,155)**	20,451
معدّلاً بما يلي:			
إيرادات الفوائد على السندات والودائع		**(71,627)**	(31,549)
الفوائد على الودائع المقبولة		**51,724**	5,581
التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة	*17*	**35,539**	6,998
التغيّر غير المحقّق في قيم صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق العقار		**(2,264)**	(7,243)
استهلاك الممتلكات والمعدّات		**1,699**	1,125
التغيّر في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة		**10**	637
التغيّر في القروض للدول الأعضاء		**17,896**	(26,744)
التغيّر في خطوط الإئتمان		**102**	(17,366)
التغيّر في عقود تبادل عملات آجلة مُستحقة القبض		**33,095**	(29,903)
التغيّر في عقود تبادل عملات آجلة مُستحقة الدفع		**8,525**	(23,232)
التغيّر في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(368)**	8,955
التغيّر في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(17,652)**	17,994
التغيّر في تخصيصات دعم الشعب الفلسطيني		**777**	4,123
التغيّر في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع		**(344,519)**	163,147
التغيّر في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**278,303**	294,163
فوائد مستلمة		**45,870**	40,737
فوائد مدفوعة		**(30,409)**	(6,392)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل		**(8,454)**	421,482
• **أنشطة الاستثمار**			
صافي النقد المستخدم من الإستثمارات	*19*	**(76,682)**	(215,326)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(85,136)**	206,156
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**467,708**	261,552
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*3*	**382,572**	467,708

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

1 الوضع القانوني ونشاط الصندوق

صندوق النقد العربي (الصندوق) هو هيئة مالية عربية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان (أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. يتخذ الصندوق من مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً له (صندوق بريد رقم 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه، منها تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي المصرفي والمالية العامة. تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض المُمتد، والقرض التعويضي، وتسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من هذه الوسائل أيضا تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المُبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الإقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

يهدف الصندوق من خلال هذه الأنشطة مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الإقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أُعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات المعدّة من قِبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا محفظة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق الموقعة بين الدول الأعضاء في نيسان (أبريل) 1976، أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. يتم احتساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من الأوزان المرجحة لسلة العملات الرئيسية والتي تشمل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني واليوان الصيني والجنيه الإسترليني.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، يشتمل على تقديرات من قِبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المُحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. ترتكز الإفتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الموجودات والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المُراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المُراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المُحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتلاءم مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضُم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لكل من برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية ("المؤسسات التابعة").

تم تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية من قِبل مجلس محافظي الصندوق بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط ائتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.4% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 56.4%)*.

المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية هي مؤسسة مالية عربية إقليمية مملوكة بالكامل للصندوق تم إنشاؤها بناءً على قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (4) لسنة 2018 الذي اعتمد تنفيذ القرار رقم (10) لسنة 2017 الصادر عن مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية القاضي بإنشاء مؤسسة إقليمية عربية تُدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلّة برأسمال 100 مليون دولار أمريكي، واعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة جزءاً من مساهمته في رأس المال. تهدف المؤسسة إلى المساهمة في دعم فرص الاندماج والتكامل الاقتصادي والمالي بين الدول العربية ومع الشركاء التجاريين للدول العربية من خلال إنشاء وإدارة وتشغيل نظام لتقديم الخدمات اللازمة لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية والشركاء التجاريين.

تتخذ كلا المؤسستان التابعتان من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسات التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

يُبيّن الإيضاح رقم (13) حول البيانات المالية الموحّدة صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، برنامج تمويل التجارة العربية.

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس

السياسات التي يتبعها الصندوق فيما يخص تصنيف وقياس الأدوات المالية، تتلخص في التالي:

(1) التحقّق الابتدائي

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئياً بالقيمة العادلة. جميع الأدوات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة المُعدّلة بتكاليف المعاملة. إن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة. لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عند الاعتراف الأولي إلا في حال وجود فرق بين القيمة العادلة وسعر المُعاملة والذي يمكن إثباته من خلال مُعاملات السوق الحالية الأخرى التي يُمكن مُلاحظتها لنفس الأداة أو من خلال نماذج التقييم التي تتضمن مُدخلاتها فقط بيانات السوق التي يُمكن مُلاحظتها. بعد التحقق المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية المُصنفة بالتكلفة المطفأة والسندات والأوراق المالية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين (عناصر التغير الأخرى) في بيان الدخل الشامل.

يتم تسجيل جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تتطلب التسليم خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو أعراف السوق (المشتريات والمبيعات "بالطريقة العادية") في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بتسليم أو تسلم الأصل المالي. يتم الاعتراف بجميع المشتريات الأخرى عندما تصبح المُنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(2) تصنيف الأصول المالية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى (عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين)" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي، إضافةً إلى نموذج الأعمال المُتّبع لإدارة الأصول المالية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

صنـدوق النقــد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس *(تابع)*

(2) تصنيف الأصول المالية *(تابع)*

- تُصنّف الأصول المالية ضمن فئة **التكلفة المعدّلة بالإطفاء** إذا كانت تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المُرتبطة بها دون استهداف إمكانية بيعها بغض النظر عن تغير قيمها في السوق.
- الأصول المالية المصنّفة **بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل** تتمثل في تلك الأصول التي تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفائدة المُستحقة عليه ولكن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها مع استهداف إمكانية بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسّن قيمها في السوق.
- الأصول المالية الأخرى غير المُشمولة في التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها **بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر**.

يتم تقييم **نموذج الأعمال المتّبع لإدارة الاصول المالية** تأسيساً على السياسات المؤسسية المُعتمدة لأنشطة الإستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الإستثمارية أو الإقراضية وليس على مستوى الأصل المالي أخذاً بالإعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المُعلنة للمحافظ الإستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومُطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الإلتزامات التي تموّل تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الإستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي وتوقيتاتها وأسبابها وعمليات البيع المتوقّعة في المحفظة.

لأغراض **تقييم خصائص التدفقات النقدية**، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإئتمان المُرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كان التدفّق النقدي التعاقدي هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالاعتبار التالي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- شروط السداد المبكّر للأصل المالي أو تمديد فترة السداد.
- الشروط التي تحدّ من مقدرة الصندوق على المطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الأخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود.

(3) إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(4) الإلتزامات المالية

يُصنّف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس *(تابع)*

(5) تعديل الأصول المالية

يقوم الصندوق أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل الأحكام التعاقدية لبعض الأصول المالية. في هذه الحالات يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هذا التعديل جوهرياً أخذاً بالإعتبار عوامل مثل الاختلاف في الشروط التعاقدية التي قد تؤثر بشكل كبير على نوع المخاطر العائدة للأصل المالي، والتغيّر في أسعار الفائدة. إذا اتضح أن الشروط المعدّلة مُختلفة بشكل جوهري، في هذه الحالة يكون الحق في التدفقات النقدية من الأصل قد انتهى ويقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف به والاعتراف بأصل جديد بقيمته العادلة. يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي بالأصل المالي بهدف قياس التدني لاحقاً، يشمل ذلك تحديد ما إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائد للأصل المالي. أما إذا لم تكن الشروط مُختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. في هذه الحالة يقوم الصندوق بإحتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدّلة للأصل المالي والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل في بيان الدخل الشامل الموحد. لأغراض إحتساب التدني في القيمة، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كان الأصل المالي الجديد يستوفي خصائص التدفقات النقدية، المُتمثلة في الأصل والفائدة العائدة إليه. عندما يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة العادلة للأصل الجديد المعترف به وإدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

(6) استبعاد الأصول المالية والمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدي في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلّقة بملكيّة الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفتريّة والمقابل المقبوض يتم إدراجه في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الأصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند انقضاؤها، (أي عندما يتم الوفاء بالإلتزام المحدّد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحيته).

د) التدني في قيّم الأصول المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهر أو على مدى عمر الأصل المالي. يعتمد ذلك على درجة التغيّر في مخاطر الإئتمان العائدة للأصل المالي منذ الاعتراف الأول.

يتم الاعتراف بالتغيّر في الخسائر الإئتمانية المتوقّعة في الأرباح والخسائر. تأسيساً على ذلك يتم تصنيف مستوى التدني في قيم الأصول المالية في ثلاث مراحل مرتبطة بالتغيّر في مخاطر الإئتمان للأصول المالية منذ تاريخ الإعتراف بها على النحو التالي:

- **المرحلة الاولى** تتمثل في حالات الإقتناء الجديد للأصول، وحالات استقرار الوضع الإئتماني للأصول القائمة. يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهراً. هذه المُخصصات يتم أخذها عند الاعتراف بالأصل المالي، دون الإنتظار لحدوث مؤشر في تدني قيمته.
- **المرحلة الثانية** يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، ذلك إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائدة له ولكنه لم يتعثر بعد.
- **المرحلة الثالثة** في حال تعثّر الأصول المالية يتم تكوين مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، مع إحتساب إيرادات الفوائد استناداً إلى القيمة الصافية للأصل بعد تنزيل مُخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بالمبالغ الناتجة عن احداث التعثّر المحتملة على مدى عمر الأصل المالي، أما الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً فتمثّل الأحداث المحتملة خلال الاثني عشر شهراً القادمة من تاريخ البيانات المالية الموحّدة.

يقوم الصندوق باحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقّعة والاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد، وذلك على الأصول المالية المُصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل الموحد. أما الأصول المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبليّة مُباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيّرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يقوم الصندوق بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بإستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مُخصصات لها تماثل الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات مخاطر إئتمانية مُنخفضة في تاريخ البيانات المالية الموحّدة.
- الموجودات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطر الإئتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأوليّ.

يعتبر الصندوق أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان مُنخفضة عندما يكون تصنيفها الإئتماني مساوياً لفئة درجة الإستثمار المتعارف عليها عالمياً.

(1) قياس التدني

لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على أصوله المالية يطبّق الصندوق نموذج يستند على نسبة إحتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر، وقيمة الدين المعرض للخسارة. المُتغيرات وطرق القياس والعوامل المؤثرة في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة تختلف بحسب طبيعة وخصائص المحفظة المالية وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر أخذاً بالإعتبار العوامل الأكثر تأثيراً على حدوث التعثّر في الديون السيادية للدول الأعضاء، والتي تشمل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لدى الدولة المُقترضة. إضافةً إلى مؤشرات الخبرة التاريخية والتقييم الإئتماني للدولة المُقترضة. أما نسبة الخسارة عند حدوث التعثّر يتم احتسابها أخذاً بالإعتبار خبرة الصندوق وتجربته الذاتية مع دوله الأعضاء. يقوم الصندوق بتقدير الدين المعرض للخسارة بناءً على توقعات المبالغ التي تُستحق عند التعثّر. ينطبق ذلك على جميع محافظ الصندوق المالية الأخرى.
- **الإستثمارات المالية وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر استناداً إلى بيانات وكالات تصنيف الائتمان.

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الإئتمان

لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المُتعلقة بالأصول المالية يأخذ الصندوق في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المؤثرة وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان إذا تأخرت الدولة المُقترضة في سداد استحقاقاتها لمدة ستة أشهر، إلا إذا كان لدى الصندوق أدلة وافية أن مخاطر الإئتمان لم تزداد بصورة كبيرة على الرغم من التأخر، مثل أن يكون التأخر بسبب إجراءات إدارية داخلية.
- **الإستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المتعلقة بالإستثمارات المالية إذا انخفض تصنيفها الإئتماني بأكثر من ثلاث درجات، أو أن هنالك تراجعاً ملحوظاً في النظرة المستقبلية للجهة المصدرة للسند. يعتبر الصندوق التصنيف الإئتماني BBB أو أعلى ذو مخاطر إئتمانية منخفضة، بالتالي تحتسب لها خسائر إئتمانية متوقعة على مدى 12 شهراً.
- **خطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان، إذا تخلف المُقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك إما على مدى 12 شهراً مُقبلة أو مدى العمر المُتبقي لإلتزام المُقترض، ويعتمد مستوى التعثّر على المبالغ المتوقع تكبدها وقت حدوث التعثّر.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الإئتمان *(تابع)*

البيانات التي تستخدم في مراقبة مخاطر الإئتمان المُتعلقة بخطوط الإئتمان الممنوحة للوكالات الوطنية تشمل التالي:

- السجل التاريخي لسداد الوكالات للمبالغ المُستحقة عليها، بما في ذلك نسبة الدفع والتأخر في السداد.
- النسبة المُستنفذة من سقوف الإئتمان الممنوحة.
- فترات الإمهال في السداد المطلوبة والممنوحة.
- التغيرات في الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة.
- معلومات التصنيف الإئتماني التي توفرها وكالات التصنيف الخارجية.

يستخدم الصندوق التصنيف الإئتماني للوكالات الوطنية كمدخل أساسي لتحديد احتمالية التعثر. يقوم الصندوق بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول التعرض لمخاطر الإئتمان الخاصة به ويتم تحليلها حسب التوزيع الجغرافي ونوع الأصل المالي وطبيعة المُقترض والتصنيف الإئتماني. يتم الحصول على المعلومات المُستخدمة من مصادر داخلية وخارجية بناءً على طبيعة الأصل المالي الذي يتم تقييمه.

لدى الصندوق إجراءات رقابية فعالة للتأكّد من أن الزيادة الملحوظة في مخاطر الإئتمان يتم تحديدها قبل حدوث التعثّر.

(3) تعريف التعثّر

لم يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التعثّر بشكل محدد وإنما ترك ذلك لتقديرات المؤسسات، بحيث تراعي طبيعة الأصول المالية المكونة لمحافظها. مثل ذلك التعريف يجب أن يكون مُنسجماً مع التعريفات المطبّقة في إدارة مخاطر الإئتمان في الظروف العادية. يقوم الصندوق بإجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الجهة المُقترضة قد تعثّرت أو إذا كان من المحتمل أن لا تقوم بسداد التزاماتها للصندوق كاملة كما يلي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن الدول المُقترضة قد تعثّرت إذا كانت متأخرة في السداد لمدة عام. يتبع الصندوق سياسة تكوين مُخصص مُقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مُخصص مُقابل الفوائد التأخيرية المُحتسبة على مُتأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد مُتأخراتها.
- **خطوط الإئتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن الوكالة قد تعثرت عندما تتأخر في السداد لمدة 90 يومـاً أو أكثر.
- **الإستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك حالة تعثّر في الإستثمارات المالية إذا كان هناك تأخراً في السداد لمدة 90 يوم. يتم مراجعة الإستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لعوامل مالية أو إقتصاديه أو قانونية أو سياسية قد يكون لها تأثير على قيمتها السوقية.

(4) الخسائر الإئتمانية على قروض الصندوق

يقدم الصندوق قروض للدول الأعضاء تصنف ضمن الأصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على القروض الممنوحة للدول الأعضاء بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تستند سياسة الصندوق في التخصيص للإنخفاض في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء إلى الوضع المؤسسي الفريد للصندوق مع الدول الأعضاء وطبيعة القروض التي يقدمها الصندوق لهذه الدول.

يتمتع الصندوق بعلاقة فريدة مع دوله الأعضاء، وجميعها دول مساهمة في الصندوق. علاوة على ذلك، فإن القروض المقدمة إلى الدول الأعضاء هي ديون سيادية بطبيعتها، إذ يتم الإقراض حصراً ومُباشرة للحكومات ومن خلال دعم برامج تصحيحية تهدف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي تعزز من مقدرة الدول المقترضة على الإيفاء بالإلتزاماتها إتجاه الصندوق في المدى المتوسط والبعيد. تلتزم الدول الأعضاء بهذه البرامج التي تخضع لمُراجعات مُنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الصندوق أي خسائر للتدني في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء منذ إنشائه. أخذ هذه العوامل مُجتمعة بالحسبان يقلّل بشكل كبير من احتمالية تكبد الصندوق خسائر إئتمانية على محفظة قروضه.

13

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

(4) الخسائر الإئتمانية على قروض الصندوق *(تابع)*

نظرًا لخصائصه الفريدة، لا يمكن مُقارنة مخاطر الإئتمان للصندوق بتلك التي تواجهها المؤسسات المالية التجارية. عليه، فإن تقييم مخاطر الإئتمان على قروض الصندوق يتم بشكل كلي بناءً على الاعتبارات النوعية والكمية المتعلقة بكل دولة، مثل البرامج الإقتصادية المدعومة بقروض وتسهيلات، وتعاون الدولة بشأن تنفيذ السياسات وتسوية الإلتزامات المالية في الوقت المناسب، والتطلع إلى المستقبل.

قام الصندوق بتطوير نموذجًا للخسائر الإئتمانية المتوقعة على أصوله المالية وتطبيقه على محفظة قروضه للدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لقروض الصندوق وعلاقته المؤسسية مع الدول الأعضاء.

هـ) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن قبضه نظير أصل أو دفعة نظير تحويل إلتزام في معاملة مُنتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية هو سعرها في السوق النشطة. تعتبر السوق نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأداة المالية منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشطة على أساس السعر المعلّن لكل أداة في ذلك السوق. ينطبق ذلك حتى في حالات عدم قدرة السوق على استيعاب كافة الأدوات المراد قياسها. في حال عدم وجود سعر مُعلن في سوق نشطة يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تستفيد من معطيات التقييم ذات الصلة والجديرة بالملاحظة، كنموذج التدفقات النقدية أو المعاملات التي تمت حديثاً في ظروف مواتية. يتم تحليل مستويات القيمة العادلة في تسلسل هرمي، وذلك على النحو التالي:

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

هـ) قياس القيمة العادلة *(تابع)*

- **المستوى الأول:** يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) للموجودات أو المطلوبات المماثلة في السوق النشطة.
- **المستوى الثاني:** يتم تقييم هذه الأدوات بإستخدام الأساليب التي تكون معطياتها الأساسية قابلة للملاحظة إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة باستنباطها من أدوات مالية يمكن فيها ملاحظة المعطيات الخاصة بأساليب التسعير.
- **المستوى الثالث:** تشمل الأدوات التي لا يستند تقييمها إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق (معطيات غير جديرة بالملاحظة).

و) إعادة هيكلة المديونيات

يعتمد الصندوق آلية مرنة لإدارة وتسوية حالات التعثّر في القروض للدول الأعضاء بما يُمكّن من مساعدة الدول المتعثّرة ويحقّق مصلحة الصندوق في الحفاظ على حقوقه المالية. ترتكز سياسة معالجة الديون للدول المتعثّرة على معاملة كل حالة على حدة، تراعي حجم المديونية والأوضاع الإقتصادية والإمكانيات المالية للدول المقترضة والقدرة على تسوية الديون المتأخرة بما يؤدي إلى إعادة هيكلة أصول القروض المتأخرة والفوائد المتراكمة عليها.

نتيجة للعلاقة المتميّزة مع دوله الأعضاء وخبرته التاريخية، حيث لم يخسر الصندوق أياً من أصوله منذ بدء نشاطه الإقراضي، لا يقوم الصندوق بالتخصيص لأصول قروضه التي يقدمها لتلك الدول أو شطبها.

ز) الكفالات والتعزيزات الائتمانيّة

لا يقوم الصندوق بإصدار كفالات أو تعزيزات إئتمانية لمديونيات تخص أطراف أخرى.

ح) المعاملات بالعملات الأجنبية

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات، وتحول أرصدة الموجودات (بإستثناء الممتلكات والمعدات التي يتم تسجيلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند شرائها) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات لدى المؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي بإستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية العام. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات للمؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي باستخدام متوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة. الأرباح والخسائر المترتّبة على ذلك يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحّد.

ط) الأدوات المالية المُشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسات التابعة أدوات مالية مشتقة تشمل عقود مبادلات عملات وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسات التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بفروقات تحويل العملات الناتجة عن هذه العقود في بيان الدخل الشامل الموحّد.

ي) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ك) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الإقتصادية المتوقّعة.

ل) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل الشامل الموحّد بإستخدام معدّل الفائدة الفعلي. إن معدّل الفائدة الفعلي هو المعدّل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقّعة للموجودات أو المطلوبات المالية أو حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدّل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالإعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، وليس توقعات خسائر الإئتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدّل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدّل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

م) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة عند إعداد البيانات المالية الموحدة أن تختار السياسات المحاسبية المناسبة وتقوم بتطبيقها بشكل منتظم واتخاذ تقديرات وافتراضات معقولة ومتوازنة. في غياب المعيار أو التفسير ذي الصلة، فإن على الإدارة أن تقوم بتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات موثوقة مسترشدة بالتوجيهات الواردة في المعايير التي تنطبق على حالات مشابهة وبالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

فيما يلي الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي يعتقد الصندوق أن يكون لها تأثير على المبالغ التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال وتقييم خصائص التدفقات النقدية. يقوم الصندوق بتحديد نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين. يشمل هذا التقييم جميع الأدلة ذات الصلة مثل السياسات المعلنة للمحافظ ومدى تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع، وكيفية تقييم أداء الأصول المالية وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء هذه الأصول، وحجم ووتيرة عمليات البيع وتوقيتاتها. يقوم الصندوق بالتحقّق من الموجودات المالية المصنّفة بالتكلفة المطفأة التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم أسباب استبعادها. تعتبر المراقبة جزء من التقييم الذي يقوم به الصندوق حول ما إذا كان نموذج الأعمال ما زال مناسباً لبقية الموجودات التي يحتفظ بها الصندوق.

الإنخفاض في القيمة

- **الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان:** يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً للأصول المصنّفة في المرحلة الأولى، أو على مدى عمر الأصل المالي للأصول المصنّفة في المرحلتين الثانية والثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تزيد مخاطر الإئتمان بصورة كبيرة منذ الاعتراف الأولي بالأصل. لم يحدد المعيار الدولي رقم (9) تعريفاً للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بصورة كبيرة يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمدعمة. الإيضاح (د-2) أعلاه يُبيّن تعريف الزيادة الملحوظة في مخاطر الإئتمان لكل نوع من استثمارات الصندوق.
- **إنشاء مجموعات ذات خصائص إئتمانية متشابهة:** عندما يتم قياس الخسائر الإئتمانية بشكل جماعي يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة التصنيف والفترة المتبقية حتى الإستحقاق. يقوم الصندوق بتقييم مخاطر الإئتمان للتأكد أن الأساس الذي يقوم عليه تجميع الأصول المالية ما زال ملائماً.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

م) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية *(تابع)*

ن) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة أو المعدّلة التي تم إصدارها

إن السياسات المحاسبية المطبقة في هذه البيانات متوافقة مع السياسات المحاسبية التي كانت مطبقة في السنة السابقة باستثناء المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي أصبحت نافذة في أو بعد 01 يناير 2022 وهي كالتالي:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال: يتعلق هذا التعديل باستبدال الإشارة إلى الإطار المفاهيمي السابق الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989 بالإشارة إلى الإصدار الحالي الصادر في مارس 2018. يسري التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2022.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: تتعلق هذه التعديلات بالمعالجات المحاسبية للمتحصلات من الممتلكات والآلات والمعدات المشتراة قبل وضعها في الاستخدام. تسري هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2022
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة: يتعلق التعديل بتكاليف إتمام العقود المرهقة. يسري التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2022.

لم تؤثر التعديلات الواردة أعلاه بشكل جوهري على البيانات المالية الموحدة للصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، لم يقم الصندوق بالتطبيق المبكر للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة أو التعديلات التي صدرت ولم تصبح نافذة في أو قبل تاريخ البيانات المالية والتي تشمل:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين: يغطي هذا المعيار المعالجات المحاسبية لجميع أنواع عقود التأمين (على سبيل المثال، التأمين على الحياة، والتأمين المباشر، وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المؤسسات التي تصدرها، وكذلك يغطي بعض الضمانات والأدوات المالية مع الميزات التشاركية. يسري المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2023.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية: يتعلق التعديل بتصنيف المطلوبات على أساس مطلوبات متداولة أو غير متداولة. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من (69) إلى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المالية لمتداولة أو غير متداولة. يسري هذا التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2023.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات والاخطاء: توضح هذه التعديلات التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما توضح كيفية استخدام تقنيات ومدخلات القياس لتطوير التقديرات المحاسبية. يسري هذا التعديل في الفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2023.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية: يتعلق التعديل بالافصاح عن السياسات المحاسبية ويهدف التعديل إلى مساعدة المؤسسات على تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة وذلك من خلال:
  - استبدال مطلب قيام المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية "الهامة" بمصطلح الإفصاح عن السياسات المحاسبية "ذات الأهمية النسبية"
  - إضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المؤسسات لمفهوم الأهمية النسبية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية.

يسري هذا التعديل في الفترات التي تبدأ في أو بعد 01 يناير 2023.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

3 النقد والبنود المعادلة للنقد والودائع لدى البنوك

1.3 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**11,891**	8,938
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**370,681**	458,770
	382,572	467,708

2.3 ودائع لأجل لدى البنوك

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**370,681**	458,770
ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**1,086,885**	742,436
	1,457,566	1,201,206

4 الإستثمارات المالية

تتكون محفظة الإستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى إستثمارات بصناديق إستثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم تقييم الإستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بإستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم كما يلي:

المستوى (1): السعر السوقي المدرج (غير المعدّل) في سوق نشط لأداة مطابقة (سعر إغلاق الأسهم والأدوات المشتقة وسعر الشراء للأوراق المالية ذات العائد الثابت).

المستوى (2): تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي تكون مدخلات التقييم الهامة لها ملحوظة إما بصورة مباشرة مثل أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأسعار السوق المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تُعتبر أقل نشاطاً، أو بأساليب تقييم أخرى تكون فيها جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معطيات السوق.

المستوى (3): تشتمل هذه الفئة على كافة الأدوات التي تشتمل أساليب تقييمها على مدخلات لا ترتكز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير هام على تقييم الأداة.

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل [مستوى 1]	**1,020,587**	1,309,908
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل [مستوى 2]	**596,389**	429,814
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 3]	**111,492**	103,201
إستثمارات بسندات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**953,417**	781,382
	2,681,885	2,624,305
ينزل: مُخصص الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة على الإستثمارات بالسندات	**(1,079)**	(1,098)
	2,680,806	2,623,207

لا توجد مُناقلات بين المستويات الثلاثة للإستثمارات بالقيمة العادلة، خلال السنة المنتهية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 أو 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة في المستوى (2) من معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدّر السند أو المصدّرين المماثلين ومن منحنى العائد.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

قيمة الإستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء

بلغت القيمة في السوق للإستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء 942,063 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 781,990 ألف دينار عربي حسابي)*. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تجميع معلومات السوق الهامة التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدّر السند أو المصدّرين المماثلين.

إستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3)

يمثل هذا البند استثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار التي يتم تقييمها وفقاً لصافي قيمة الموجودات. يتم تقييم صافي الأصول لهذه الصناديق بواسطة مدراء هذه الصناديق.

الجدول التالي يبيّن التغيّر في قيّم الإستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 و2021 على التوالي:

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
صافي القيمة العادلة كما في بداية السنة	**103,201**	88,204
التغيّر المعترف به في حساب الأرباح والخسائر للسنة	**2,264**	7,243
إستثمارات جديدة	**5,718**	13,345
تسييل بالبيع	**(2,636)**	(5,692)
فروقات تحويل عملة	**2,945**	101
صافي القيمة العادلة كما في نهاية السنة	**111,492**	103,201

بلغت قيمة الأرباح غير المحقّقة المعترف بها (المستوى 3) في بيان الدخل الشامل الموحّد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 ما مجموعه 2,264 ألف دينار عربي حسابي *(2021: 7,243 ألف دينار عربي حسابي)*.

الجدول التالي يُلخص مكونات محفظة الإستثمارات حسب فئاتها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	2022			2021		
	دول عربية	دول غير عربية	المجموع	دول عربية	دول غير عربية	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي			ألف دينار عربي حسابي		
السندات والأوراق المالية						
جهات حكومية وشبة حكومية	290,586	737,498	**1,028,084**	548,376	970,081	1,518,457
بنوك ومؤسسات مالية	113,213	1,161,955	**1,275,168**	82,523	677,630	760,153
قطاع الصناعات	59,508	39,988	**99,496**	-	14,768	14,768
قطاعات تجارية أخرى	-	63,708	**63,708**	-	92,585	92,585
منظمات دولية	14,523	89,414	**103,937**	-	135,141	135,141
الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(831)	(248)	**(1,079)**	(805)	(293)	(1,098)
المجموع	**476,999**	**2,092,315**	**2,569,314**	630,094	1,889,912	2,520,006
صناديق إستثمارية غير مُدرجة						
صناديق الإستراتيجيات المتعددة	-	64,904	**64,904**	-	61,956	61,956
صناديق العقار	-	43,295	**43,295**	-	40,214	40,214
صناديق الاستثمار المتداولة	-	3,293	**3,293**	-	1,031	1,031
المجموع	**-**	111,492	**111,492**	-	103,201	103,201
	476,999	**2,203,807**	**2,680,806**	630,094	1,993,113	2,623,207

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

الإستثمارات المالية المدارة خارجياً

يسند الصندوق والمؤسسات التابعة إدارة جزء من المحافظ الإستثمارية لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للإتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 231,347 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 227,157 ألف دينار عربي حسابي)*.

5 عقود تبادل العملات الآجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق بإصدار أو الاحتفاظ بأدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة، وبالتالي فإن كل هذه الأدوات الغرض منها التحوط فقط.

بلغ صافي القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة مُستحقة الدفع 9,233 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 35,854 ألف دينار عربي حسابي مستحقة القبض)*. يتم تحديد القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة بالرجوع إلى الأسعار الآجلة التي تم الحصول عليها من مصادر تسعير الأدوات المالية رويترز وبلومبيرج. إن المدخلات الهامة في نماذج التسعير لهذه العقود يمكن ملاحظتها في السوق وبالتالي يمكن تصنيفها في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

6 خطوط الإئتمان

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**182,641**	165,516
سحوبات خلال السنة	**227,217**	241,121
	409,858	406,637
تسديدات خلال السنة	**(236,778)**	(228,572)
ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	**40**	(241)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**9,459**	4,817
الرصيد في نهاية السنة	**182,579**	182,641

يُقدّم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط إئتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية مُعتمدة لديها بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. لا توجد أرصدة غير مسحوبة من خطوط الإئتمان أو تخصيصات متعاقد عليها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 و31 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

7 قروض للدول الأعضاء

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**596,436**	569,692
سحوبات خلال السنة	**110,035**	137,255
تسديدات خلال السنة	**(127,931)**	(110,511)
الرصيد في نهاية السنة	**578,540**	596,436

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

7 قروض للدول الأعضاء

يتضمّن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022، أقساط قروض مُستحقة وغير مُستلمة بلغ مجموعها 165,589 ألف دينار عربي حسابي *(2021: 128,224 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المُسحوبة من القروض المُتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 ما مجموعه 33,748 ألف دينار عربي حسابي *(2021: 24,160 ألف دينار عربي حسابي)*.

8 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

9 مساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يساهم الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات بعدد 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المدفوع تم سدادها بالكامل. يتم تصنيف هذه المساهمة بالتكلفة ذلك لأن الصندوق غير ممثل في مجلس الإدارة وليس له حق التصويت في مجلس المساهمين، بالتالي ليس له تأثير في القرارات التي يتم اتخاذها بالمؤسسة.

10 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة على القروض للدول الأعضاء	79,920	72,804
ينزل: الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة	(78,234)	(71,459)
	1,686	1,345
الفوائد المستحقة على خطوط الائتمان	1,804	714
الفوائد المستحقة على الودائع والاستثمارات المالية	20,897	8,149
إجمالي الفوائد المستحقة	24,387	10,208
موجودات غير ملموسة (*)	6,635	7,459
ممتلكات ومعدّات	2,173	2,488
أرصدة مدينة أخرى	2,238	1,870
	35,433	22,025

(*) تتكوّن الموجودات غير الملموسة من صافي القيمة الدفترية لبرمجيات النظام التقني لمنصة الدفع "منصة بُنى" الذي تملكه المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

بلغ مجموع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 51,724 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) *2022 (2021: 5,581 ألف دينار عربي حسابي).*

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
فوائد مستحقة الدفع	**22,195**	880
صافي قيم معاملات إستثمارية قيد الدفع	**371**	932
رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني	**15,647**	14,870
هامش ضمان مُستحق الدفع	**225**	17,096
أرصدة دائنة أخرى	**5,858**	6,077
	44,296	39,855

- **مطلوبات طارئة**

بلغت المطلوبات الطارئة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 ما مجموعه 15,102ألف دينار عربي حسابي (2021: 5,597 ألف دينار عربي حسابي). تتمثل في ضمانات ومسائل بنكية أخرى تم تقديمها بواسطة برنامج تمويل التجارة العربية بسياق أعماله الاعتيادية ومن المتوقع أن لا تنشأ عنها مطلوبات جوهرية.

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين

استناداً إلى المادة الخامسة والثلاثين من اتفاقية تأسيس الصندوق، يحق لأي عضو الانسحاب بعد مرور خمس سنوات على عضويته واسترداد أسهمه وما يستحقه من نسبة في صافي الموجودات. وقد اعتمد قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2005 تطبيق قاعدة الوزن المرجّح لتحديد حصص الدول الأعضاء في صافي الموجودات، أخذاً بالاعتبار التفاوت الزمني في سداد الأقساط. يحتفظ الصندوق بسجل لكل دولة عضو يشتمل على حصتها المقوّمة بالوزن المرجّح.

تأسيساً على ذلك ووفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض" يعتبر رأس مال الصندوق المكتتب به والاحتياطيات أدوات مالية قابلة للاسترداد وتصنف وفقاً لذلك كالتزامات مالية.

أ) رأس المال المكتتب به والمدفوع

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(16,975)**	(16,975)
رأس المال المدفوع	**883,025**	883,025

وافق مجلس محافظي الصندوق بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق المبلغ المتبقي من المستحق نقداً في زيادة رأس المال بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين *(تابع)*

ب) الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء، أيهما أكبر، إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم هذا الإحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً، ويحوّل المتبقي من الدخل التشغيلي إلى الإحتياطي العام. يتضمن الإحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 مبلغ 29,123 ألف دينار عربي حسابي *(2021: 26,622 ألف دينار عربي حسابي)*، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية.

اعتمد مجلس المحافظين في قراره رقم (6) لسنة 2022 التخصيص رقم عشرين لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2021 (ما قيمته 3,196 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً تاسع عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (6) لسنة 2021، بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2020 (ما قيمته 4,123 ألف دينار عربي حسابي).

ج) المساهمون غير المسيطرين

يمثل هذا البند حصة جميع المساهمين غير المسيطرين في صافي موجودات برنامج تمويل التجارة العربية كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي. تصنف حصص المُساهمين غير المُسيطرين كإلتزامات مالية والتي كانت كالتالي:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي
صافي المُوجودات العائد للمساهمين في برنامج تمويل التجارة العربية بالدولار الأمريكي:		
- رأس المال المدفوع	**986,635**	986,635
- الاحتياطيات	**204,354**	189,411
	1,190,989	1,176,046
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المُسيطرين	**519,382**	512,873

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
التغيّر في صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين:		
الرصيد في بداية السنة	**122,143**	118,252
صافي الدخل للسنة	**3,375**	1,930
توزيعات خلال السنة	**(1,073)**	(1,004)
التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات بالقيمة العادلة	**(645)**	-
فروقات تحويل	**6,289**	2,965
	130,089	122,143

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

14 الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
إطفاء الخصم (العلاوة) لعقود تبادل العملات الآجلة	**8,585**	3,288
التغير في قيم صناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	**2,264**	7,243
نتائج التعامل في السندات والأوراق المالية	**(1,623)**	3,732
إيرادات أخرى	**(155)**	(764)
	9,071	13,499

15 مصروفات إدارية وعمومية

المصروفات الإدارية والعمومية بلغت 10,653 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 5,649 ألف دينار عربي حسابي)*. تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية مُكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف العاملين بمبلغ 6,222 ألف دينار عربي حسابي *(2021: 4,918 ألف دينار عربي حسابي)*. منها 490 ألف دينار عربي حسابي تمثل مصاريف الإدارة العليا (2021: 290 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسات التابعة 210 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 185 موظفاً)*.

تتضمّن المصروفات الإدارية والعمومية لسنة 2022 مبلغ 3,806 ألف دينار عربي حسابي تتعلّق بالمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية منها مبلغ 994 ألف دينار عربي حسابي مكافآت مجلس الإدارة وتكاليف العاملين، أما الباقي يتعلّق بمصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

16 معونة فنية

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**65**	108
مُساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(28)**	(68)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**37**	40

17 التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
التغير في قيمة السندات	**(32,072)**	(10,781)
التغير في قيمة عقود تبادل العملات الآجلة	**(3,467)**	3,783
التغيّر خلال السنة	**(35,539)**	(6,998)

18 تغيرات أخرى

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
توزيعات نقدية للمساهمين غير المسيطرين	**(1,073)**	(1,004)
فروقات تحويل حصة المساهمين غير المسيطرين	**6,289**	2,965
	5,216	1,961

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

19 صافي النقد من الإستثمارات

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
صافي النقد المستخدم في الإستثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	**(6,026)**	(7,754)
المستلم من/ (المستخدم في) بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة	**92,191**	(52,368)
المستخدم في بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**(161,973)**	(155,081)
فروقات إعادة تقييم	**(874)**	(123)
	(76,682)	(215,326)

20 الأموال المدارة

بلغت الأموال المدارة من قِبل الصندوق لصالح منظمات عربيّة ما يعادل 9,847 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 9,311 ألف دينار عربي حسابي)*.

21 المُعاملات مع جهات ذات علاقة

الجهات ذات علاقة مع الصندوق هي الدول الأعضاء وهي المستهدفة من أنشطة الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم (1).

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	إيضاح	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
قروض للدول الأعضاء	7	**578,540**	596,436
ودائع مقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**3,376,101**	3,097,798
إيرادات فوائد ورسوم على قروض للدول الأعضاء		**6,198**	4,249
نفقات فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**51,724**	5,581
نفقات معونة فنية	16	**37**	40

22 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الإستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الإستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كما يلي:

	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والإفريقية	**1,299,877**	1,485,055
أوروبا	**1,228,696**	781,227
أمريكا الشمالية	**371,064**	225,774
الشرق الأقصى	**1,146,650**	1,206,384
المنظمات الدولية	**103,976**	134,911
	4,150,263	3,833,351

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022:

	المجموع	أقـل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلـى خـمس سنوات	أكثر من خـمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	382,572	382,572	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,086,885	1,077,918	8,967	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,616,728	981,469	216,980	335,192	83,087	-
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	952,586	512,825	293,835	137,078	8,848	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	111,492	111,492	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	182,579	100,008	53,025	29,546	-	-
قروض للدول الأعضاء	578,540	222,069	96,559	245,036	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	8,301	-	-	-	-	8,301
حسابات مدينة وموجودات أخرى	35,433	18,278	3,684	4,117	546	8,808
	4,960,452	**3,406,631**	**673,050**	**750,969**	**92,481**	**37,321**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,376,101	2,461,127	914,974	-	-	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	9,233	9,233	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	44,296	21,456	17,805	1,105	3,930	-
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,400,733	-	-	-	-	1,400,733
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	130,089	-	-	-	-	130,089
	4,960,452	**2,491,816**	**932,779**	**1,105**	**3,930**	**1,530,822**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**33,748**	-	-	-	-	**33,748**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

1 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022:

	المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً
		ألف دينار عربي حسابي	
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	382,572	382,572	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,086,885	1,086,885	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,616,728	1,198,449	418,279
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	952,586	806,660	145,926
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	111,492	111,492	-
خطوط الإئتمان	182,579	153,033	29,546
قروض للدول الأعضاء	578,540	318,628	259,912
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	8,301	-	8,301
حسابات مدينة وموجودات أخرى	35,433	21,962	13,471
	4,960,452	**4,079,681**	**880,771**
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,376,101	3,376,101	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	9,233	9,233	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	44,296	39,260	5,036
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,400,733	-	1,400,733
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	130,089	-	130,089
	4,960,452	**3,424,594**	**1,535,858**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**33,748**	-	**33,748**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموّحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021:

	المجموع	أقـل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلـى خـمس سنوات	أكثر من خـمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	467,708	467,708	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	742,436	682,414	60,022	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,739,444	1,106,755	221,949	327,161	83,579	-
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	780,562	503,665	64,973	194,338	17,586	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	103,201	103,201	-	-	-	-
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	35,854	35,854	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	182,641	125,687	35,555	21,399	-	-
قروض للدول الأعضاء	596,436	188,919	89,724	302,917	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	7,987	-	-	-	-	7,987
حسابات مدينة وموجودات أخرى	22,025	10,318	1,346	414	-	9,947
	4,683,630	**3,224,521**	**473,569**	**846,229**	**101,165**	**38,146**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,097,798	3,097,798	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	39,855	19,744	15,468	816	3,827	-
صـافي الموجـودات العائـد للـدول الأعضاء	1,423,834	-	-	-	-	1,423,834
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	122,143	-	-	-	-	122,143
	4,683,630	**3,117,542**	**15,468**	**816**	**3,827**	**1,545,977**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**24,160**	-	-	-	-	**24,160**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموّحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021:

	المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً
	ألف دينار عربي حسابي		
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	467,708	467,708	-
ودائع لأجل لدى البنوك	742,436	742,436	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,739,444	1,328,704	410,740
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	780,562	568,638	211,924
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	103,201	103,201	-
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	35,854	35,854	-
خطوط الإئتمان	182,641	161,242	21,399
قروض للدول الأعضاء	596,436	278,643	317,793
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	7,987	-	7,987
حسابات مدينة وموجودات أخرى	22,025	11,664	10,361
	4,683,630	**3,698,090**	**985,540**
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,097,798	3,097,798	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	39,855	35,212	4,643
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,423,834	-	1,423,834
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين	122,143	-	122,143
	4,683,630	**3,133,010**	**1,550,620**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**24,160**	-	**24,160**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وبالقيمة العادلة في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. ويقوم برنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لأهدافه المحددة في نطاقه الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق وبرنامج تمويل التجارة العربية لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

تتضمن البيانات المالية الموحّدة مخصصات بمبلغ 1,713 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 *(2021: 1,703 ألف دينار عربي حسابي)* تمثل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على الودائع والسندات بالإضافة إلى خطوط الائتمان.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان، يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية إلى أدوات تندرج في فئة الإستثمار وأخرى تندرج في درجة غير فئة الإستثمار. يتوافق تعريف الصندوق لتصنيف "درجة الإستثمار" مع ما هو متعارف عليه عالمياً، أي يتم تصنيف الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني BBB وما فوق كأدوات استثمارية، ويتم تصنيف الفئات التي تقل تصنيفها عن BBB على أنها أدوات غير إستثمارية.

يُقدم الصندوق قروض لدوله الأعضاء فقط. يُمثل رصيد قروض إحدى الدول الأعضاء مانسبته 41% من إجمالي رصيد القروض كما في 31 ديسمبر 2022.

الجداول التالية تُلخص القيم الإجمالية للأصول المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان وذلك طبقاً لمراحل التدني في قيم الأصول المالية وبحسب تصنيفاتها الائتمانية وذلك كما في 31 ديسمبر 2022 و2021:

(ألف دينار عربي حسابي)

التصنيف الائتماني	2022			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض(*):				
• إجمالي المحفظة	387,533	-	191,007	578,540
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	-	-
• **صافي قيمة المحفظة**	**387,533**	**-**	**191,007**	**578,540**
محفظة خطوط الائتمان:				
• جهات سيادية	140,513	-	-	140,513
• بنوك تجارية	42,485	-	-	42,485
إجمالي المحفظة	182,998	-	-	182,998
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(419)	-	-	(419)
صافي قيمة المحفظة	**182,579**	**-**	**-**	**182,579**
محفظة الودائع:				
• درجة فئة الإستثمار	1,407,061	-	-	1,407,061
• دون فئة الإستثمار	36,193	-	-	36,193
• غير مصنفة	14,527	-	-	14,527
إجمالي المحفظة	1,457,781	-	-	1,457,781
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(215)	-	-	(215)
صافي قيمة المحفظة	**1,457,566**	**-**	**-**	**1,457,566**
محفظة السندات:				
• درجة فئة الإستثمار	2,473,533	-	-	2,473,533
• دون فئة الإستثمار	96,860	-	-	96,860
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	2,570,393	-	-	2,570,393
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(1,079)	-	-	(1,079)
صافي قيمة المحفظة	**2,569,314**	**-**	**-**	**2,569,314**

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

التصنيف الائتماني	2021			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض(*):				
• إجمالي المحفظة	405,429	-	191,007	596,436
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	-	-
• **صافي قيمة المحفظة**	**405,429**	**-**	**191,007**	**596,436**
محفظة خطوط الائتمان:				
• جهات سيادية	124,560	-	-	124,560
• بنوك تجارية	58,540	-	-	58,540
إجمالي المحفظة	183,100	-	-	183,100
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(459)	-	-	(459)
صافي قيمة المحفظة	**182,641**	**-**	**-**	**182,641**
محفظة الودائع:				
• درجة فئة الإستثمار	1,158,292	-	-	1,158,292
• دون فئة الإستثمار	43,060	-	-	43,060
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	1,201,352	-	-	1,201,352
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(146)	-	-	(146)
صافي قيمة المحفظة	**1,201,206**	**-**	**-**	**1,201,206**
محفظة السندات:				
• درجة فئة الإستثمار	2,426,416	-	-	2,426,416
• دون فئة الإستثمار	94,688	-	-	94,688
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	2,521,104	-	-	2,521,104
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(1,098)	-	-	(1,098)
صافي قيمة المحفظة	**2,520,006**	**-**	**-**	**2,520,006**

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

الجداول التالية تلخص التغيّر في القيم الإجمالية للأصول المالية خلال عامي 2022 و2021 على التوالي:

(ألف دينار عربي حسابي)

	2022			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	405,429	-	191,007	**596,436**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	110,035	-	-	110,035
• تسديدات خلال السنة	(127,931)	-	-	(127,931)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**387,533**	**-**	**191,007**	**578,540**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	183,100	-	-	**183,100**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	227,217	-	-	227,217
• تسديدات خلال السنة	(236,778)	-	-	(236,778)
• فروقات تحويل العملات	9,459	-	-	9,459
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**182,998**	**-**	**-**	**182,998**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	1,201,352	-	-	**1,201,352**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	17,969,402	-	-	17,969,402
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(17,766,169)	-	-	(17,766,169)
• فروقات تحويل العملات	53,196	-	-	53,196
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**1,457,781**	**-**	**-**	**1,457,781**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	2,521,104	-	-	**2,521,104**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	3,913,580	-	-	3,913,580
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(3,949,037)	-	-	(3,949,037)
• فروقات تحويل العملات	84,746	-	-	84,746
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**2,570,393**	**-**	**-**	**2,570,393**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

	2021			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**378,685**	**110,645**	**80,362**	**569,692**
التغير في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	(110,645)	110,645	-
• سحوبات خلال السنة	137,255	-	-	137,255
• تسديدات خلال السنة	(110,511)	-	-	(110,511)
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**405,429**	-	**191,007**	**596,436**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**165,734**	-	-	**165,734**
التغير في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	241,121	-	-	241,121
• تسديدات خلال السنة	(228,572)	-	-	(228,572)
• فروقات تحويل العملات	4,817	-	-	4,817
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**183,100**	-	-	**183,100**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**1,159,955**	-	-	**1,159,955**
التغير في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	20,991,457	-	-	20,991,457
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(21,115,390)	-	-	(21,115,390)
• فروقات تحويل العملات	165,330	-	-	165,330
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**1,201,352**	-	-	**1,201,352**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في بداية السنة	**2,329,769**	-	-	**2,329,769**
التغير في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	3,063,043	-	-	3,063,043
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(2,981,300)	-	-	(2,981,300)
• فروقات تحويل العملات	109,592	-	-	109,592
إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة	**2,521,104**	-	-	**2,521,104**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته *(تابع)*

يُلخص الجدول التالي التغيّر في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقّعة:

	الخسائر الائتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً	
	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
محفظة الودائع		
الرصيد كما في بداية السنة	**146**	117
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**69**	29
الرصيد كما في نهاية السنة	**215**	146
محفظة السندات		
الرصيد كما في بداية السنة	**1,098**	731
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(19)**	367
الرصيد كما في نهاية السنة	**1,079**	1,098
خطوط الائتمان		
الرصيد كما في بداية السنة	**459**	218
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(40)**	241
الرصيد كما في نهاية السنة	**419**	459
المجموع		
الرصيد كما في بداية السنة	**1,703**	1,066
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**10**	637
الرصيد كما في نهاية السنة	**1,713**	1,703

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسات التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الإئتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين وبيان الدخل الشامل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدّلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المُعطيات الأخرى على حالها دون تغيير:

	التغير في نقاط الأساس	2022 ألف دينار عربي حسابي	2021 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الدخل التشغيلي	25	**924**	841
التأثير على صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين	25	**1,213**	1,293

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيّم المُدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

لا يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض المقدّمة للدول الأعضاء على النحو المحدّد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، ذلك بسبب الخصائص الفريدة لهذه القروض وعدم وجود سوق رئيسية لمثل هذه القروض.

إن القيمة الدفترية لخطوط الإئتمان والودائع لأجل والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والحسابات المدينة والموجودات الأخرى والحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى، تعتبر تقديرات معقولة لقيمها العادلة، ذلك لأن معظم هذه الموجودات والمطلوبات لها استحقاقات قصيرة الأجل.

هـ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العُملات بشكل أساسي من خلال الاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود تبادل العملات الآجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للإستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الإستثمار. ويتم ذلك بإستخدام مُشتقات الأدوات المالية المتمثلة بعقود تبادل العملات الآجلة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

23 الأدوات المالية *(تابع)*

و) إدارة مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء والإيفاء بإلتزاماته الأخرى في الوقت المناسب. حيث أن عليه تقدير توقيت ومقدار احتياجات الدول الأعضاء أثناء الظروف غير المواتية يزيد من الحاجة لإدارة السيولة لديه وينبغي أن يكون مُستعدًا لتوفير الموارد للإحتياجات غير المتوقعة. يدير الصندوق مخاطر السيولة لديه من خلال مُراقبة التطورات في مركز السيولة عن كثب، كما يقوم الصندوق أيضاً بمتابعة التطورات في الدول الأعضاء للتنبؤ باحتياجات تلك الدول بصورة أفضل.

يقوم الصندوق بالدخول في عقود تبادل عملات آجله وسندات وأوراق مالية غير مدرجة في سوق نشطه، والإستثمار في صناديق إستراتيجيات متعددة وصناديق عقار غير مُدرجة، بالتالي قد لا يكون مُتاحاً للصندوق تصفية هذه الإستثمارات أو الإستجابة للأحداث التي قد تؤدي للإنخفاض في قيمتها بالسرعة المطلوبة.

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال التنويع في مكونات الأصول وآجالها مع الأخذ في الاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، واحتياجات السيولة والأحتفاظ بأرصدة كافية من النقد وما يعادله وأوراق المالية القابلة للتداول.

الجدول التالي يُبيّن استحقاقات المعلومات المالية للصندوق كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 و2021.

	المجموع	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
31 ديسمبر 2022				
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**3,376,101**	1,811,202	649,925	914,974
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**75,605**	25,363	8,970	41,272
	3,451,706	1,836,565	658,895	956,246
31 ديسمبر 2021				
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**3,097,798**	2,568,800	528,998	-
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**1,847**	1,350	497	-
	3,099,645	2,570,150	529,495	-

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسات التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على برنامج تمويل التجارة العربية من توزيع أرباح نقدية لمُساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن البيانات الموحّدة للتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين بالمؤسسات التابعة.

(ح) إدارة مخاطر الأسعار

يتعرض الصندوق لمخاطر التغير في أسعار السندات والأوراق المالية وعقود تبادل العملات الآجله الذي قد ينتج من التغير في معدّلات الفائدة في المستقبل. وعندما تكون تلك السندات بعملات أخرى غير الدينار العربي الحسابي، فإن تحويل تلك السندات من العملات الأجنبية إلى الدينار العربي الحسابي سيعرض الصندوق لمخاطر التغيرات في أسعار صرف تلك العملات. الإيضاح (هـ) "مخاطر العملات الأجنبية" أعلاه يبين كيفية إدارة هذا العنصر من مخاطر الأسعار وقياسه وفقاً للحدود التي تحددها إدارة الصندوق.

تتمثل سياسة الصندوق في إدارة مخاطر الأسعار من خلال التنويع واختيار الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن الحدود المرسومة بسياسة الإستثمار والتي تتطلب مراقبة الوضع العام للسوق على أساس يومي ومُراجعته على أساس ربع سنوي من قبل إدارة الصندوق.

الهيكل التنظيمي للصندوق

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضـــمن الهيكل التنظيمي لصـــندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول الأعضـاء في الصـندوق، وينتخب المجلس رئيسـاً له من بين أعضـائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصـندوق، ويتمتع بجميع سـلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصـندوق اجتماعاً سـنوياً، في النصـف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس محافظي الصندوق كما في 31 ديسمبر 2022:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور عادل أحمد إسماعيل الشركس[1]
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد محمود العسعس
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي محمد بن هادي الحسيني
	نائب المحافظ	معالي خالد محمد بالعمى
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور مروان العباسي
	نائب المحافظ	سعادة مراد عبد السلام
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي ابراهيم جمال كسالي [2]
	نائب المحافظ	معالي صالح الدين طالب [3]
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي عثمان إبراهيم روبله [4]
	نائب المحافظ	سعادة أحمد عثمان علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور جبريل إبراهيم محمد
	نائب المحافظ	سعادة حسين يحيى جنقول [5]
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور كنان ياغي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد عصام هزيمة
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي الدكتور علمي محمود نور [6]
	نائب المحافظ	سعادة عبد الرحمن محمد عبد الله
جمهورية العراق	المحافظ	معالي مصطفى غالب مخيف
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي سلطان بن سالم الحبسي
	نائب المحافظ	سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
دولة فلسطين	المحافظ	معالي الدكتور محمد مصطفى
	نائب المحافظ	عطوفة اللواء طلال دويكات
دولة قطر	المحافظ	معالي علي بن أحمد الكواري
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
جمهورية القُمر المتحدة	المحافظ	معالي مزي عبد محمد شافع [7]
	نائب المحافظ	سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ	معالي عبدالوهاب محمد الرشيد [8]
	نائب المحافظ	معالي باسل الهارون [9]
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	معالي رياض توفيق سلامة
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور وسيم منصوري
دولـــة ليبيـــا	المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير
	نائب المحافظ	سعادة ناجي محمد عيسى بلقاسم
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي حسن عبدالله [10]
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد معيط
المملكة المغربية	المحافظ	معالي نادية فتاح
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمد الأمين الذهبي [11]
	نائب المحافظ	سعادة فيلالي محمد فيلالي
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي سالم صالح بن بريك
	نائب المحافظ	معالي أحمد أحمد غالب

1 اعتباراً من يناير 2022 خلفاً معالي الدكتور زياد فريز.
2 اعتباراً من يونيو 2022 خلفاً لمعالي معالي عبد الرحمان راوية، الذي كان خلفاً لمعالي أيمن بن عبد الرحمان.
3 اعتباراً من مايو 2022 خلفاً لسعادة رستم فاضلي.
4 اعتباراً من فبراير 2022 خلفاً لمعالي معالي عبد الكريم آدم شير.
5 اعتباراً من مارس 2022 خلفاً لسعادة محمد الفاتح زين العابدين.
6 اعتباراً من سبتمبر 2022 خلفاً لمعالي عبد الرحمن دعاله بيله.
7 اعتباراً من مايو 2022 خلفاً لمعالي كمال دين صيف.
8 اعتباراً من ديسمبر 2021 خلفاً لمعالي خليفة مساعد حمادة.
9 اعتباراً من أبريل 2022 خلفاً لمعالي الدكتور محمد يوسف الهاشل.
10 اعتباراً من أغسطس 2022 خلفاً لمعالي طارق عامر.
11 اعتباراً من أبريل 2022 خلفاً لمعالي الشيخ الكبير ولد مولاي الطاهر.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2022-2025)، كما في نهاية ديسمبر 2022:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور رياض بن محمد الخريّف	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة علي بوهراوة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة مازن صباح أحمد	جمهورية العراق	12.27
سعادة سامية قرشى الطيب عمر (السودان)	جمهورية مصر العربية	*19.65
	الجمهورية اليمنية	
	جمهورية السودان	
	جمهورية الصومال الفيدرالية	
	جمهورية جيبوتي	
	جمهورية القمر المتحدة	
سعادة فيصل فهد عبد العزيز المزيـــني (الكويت)	دولة الكويت	15.13
	دولة الإمارات العربية المتحدة	
سعادة عبدالعلي الدباغ (المغرب)	المملكة المغربية	12.87
	دولة ليبيا	
	الجمهورية التونسية	
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	
سعادة الدكتور قيس بن عيسى اليحيائي (عُمان)	دولة قطر	6.77
	مملكة البحرين	
	سلطنة عُمان	
الدكتور نضال العزام (الأردن)	الجمهورية العربية السورية	7.07
	المملكة الأردنية الهاشمية	
	الجمهورية اللبنانية	
	دولة فلسطين	

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام في إنجاز أعمال الصندوق موظفون فنيون ينتظمون في عدة دوائر. إضافة إلى الدوائر، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، ووحدة للاستراتيجية والتقييم، ووحدة لإدارة المخاطر. كما تم تشكيل خمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): جداول القروض

جدول (1/أ): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2022)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان				5,000					
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب				9,800					
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن				3,920					
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان				4,800					
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن					3,920				
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق				27,000					
	36	سوريا					3,000				
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن					1,960				
	39	اليمن		5,700							
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن					4,900				
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن				5,100					
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن				2,660					
	51	الأردن					700				
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (1/ب): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2022) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991											
1992	89	المغرب			14,800						
	90	تونس	3,675								
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (1/ج): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2022) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910		
	105	اليمن							9,057		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**0**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605		
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب							10,878		
	109	تونس							5,072		
	110	لبنان	3,675								
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**0**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان							3,601		
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر							23,153		
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**0**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214		
	117	المغرب							14,504		
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس							6,762		
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**0**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870		
	123	جيبوتي							420		
	124	لبنان	3,675								
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**0**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100		
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس							5,175		
	130	السودان			9,800						
	131	مصر							23,625		
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**0**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان							9,800		
	134	لبنان							6,825		
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**0**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**0**	**350**
2007	136	سوريا							2,000		
	137	لبنان							9,100		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**0**	**28,598**

جدول (1/د): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2022) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن							12,275		
	144	المغرب							47,863		
	145	موريتانيا							9,120		
	146	المغرب				21,880					
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**0**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**0**	**117,868**
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**0**	**115,700**
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**0**	**117,962**
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**0**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**0**	**191,225**
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	**0**	**0**	**13,400**	**0**	**0**	**69,500**	**0**	**82,900**
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس								18,532	
	182	السودان								22,800	
	183	مصر								87,700	
	184	المغرب				41,125					
			0	**0**	**0**	**59,657**	**0**	**0**	**0**	**129,032**	**188,689**
2019	185	الأردن							23,000		
	186	السودان		27,400							
	187	السودان				27,400					
			0	**27,400**	**0**	**27,400**	**0**	**0**	**23,000**	**0**	**77,800**
2020	188	مصر							153,475		
	189	الأردن	10,000								
	190	المغرب	30,844								
	191	المغرب							51,406		
	192	تونس	14,381								
	193	تونس							23,968		
			55,225	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**228,849**	**0**	**284,074**
2021	194	تونس				19,175					
	197	الأردن				14,770					
	198	الأردن								13,290	
			0	**0**	**0**	**33,945**	**0**	**0**	**0**	**13,290**	**47,235**
2022		المغرب								12,748	
		مصر				87,700					
		تونس		19,175							
			0	**19,175**	**0**	**87,700**	**0**	**0**	**0**	**12,748**	**119,623**
		المجمـــــوع	**486,475**	**193,326**	**450,331**	**523,937**	**64,730**	**32,489**	**945,476**	**155,070**	**2,851,834**

جدول (2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2022)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	7	43.724
الجمهورية التونسية	7	43.143
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	11	60.394
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	67	**486.475**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
جمهورية السودان	1	27.400
الجمهورية التونسية	1	19.175
	16	**193.326**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	56.100
الجمهورية التونسية	4	53.907
جمهورية السودان	3	37.200
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	4	191.895
المملكة المغربية	5	107.555
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	29	**523.937**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	74.869
الجمهورية التونسية	7	88.912
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	6	368.303
المملكة المغربية	8	313.114
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	39	**945.476**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية السودان	1	22.800
جمهورية مصر العربية	1	87.700
الجمهورية التونسية	1	18.532
المملكة الأردنية الهاشمية	1	13.290
المملكة المغربية	1	12.748
	5	**155.070**

جدول (3) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2021 - 2022)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2021			نهاية عام 2022		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	50,609	5,905	**56,514**	35,435	5,905	**41,340**
جمهورية السودان	110,645		**110,645**	110,645		**110,645**
الجمهورية العربية السورية	2,880		**2,880**	2,880		**2,880**
جمهورية الصومال	14,876		**14,876**	14,876		**14,876**
جمهورية مصر العربية	202,587		**202,587**	237,667		**237,667**
المملكة المغربية	86,539		**86,539**	59,527		**59,527**
الجمهورية اليمنية	62,605	18,255	**80,860**	62,605	18,255	**80,860**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2,500		**2,500**	625		**625**
الجمهورية التونسية	63,195		**63,195**	54,280	9,588	**63,868**
المجموع	**596,436**	**24,160**	**620,596**	**578,540**	**33,748**	**612,288**

جدول (4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2022)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	12,967	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558
2019	77,800	504,396	465,981
2020	284,074	683,872	569,692
2021	47,235	620,596	596,436
2022	**119,623**	**612,288**	**578,540**

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

جدول رقم (5): أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال عام 2022

	يناير 22	فبراير 22	مارس 22	أبريل 22	مايو 22	يونيو 22	يوليو 22	أغسطس 22	سبتمبر 22	أكتوبر 22	نوفمبر 22	ديسمبر 22
أجل 7 سنوات	1.88%	2.03%	2.08%	2.64%	3.11%	3.05%	3.17%	2.83%	3.50%	3.99%	4.09%	3.71%
أجل 5 سنوات	1.79%	1.96%	2.00%	2.65%	3.04%	2.99%	3.09%	2.79%	3.51%	4.03%	4.13%	3.78%
أجل 4 سنوات	1.72%	1.91%	1.96%	2.66%	3.00%	2.96%	3.04%	2.79%	3.53%	4.06%	4.17%	3.85%
أجل 3 سنوات	1.62%	1.84%	1.90%	2.64%	2.95%	2.92%	3.00%	2.83%	3.58%	4.10%	4.24%	3.98%
أجل 6 أشهر	0.95%	0.99%	1.12%	1.21%	1.41%	1.53%	1.79%	2.29%	2.47%	2.97%	2.38%	3.66%

الشكل رقم (6) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال
خلال الفترة (2010 - 2022)

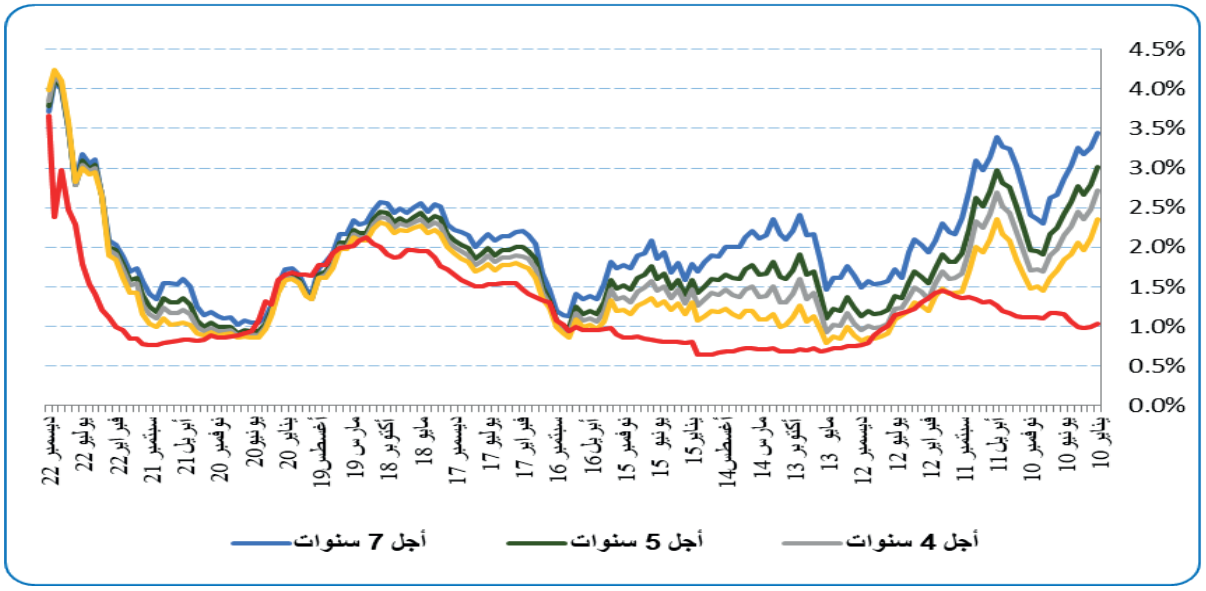

ملحق رقم (2): رأس المال

جدول (ب-1) : رأس المال كما في 31 ديسمبر 2022

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3-	مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7-	جمهورية السودان	27,600	200	14,400	13,000	27,600
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال الفيدرالية	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11-	سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12-	دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13-	دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15-	دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17-	المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**456,979**	**420,710**	**883,025**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

**التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم : (3)
عدد الكوادر العربية المستفيدة من الدورات التدريبية بصندوق النقد العربي
خلال الفترة (1988/1/1 - 2022/12/31)

	الدورات وورش العمل التي يقدمها الفنيين بالصندوق	الدورات وورش العمل المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية *	الإجمالي
الدولة / عدد الأنشطة	298	275	573
المملكة الأردنية الهاشمية	569	555	1124
دولة الإمارات العربية المتحدة	606	449	1055
مملكة البحرين	444	343	787
الجمهورية التونسية	412	376	788
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	442	404	846
جمهورية جيبوتي	70	337	407
المملكة العربية السعودية	697	636	1333
جمهورية السودان	581	530	1111
الجمهورية العربية السورية	494	528	1022
جمهورية الصومال الفيدرالية	39	80	119
جمهورية العراق	449	601	1050
سلطنة عُمان	392	400	792
دولة فلسطين	415	354	769
دولة قطر	309	261	570
جمهورية القُمر المتحدة	53	49	102
دولة الكويت	472	359	831
الجمهورية اللبنانية	231	300	531
دولـــة ليبيـــا	351	251	602
جمهورية مصر العربية	631	500	1131
المملكة المغربية	498	515	1013
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	298	302	600
الجمهورية اليمنية	456	371	827
الإجمالي	8,909	8,501	17,410

* تتضمن المؤسسات الدولية والاقليمية التي يشترك الصندوق معها في تقديم دورات وحلقات عمل بالمعهد: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك المركزي الألماني، بنك انجلترا المركزي، بنك التسويات الدولية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتنمية، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، البنك المركزي الفرنسي، الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (جايكا).

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae